

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم
فرع علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك

بعنوان :

محددات ربحية شركات التأمين في الجزائر

دراسة حالة لمجموعة من شركات التأمين في الجزائر

خلال الفترة 2005-2018

من إعداد المترشح: محمد زاوي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- د/ عمر موساوي. (أستاذ محاضر أ ، جامعة ورقلة) رئيسا
د/ عصام بوزيد (أستاذ، محاضر أ جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
د/ أبو بكر شماخي..... (أستاذ محاضر أ ، جامعة ورقلة) مناقشا
د/ بوحفص رواني..... (أستاذ محاضر أ ، جامعة غرداية) مناقشا
د/ محمد البشير بن عمر (أستاذ محاضر أ ، جامعة الوادي) مناقشا
د/ عدنان محيريق (أستاذ محاضر أ، جامعة الوادي) مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
فرع العلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك

بعنوان :

محددات ربحية شركات التأمين في الجزائر

دراسة حالة لمجموعة من شركات التأمين في الجزائر

خلال الفترة 2005-2018

من إعداد المترشح: محمد زاوي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- د/ عمر موساوي..... (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
د/ عصام بوزيد..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
د/ أبوبكر شماخي..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا
د/ بوحفص رواني..... (أستاذ، جامعة غارداية) مناقشا
د/ محمد البشير بن عمر..... (أستاذ، جامعة الوادي) مناقشا
د/ عدنان محيريق (أستاذ محاضر أ، جامعة الوادي) مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

الآية الكريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِن آتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ
إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾

-الآية 50 من سورة الأنعام-

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ
وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾

-الآية 188 من سورة الأعراف-

إهداء

إلى روح والدي الذي دائماً ما وقف بجانبني وكان قدوتي في هذه الحياة

الذي علمني ودلني على طرق النجاح، اللهم ارحمه برحمتك يا أرحم

الراحمين

إلى رمز التفاني و الإخلاص أمي العزيزة، والتي لا تكفي أي كلمة تمنحها

حقها، رزقني الله برّها، وأطال الله في عمرها

إلي من وقفوا بجانبني إخوتي وأصدقائي

وزوجتي رفيقة الدرب وأولادي

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد عليه أفضل الصلاة

وأزكى السلام؛

أمّا بعد.

إنطلاقاً من قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، فإنه لمن
دواعي الشرف بعد أن أكملت دراستي أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أصحاب الفضل، وإن كانت
الكلمات لا تكفي عن التعبير أتقدم بشكري الخالص لأستاذي الدكتور عصام بوزيد على تفضله بالإشراف
على هذه الدراسة والذي كان متابعاً لعملي ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته فهو يستحق كل الشناء
والتقدير.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذه الدراسة
وتحملوا عناء مناقشتها وتقييمها، وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور محمد كويسي والدكتور الطاهر
خامرة على مساعدتهم ومد العون لإنجاز هذه الأطروحة، دون أن أنسى إدارة الكلية وجامعة قاصدي مرباح
على تسهيل كل الأسباب لإكمال هذه الدراسة.

إلى كل أساتذتي الكرام وأصدقائي الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة وكان لهم فضل علي
لإتمام هذه الدراسة.

محمد زاوي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر العوامل الداخلية (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، حجم رأس المال) والخارجية (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة) على ربحية شركات التأمين في الجزائر مقاساً بالعائد على الأصول، وقد اشتملت عينة الدراسة على (08) شركات تأمين، ومن أجل تقدير أثر العوامل الداخلية و الخارجية على العائد على الاصول (ROA)، استخدمت الدراسة نموذج السلاسل الزمنية (time series) لإختبار فرضيات الدراسة؛

وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة وحجم الشركة و حجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر كما بينت نتائج الدراسة عن عدم وجود أثر معنوية للرافعة المالية والتضخم على الربحية كما بينت الدراسة أيضا عن وجود أثر إيجابي ومعنوي للبطالة والناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الربحية؛ السيولة؛ الرافعة مالية؛ حجم الشركة؛ حجم رأس المال؛ التضخم؛ البطالة؛ الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

This study aimed to test the effect of internal factors (liquidity, leverage, company size, capital size) and external factors (inflation, GDP, unemployment) on the profitability of insurance companies in Algeria measured by return on assets. The study sample included (08) Insurance companies, and in order to estimate the impact of internal and external factors on the return on assets (ROA), the study used a time series model to test the study hypotheses,

The results of the study showed a negative and significant impact of liquidity, the size of the company and the size of capital on profitability Insurance companies in Algeria the results of the study also showed that there were no significant effects of leverage and inflation on profitability. The study also revealed a positive and significant effect of unemployment and GDP on profitability of insurance companies in Algeria

Key Words: Profitability, Liquidity, Leverage, Company Size, Capital Size, Inflation, Unemployment, GDP

قوائم المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
III	آية كريمة
IV	إهداء
V	شكر وعرfan
VI	الملخص
VII	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
IX	قائمة الاشكال
X	قائمة الملاحق
X	قائمة المختصرات
أ-خ	المقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري لمحددات ربحية شركات التأمين
02	تمهيد
02	المبحث الأول: الإطار النظري لربحية شركات التأمين
11	المبحث الثاني: ربحية شركات التأمين ومؤشراتها
14	المبحث الثالث: المحددات النظرية لربحية شركات التأمين
24	خلاصة
26	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
27	تمهيد
28	المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
34	المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
43	المبحث الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
54	خلاصة
55	الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات الربحية في شركات التأمين بالجزائر
56	تمهيد
56	المبحث الأول: قطاع التأمين في الجزائر (تقديم مجتمع الدراسة)
66	المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة القياسية
73	المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها
84	خلاصة
86	الخاتمة
92	المصادر و المراجع
102	الملاحق
109	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
41	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بناء على العوامل الداخلية	01
46	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بناء على العوامل الخارجية	02
47	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بناء على العوامل الداخلية والعوامل الخارجية	03
58	شركات التأمين العاملة في الجزائر	04
60	أصناف المنتجات التأمينية	05
61	تطور رقم الأعمال في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2005-2018	06
72	نسب متغيرات الدراسة	07
74	إختبار فليبيس برون و إختبار ديكي فولر	08
75	جدول نتائج الارتباط لبيرسون	09
76	نتائج الاختبار الذاتي بين الأخطاء	10
78	نتائج تقدير النموذج	11

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
61	تطور رقم الأعمال في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2005-2018	01
66	متغيرات الدراسة	02

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
102	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2018	01
102	معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2005-2018	02
102	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2005-2018	03
103	نسب الربحية والمحددات الداخلية لشركات التأمين عينة الدراسة	04

قائمة المختصرات و الرموز

الرمز	البيان
Prof	الربحية
LIQ	السيولة
LEV	الرافعة
SIZC	حجم الشركة
COMS	حجم رأس المال
INF	التضخم
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
UNEM	البطالة
ROA	العائد على الموجودات
ROE	العائد على حقوق الملكية
OLS	طريقة المربعات الصغرى
ADF	إختبار ديكي فولر المطور
DF	إختبار ديكي فولر البسيط
PP	إختبار فيليبس بيرون

المقدمة

أولاً. طرح الإشكالية

تعتبر شركات التأمين من أهم مكونات قطاع الخدمات المالية المكونة لبنية اقتصاديات الدول، حيث تعد هذه الشركات أحد أبرز الركائز التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي كدعم أساسية مثل غيرها من المؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى، كما تؤدي هذه الشركات دوراً هاماً وضرورياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لما تقدمه من خدمات بغية حماية الأنشطة الاقتصادية وممتلكات الأشخاص من خلال التعويضات عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بهم، فهي تعد بذلك ضماناً للحفاظ على استمرارية النشاط الإنتاجي وتطوره واستمراره في ظل المخاطر المحيطة، لكونها الدرع الواقي الذي يوفر الاستقرار والأمان، مما يجعل نشاط هذه الشركات محل اهتمام دول العالم، بل السعي نحو تحرير نشاطاتها وإزالة القيود والمعوقات التنظيمية والتشريعية التي تحول دون توسعها.

وتسعى شركات التأمين كغيرها من المؤسسات المالية إلى زيادة أرباحها من أجل تعظيم ثروة ملاكها وبالتالي البقاء والاستمرارية في السوق، فهي التي تحدد خطط المنشأة المستقبلية، فالأداء المالي الجيد غالباً ما يساعد على جلب المستثمرين من خلال إقناع حاملي السندات والمساهمين بتوفير الأموال لشركات التأمين، وبالتالي تحسين الملاءة المالية مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها، وبخلاف ذلك سوف تتدهور الأوضاع المالية لشركات التأمين، وتتآكل حقوق ملكيتها، وتعرضها للضغوط المالية وقد يؤدي ذلك إلى الإفلاس .

وفي ظل التغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال الجزائرية والتي أفرزت عن منافسة في قطاع التأمينات وتأثيرها الكبير على الوضع المالي وعلى ربحية شركات التأمين، ولأن الربحية من المؤشرات الهامة في تعزيز المركز المالي ولاستمرارية نشاط الشركة، والتي نالت اهتمام العديد من الباحثين والمستثمرين في تشخيص الوضع المالي لمعرفة مدى قدرة هذه الشركات على تدارك معوقات أدائها المالي، والذي يتطلب معرفة المحددات التي تؤثر على الربحية ويكون لها انعكاسا سلبيا على أداء الشركة ككل، وبالتالي صعوبة الاستغلال الأمثل لمواردها في تحقيق أهدافها، الأمر الذي يحتم ضرورة معرفة الدور الذي تؤديه هذه المحددات على الربحية .

ولكل ما تقدم ازداد الاهتمام الأكبر بقياس وتحليل كفاءة شركات التأمين من أجل استغلال الطاقات الإنتاجية على مستوى القطاع وتوجيه الموارد المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، بما يضمن أداء أفضل في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنشط فيها هذه الشركات، ولأن هذه الشركات أصبحت أحد أهم مكونات النظام المالي، وفي ظل الأهمية التي تكتسبها ربحية هذه الشركات في سوق التأمين الجزائري، أخذت الدراسة بأهمية تناول محددات الربحية من عوامل داخلية (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، حجم رأس

المال) وخارجية (البطالة، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي) والتي من شأنها التأثير على الربحية من خلال العائد على الأصول.

لذا فإن عدم إدراك و إدارة العوامل التي تؤثر على الربحية بشكل ملائم سيكون له انعكاسا سلبيا على أداء المنشأة، وبالتالي صعوبة استغلال مواردها من أجل تحقيق أهدافها، وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي.

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر العوامل الدخلية و الخارجية على العائد على الأصول (ROA) لشركات التأمين في الجزائر؟

وللتمكن من الإجابة على إشكالية البحث المطروحة أعلاه ارتأينا طرح بعض التساؤلات الفرعية كما

يلي:

- ما تأثير السيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟
- ما تأثير حجم رأس مال الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟
- ما تأثير الرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟
- ما تأثير حجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟
- ما تأثير التضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟
- ما تأثير الناتج المحلي الخام على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟
- ما هو أثر البطالة على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟

ثانيا. فرضيات البحث:

وبغية تسهيل معالجة إشكالية البحث ارتأينا إلى صياغة الفرضيات التالية:

- $H_0.1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005-2018).

- H0.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005-2018).
- H0.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005-2018).
- H0.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لحجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005-2018).
- H0.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005-2018).
- H0.6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للبطالة على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005-2018).
- H0.7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للناتج المحلي الاجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005-2018).

ثالثا. أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور المهم الذي تلعبه شركات التأمين في الاقتصاد الجزائري ولما لها من أهمية في جميع القطاعات، فقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة ربحية شركات التأمين وذلك من خلال قياس أثر العوامل الداخلية والخارجية على الربحية في شركات التأمين، فالعديد من الدراسات السابقة لم تولي اهتمام بشكل كافي لأثر محددات الربحية في سوق التأمين الجزائري، ولهذا تسلط هذه الدراسة الضوء على الربحية في شركات التأمين لتمكين متخذي القرار من دراسة التوقعات المستقبلية ورسم القرارات بما يساعدهم في تحقيق عوائد أكبر، وهذا يعتبر الهدف الأساسي لأي شركة؛

كما تتجلى أهمية الدراسة في انعكاس أثرها على مختلف الأطراف الفاعلة في سوق التأمين بالجزائر من حملة وثائق التأمين والمستثمرون وإدارة شركات التأمين، فمن خلال هذه الدراسة يمكن تبيان مدى قدرة شركات التأمين على تحسين أو تصحيح الوضع المالي واتخاذ القرارات، كما تمكن حملة الوثائق من معرفة قدرة الشركة على تغطية المخاطر وتقديم التسهيلات للمستثمرين الذين يرغبون في شراء الأسهم و اتخاذ القرارات من أجل حماية مستثمراهم؛

بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية هذه الدراسة في توفير معلومات مهمة لصالح الباحثين والمهتمين بالاستثمار في شركات التأمين والعمل على إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة برحبية شركات التأمين وتحقيق أكبر مستويات من الربحية.

رابعاً. أهداف البحث :

تعتبر الربحية من المؤشرات الهامة والمعبرة على مدى نجاح أي شركة لذلك تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى اختبار الأثر لمجموعتين من العوامل المستقلة (الداخلية والخارجية) على المتغير التابع هو الربحية مقاساً (ROA)، ومن خلال هذا الهدف العام يمكن تلخيص الأهداف الفرعية المتوقعة من هذه الدراسة في ما يلي:

- التعرف على الأثر المحتمل للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- التعرف على الأثر المحتمل للرافعة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- التعرف على الأثر المحتمل لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- التعرف على الأثر المحتمل لحجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- التعرف على الأثر المحتمل للتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- التعرف على الأثر المحتمل للبطالة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- التعرف على الأثر المحتمل للنتائج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

خامساً. مبررات إختيار الموضوع :

يعود البحث في هذا الموضوع إلى عدة دوافع ذاتية و مبررات موضوعية نوجزها فيما يلي:

- إختيار هذا الموضوع كان على أساس الرغبة في مواصلة البحث أكثر في ربحية شركات التأمين هذه الأخيرة لما لها من أهمية من الناحية الإجتماعية والإقتصادية خصوصا في ظل التوسعات الاستثمارية وما يرافقها من أخطار.
- هذا البحث يدخل ضمن تخصص المالية و البنوك.
- دراسة مامدى تأثير العوامل الداخلية و الخارجية على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- إضافة القيمة العلمية والبحثية في هذا المجال للمكتبة.
- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بمؤشرات الربحية لشركات التأمين ومثل هكذا مواضيع.

- إمكانية مواصلة الأعمال البحثية في مجال التأمين بشكل خاص و المالية بشكل عام.
- تحديات التنمية الاقتصادية في البيئة الجزائرية التي توجب تنويع الاقتصاد الوطني.

سادسا. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

تم الاعتماد المنهج الوصفي لوصف مختلف محددات الربحية في شركات التأمين نظريا وتطبيقيا كما تم الاعتماد على المنهج التجريبي لملائمته لمنهجية **IMRAD**، وتم الاستعانة بالمركز الوطني للسجل التجاري لجمع البيانات الضرورية لإجراء الدراسة التطبيقية، كما تم استخدام جملة من الأدوات الإحصائية لتحليل محددات الربحية في شركات التأمين تطبيقيا موضحة في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

حدود الدراسة

من أجل معالجة اشكالية الدراسة قمنا بانجاز هذه الدراسة ضمن الحدود الزمنية و المكانية التالية :

الحدود الزمنية : اقتصرت هذه الدراسة على الفترة الزمنية **2005-2018** وهذا حسب البيانات المالية لشركات التأمين في الجزائر المتوفرة لدى المركز الوطني للسجل التجاري والمجلس الوطني للتأمينات في تقاريرها الأخيرة؛

الحدود المكانية: تقتضي الإجابة على الإشكالية المطروحة التقيد والالتزام بالبعد المكاني والذي ورد في هذه الدراسة حيث تم القيام بدراسة شملت مجموعة من شركات التأمين الأم (الشركة الجزائرية للتأمينات، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الوطنية للتأمين، شركة ترأست للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، شركة اليانس للتأمينات).

سابعا. خطة الدراسة

بغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة بشكل مكوّن من مقدمة و ثلاثة فصول يتناول كل منها جانب رئيسي ويسبق كل فصل تمهيد ويختم بخلاصة، واختبار الفرضيات ثم عرض النتائج النهائية واقتراح التوصيات في الخاتمة؛ وذلك كمايلي:

-الفصل الأول: الإطار النظري لمحددات ربحية شركات التأمين

خصص هذا الفصل لاستعراض الدراسات الأدبية والتطبيقية حول ربحية شركات التأمين و العوامل المؤثرة على ذلك، حيث تناول المبحث الأول نشأة التأمين والمفاهيم العامة له وتصنيفاته مع التطرق لماهية عقد التأمين وشركات التأمين، في حين تناول المبحث الثاني ماهية ربحية شركات التأمين ومؤشرات قياس هذه الأخيرة، أما المبحث الثالث فقد تناول محددات والعوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين منها الداخلية التي تتعلق بشركة التأمين في حد ذاتها (السيولة والرافعة وحجم الشركة وحجم رأس المال)، ومؤشرات قياسها، وكذا المحددات الخارجية التي ترتبط ببيئة نشاطها وماله علاقة بعوامل الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم و البطالة).

-الفصل الثاني: الدراسات السابقة

خصص هذا الفصل لاستعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية باعتبارها خلفية تاريخية وفكرية لموضوع الدراسة الحالية، حيث تم في المبحث الأول استعراض الدراسات باللغة العربية التي تمحورت حول محددات الربحية، وفي المبحث الثاني استعراض للدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت ربحية شركات التأمين ومحدداته في بيئات مختلفة عن البيئة الجزائرية، أما المبحث الثالث فقد خصص لعرض أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة لتبيان مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

-الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات ربحية شركات التأمين بالجزائر - حالة عينة من شركات التأمين بالجزائر في الفترة 2005-2018؛

خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية (الإحصائية) بهدف تشخيص أثر المحددات الداخلية و الخارجية على ربحية شركات التأمين الجزائرية وتقييم ذلك، حيث خصص المبحث الأول لاستعراض واقع قطاع التأمين في الجزائر من خلال الإشارة إلى تطوره، إضافة إلى التعرض إلى أجهزة الإشراف والرقابة في القطاع وكذلك التطرق إلى أهمية التأمين وشركات التأمين الجزائرية و منتجاتها مع تطور رقم أعمالها.

بينما في المبحث الثاني تناول الطريقة والأدوات من خلال استعراض منهجية الدراسة، والأدوات وعينة المؤسسات التي اعتمدها لإجراء الدراسة التطبيقية وفي المبحث الثالث تم تحليل العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الجزائرية من خلال تحليل البيانات ونتائج الدراسة و اختبار الفرضيات مع تقدير أثر محددات الربحية و مناقشة النتائج.

الفصل الأول: الإطار النظري لمحددات ربحية شركات التأمين

تمهيد:

يعتبر التأمين ذو أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال توفير وضمان حماية الأنشطة والمؤسسات والأفراد من المخاطر والأحداث التي قد تعترض نشاطها وتعرضها للإفلاس أو تعيق استثماراتها، وهو ما يؤكد على قيمتها في بيئة الأعمال الاقتصادية، وهو ما يدفع في نفس الوقت للبحث في هذه المواضيع وطرح البدائل الكفيلة بتنمية هذا القطاع من جهة، ومدى سلامتها لدفع الضرر للأطراف المعنية من جهة أخرى.

ورغم الميزة التي تتوفر عليها شركات التأمين إلا أن ربحيتها تتأثر بعدة عوامل ومحددات مختلفة منها ما يتعلق بالشركة أو المنشأة في حد ذاتها كحجمها و رأس مالها ومدى ونيتها ودرجة الملاءة أو السيولة لديها، ومنها ما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي التي تنطوي عليها بيئة النشاط كالتضخم والبطالة والنتائج المحلي الإجمالي.

يتناول الفصل الأول ثلاثة مباحث، يتعلق الأول باستعراض الجوانب النظرية للتأمين من حيث الماهية والأنواع وعقود التأمين، أما المبحث الثاني فيتعلق بربحية شركات التأمين ومختلف مؤشرات قياسها من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والربح إلى المطلوبات وهامش الربح، أما المبحث الثالث فيتعلق بالعوامل النظرية الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية في شركات التأمين.

المبحث الأول: الإطار النظري لربحية شركات التأمين

يعتبر نشاط التأمين نشاطا قديما نشأ إذ يرجع ظهوره للعصور القديمة تطور وازدهر نشاطه بتطور الحياة الإنسانية حتى أصبح احد ابرز خدمات القطاع المالي ومن أهم الركائز لدى الفرد و المجتمع لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يعتبر أداة من أدوات إدارة المخاطر أساسه التحوط ضد المخاطر المالية التي قد تمس الفرد والمجتمع وجوهره هو التعاون والتكافل الذي يتحقق بالاشتراك المدفوعة من الأفراد والهيئات لمواجهة الأخطار حيث يحول عبء الخطر بخسارة قليلة مقابل خسارة كبيرة غير مؤكدة فهو وسيلة للحماية ولالإدخار ومصدر من مصادر التمويل.

المطلب الأول: التأمين وأهميته الاقتصادية

سيتم التركيز في هذا المطلب على التأمين الذي يعد محصلة للحيلة والتدراك قبل وقوع الخطر، فهو أحد الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية المهمة في دفع وتيرة الحياة الاقتصادية للمجتمعات، حيث تزايدت أهميته بقدر زيادة الرفاهية الإنسانية، وسنسردهم أهم الأساسيات المتعلقة بالتأمين لا سيما الأهمية الاقتصادية له.

الفرع الأول: التأمين (النشأة والمفهوم)

يتناول هذا العنصر بشكل مختصر بما يخدم دراسة فكرة التأمين وكيفية نشأته وتطوراته، في ظل زيادة حاجة الانسان للحماية لمجابهة الاخطار التي قد تقع له، وتبيان اهم المفاهيم الأساسية المتعلقة به.

أولاً: نشأة التأمين

كانت فكرة التأمين قديمة وهي محصلت لتطور البشرية وما املته الظروف عليها وهذا من أجل التعاون و التكافل في مجابهة المخاطر المشتركة وايجاد الحلول بأقل تكاليف، فيشير الباحثون والمؤرخون إلى أن المصريين القدامى هم من عرفوا نظام التأمين في فكرة التعاون والتكافل من خلال إنشاء جمعيات لتجهيز ودفن الموتى، حيث كان يحتفظ بجهنهم سليمة وهذه كعقيدة منهم بوجود حياة أخرى بعد الموت حيث يقوم جميع اعضائها بدفع اشتراكات دورية للجمعية¹.

كما عرف التأمين في صور التعاون والتكافل أيضا ايام حضارة الاغريق أين كان يجمعون مساهماتهم في صناديق لتعويض أسر الجنود الذين يقتلون في الحروب وهذا النظام يشبه التأمين على الحياة في عصرنا هذا، فقد عرف التأمين في بدايته كنظام تعاون يجمع الأفراد المعروضون للأخطار بهدف تخفيضها وتوزيع الخسارة على جميع المساهمين².

يعد التأمين البحري هو الأول من حيث النشأة فقد ظهر في نهاية القرن الثالث عشر بظهور ازدهار التجارة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، فكان لزاما ابتكار سبل و وسائل للحفاظ على السفن من القرصنة و الغرق فظهر بما يسمى بقرض المغامرة أو المخاطرة فكان تقرر لأصحاب السفن أموالا بقيمة السفن وحمولتها مقابل فائدة يحصل عليها المقرض ويكون رد القرض مع فوائدها مرهون بوصول السفينة مع شحنتها وفي حالة غرق السفينة يفقد القرض وفوائده³.

أما بالنسبة للتأمين على الحياة فقد اختلف في صوره ونشأته فمن المؤرخين من يرجحه إلى وقت روما القديمة أين كانت بعض جمعيات دفن الاموات تغطي تكلفة نفقات جناز الأعضاء وتساعد الناجين من الحروب مالياً، وقد تم العثور على أول وثيقة للتأمين على الحياة سنة 1583 ببريطانيا وهي تؤمن حياة شخص يدعى وليام

¹ - جمال محمد مصطفى، أصول التأمين " عقد الضمان " : دراسة مقارنة للتشريع والفقهاء والقضاء في ضوء الأسس الفنية للتأمين، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1999، ص8.

² - فلاح عز الدين، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان:الأردن ، 2008، ص6.

³ - أحمد لطفي، محمد أحمد، نظرية التأمين المشكلات العملية و الحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص31.

جويوني فلم يبرز هذا النوع من التأمين بشكل كبير في تلك الحقبة لعدم شرعيته جوازه من الجانب الديني من منظور الكنائس فقد اكتسى طابع الشرعية إلا في القرن التاسع عشر¹

أما بالنسبة للتأمين البري قد ظهرت أهميته وتجلت خلال القرن 17 عشر ميلادي وتحديد في عام 1666 عقب الحريق الذي مس لندن فغير ملامح المدينة بأكملها وخلف خسائر مادية كبيرة ولم يعثر على أي وسيلة لتعويض تلك الخسائر الناجمة عن الحريق و المقدره بأكثر من 10 مليون جينييه استرليني هذا ما دفع إلى الحاجة و الرغبة إلى التأمين البري هذه الواقعة أيضا اعتبرت بمثابة نقطة انطلاق شرارة التأمين ضد الحريق².

بمرور الزمن ودخول القرن التاسع عشر تزايد النمو البشري و الاقتصادي وتعددت مظاهر التأمين وكثرت مجالاته وظهر بما يسمى التأمينات عن المسؤولية بسبب تعقد الحياة وتزايد استعمال الآلات وتطور وسائل النقل فتعددت المخاطر والحوادث الناجمة من الطبيعة والحروب والصناعات وهذا بدوره كان وراء نشأة العديد من شركات التأمين و بروؤس أموال ضخمة في دول أوروبا و العالم.

ثانيا : مفهوم التأمين

منذ القدم والإنسان يتعرض للخسائر والمخاطر التي تهدد نشاطه وممتلكاته وحياته من هنا ظهرت الحاجة لأدوات لمجابهة هذه الأخطار والتقليل منها لدى يعتبر التأمين من أهم الأنظمة التي يعتمد عليها الأفراد و المؤسسات في تقليل عبء المخاطر وبتطور الفرد والمجتمع تعددت أنواع التأمينات و اختلفت وظائفها فاختلّف في الكثير في مفاهيمه بين القانونيين والإقتصاديين.

ومن هنا يمكن أن نذكر من هذه التعريفات مايلي:

- يعرف التأمين بأنه "عملية يتعهد بمقتضاها طرف يسمّى المؤمن اتجاه طرف آخر يسمى المؤمن له، بتعويضه عن الخسارة التي تلحق به في حال تحقق الخطر وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له إلى المؤمن".³
- عرف التأمين حسب الفقيه جيرار "التأمين هو عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر ملزم للجانبين يضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسببه هذا الخطر له"⁴.

¹ - عبوي، منير زيد، إدارة التأمين والمخاطر. ط 1، دار الكنوز و المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص33.

² - Denis Claire Lambert , **Economie des Assurance**, ed Armend Colin, Paris,1996, p 77.

³ - Picard, Maurice and besson, André , **Les assurance terrestres en droit français**, édition, Librairie générale de droit et de jurisprudence , Paris, France, 1964, p01.

⁴ - بن دخان، رتيبة ، التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص100.

- التأمين هو بمثابة نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة، الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها وذلك عن طريق نقل عبء هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية¹.
- كما عرّف المشرع الجزائري التأمين من خلال المادة 619 من القانون المدني بأنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أي إيراد أو مرتبا أو أي عرض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في مقابل أقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"².

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للتأمين

تكمن أهمية التأمين في الأدوار التي يؤديها والتي تقوم بها شركات التأمين التي تعتبر جزء مهم في النظام المالي لأي بلد نذكر على وجه الخصوص أهم الأدوار الاقتصادية والاجتماعية.

أولا - التأمين وسيلة للاستثمار والادخار

تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات والتي في الغالب هي مجموع الأقساط المدفوعة من الأفراد و المؤسسات لتغطية المخاطر التي قد تحدث لهم والتي تشكل فيما بعد رؤوس أموال ضخمة هذه الأخيرة التي من خلالها تغطي إلتزاماتها في شكل تعويضات للمؤمن لهم والجزء الأكبر يتم استثماره في الأوجه المختلفة للإستثمار من مشاريع إنتاجية وعقارية هذا مايعود عليها بأرباح فيما بعد أما الجانب الإدخاري فيعتبر أحد الأدوار الرئيسية فيظهر جليا في الأقساط المنتظمة الذي يدفعها الأفراد في التأمينات على حياتهم³.

ثانيا - التأمين وسيلة تنشيط الائتمان والتوسع التجاري

للتأمين أهمية كبرى في في تسهيل عمليات الائتمان فهو يعمل على تدعيم الضمان الذي يقدمه المؤمن له إلى دائئه فالمؤسسات البنكية تلزم الأفراد والمؤسسات في تأمين رهونهم عند التقدم لطلب القروض كما تطلب البنوك التأمين الشامل لكل السلع التي يتقدم الفرد لإقتنائها، فهو بهذه الصورة يسهل في المعاملات التجارية كم

¹ - راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة على ضوء قانون التأمينات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص09.

² - بلحيمير براهم، قندوز طارق، المنافسة التأمينية على أساس الوساطة التسويقية دراسة حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد: 07 عدد: 02، 2018، ص 465.

³ - عبدالناصر توفيق العطار، أحكام التأمين في القانون المدني والشريعة الإسلامية، مطبعة السعادة، القاهرة، 1973، ص07.

يساعد التأمين في نمو التجارة الخارجية من خلال تأمين المسؤولية والتأمين البحري والجوي الذين يزيدون في الثقة بين الأطراف المتعاملة في حالة التصدير والاستيراد.¹

ثالثا - التأمين يحقق التوازن بين العرض و الطلب.

يتجلى ذلك من خلال التوسع على أكبر نطاق ممكن من التأمينات الإلزامية لمس أكثر فئة من الأشخاص خاصة التأمينات الاجتماعية أين سيتم مص أكبر قدر ممكن من الكتلة النقدية المتداولة الذي سيؤدي بدوره إلى تعبئة المدخرات الإجبارية، وبالتالي يقل الطلب على السلع الإستهلاكية ومن ثم التخفيف من موجة التضخم أما حالة الكساد يمكن للدولة دائما من خلال التأمينات الإجتماعية الزيادة من قيمة المخصصات التي تخص المؤمن عليهم في حالات الوفاة والمرض والإصابات هذا ماسيؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق على السلع والخدمات وهذا بدوره سيحرر السوق فترة كساده.²

رابعا - دور الوقائي للتأمين

رغم أن الأساس الذي يقوم عليه التأمين هو تقديم تعويضات مالية للشخص الذي يلحقه الضرر إلا أنه يوفر الوقاية للأفراد و للمؤسسات من خلال البحث في مسببات الأخطار و العمل على إيجاد حلول لكل شكل من أشكال المخاطر والعمل على تقليلها وكل ذلك بغية تقليل مخصصات التأمين، ويتم ذلك من خلال الإستعانة بالخبراء و المختصين لتوعية الأفراد والمؤسسات كما تقوم بارسال نشریات توعوية وارشادية من أجل تجنب المخاطر التي قد تحصل بسبب الحرائق وحوادث المرور وكيفية التعامل معها كما تلجأ في بعض الأحيان إلى تخفيض القسط بنسب معينة للشخص الذي لايقع له الضرر خلال مدة زمنية معينة.

خامسا - الحفاظ على عناصر الانتاج

يساعد التأمين على المحافظة على عناصر الإنتاج من خلال التعويضات المالية التي قد تلحق بالمؤمن له كتعرض المصنع لخطر الحريق أو الهدم أوغيرها من الأخطار الأخرى وهذا مايسمح بالمنشآت بالرجوع للدورة الانتاجية من جديد كما يمكن التأمين المصانع القدرة على اكتساب وحدات إنتاجية أكثر تطورا مما يساعدها على رفع مستوى المنافسة وتوسيع النقاط التسويقية.³

¹ - بناي، مصطفى، واقع و آفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية 2005-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص42-43.

² - بالي مصعب، صديقي مسعود، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية (02)، 2016، ص24.

³ - ميادة رشيد كامل، الاستثمار في شركات التأمين العراقية وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية في شركتي التأمين العراقية و الوطنية 2011-2014، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 29، 2016، ص92.

سادسا - التأمين يمتص البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها أغلب الدول حيث تلعب شركات التأمين بقطاعها المختلفة دور مهم في إمتصاص اعداد كبيرة من العمالة (الإدارية و الفنية والمهنية) من أجل التخفيف من حدتها حيث توفر شركات التأمين مناصب عمل متزايدة كلما زاد التوسع في فروع الأنشطة التأمينية.¹

سابعا - الأهمية الاجتماعية:

أما بالنسبة للأهمية الاجتماعية للتأمين فهو يلعب دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية من خلال تخفيض الأضرار ومعالجة العديد من الأزمات الاجتماعية حالات العجز والمرض والوفاة والبطالة فالتأمين يعتبر الملاذ الآمن تجاه هاته الأزمات، فأى فرد يمكن أن يكون ضحية لأمراض غير متوقعة وتكون النفقات الطبية العالية مصدر قلق للجميع فالتأمين يمنح التعويضات المالية للأفراد بما يضمن لهم الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وبالتالي خلق حالة من الطمأنينة والراحة لدى الفرد والمجتمع فهو بذلك يساهم في استقرار النسيج الاجتماعي، كما يعمل التأمين على تقوية روابط التآزر بين أفراد المجتمع في مواجهة الاخطار التي قد يتعرضون لها وهنا بمثابة تعاون بين الأطراف من أجل توزيع أثر الضرر عليهم جميعاً كما ينمي لدي الفرد روح المسؤولية بتجنب الاخطار قدر المستطاع كما يوفر الاستقرار النفسي والرفاهية للفرد من أجل العيش الحسن هذا ما أدى ببعض الحكومات في اتخاذ عدة تدابير من أجل خفض الضرائب على هذا النوع من التأمينات.²

المطلب الثاني: أنواع التأمين

اختلف الباحثون في مجال التأمين في تحديد وتقسيم أنواع التأمينات وذلك لإختلاف الغايات التي يمكن أن يمسها التأمين ومن أبرزها ما يلي:

الفرع الأول: التقسيم حسب موضوع التأمين:

بالإعتماد على هذا المعيار ينقسم التأمين إلى:³

¹ - ناصف،حسان، دور شركات التأمين في مكافحة الاحتيال - دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018، ص8.

² - محمود يوسف، درياني يسيرة، يوسف علي، قطاع التأمين السوري وأثر دخول شركات تأمين خاصة على حجم الطلب التأميني، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية المجلد (63 (العدد) 6 ، 2014، ص230

³ - أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر و التأمين، دار حامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2006، ص 94.

أولاً: تأمينات الاشخاص

يشير هذا النوع من التأمينات إلى مدى تغطية المخاطر التي تلحق بالأفراد المؤمن لهم وتهددهم في سلامتهم وحياتهم ويشمل هذا النوع من التأمينات: التأمين على الحياة و المرض و البطالة.

ثانياً: تأمين الممتلكات

ويقصد به تأمين الممتلكات من الأخطار المحتملة كالسرقة والحرائق أو الأضرار الناتجة عن الطقس ويضم جميع الممتلكات العامة والخاصة ويعتبر هذا التأمين أكثر أنواع التأمين شيوعاً.

ثالثاً : تأمين المسؤولية المدنية

هو جزء من نظام التأمين العام للحماية من المخاطر التي تصيب الأفراد في ممتلكاتهم سواء المستجرة أو المملوكة فمن خلاله يتم التعويض للمؤمن عليه جراء الأضرار المادية و/أو الجسدية التي لحقت من خلل حوادث الطقس و الزلازل و الحريق.

الفرع الثاني: التقسيم حسب الشكل القانوني

بالإعتماد على هذا المعيار ينقسم التأمين إلى ¹:

أولاً : التأمين التعاوني

يقوم هذا النوع من التأمين على التعاون بين مجموعة من الأفراد تربطهم مصلحة مشتركة تكون فيه العملية التأمينية اقل كلفة حيث تجمع الاقساط (المبالغ المالية) لتوزع فيما بعد على المشترك الذي أصابه الضرر في هذه الحالة يكون الأعضاء الشركاء بمثابة المؤمنين والمؤمن له في نفس الوقت، حيث تقوم شركة التأمين بإدارة العملية التأمينية عن المجموعة هذا النوع من التأمين لا يعمل على الربح بقدر ما يسعى للتعاون من أجل تحمل الأخطار.

ثانياً : التأمين التجاري

هذا النوع من التأمينات يسعى إلى حماية وتغطية أنشطة المنشآت التجارية ضد الخسائر التي تلحق بممتلكاتها وموظفيها فهو يشمل تأمين المسؤولية وتأمين مسؤولية المنتجات والسيارات التجارية وتأمين الحريق حيث يقوم من خلال الأقساط التي تحسب على أساس الخطر فهو يسعى إلى تحقيق الأرباح وهو اختياري لا إلزامي.

¹ - ناصف حسان، دور شركات التأمين في مكافحة الاحتيال - دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، 2018، ص 17.

ثالثا : التأمين الحكومي

هذا النوع من التأمينات لا يعمل على الريح بقدر يسعى إلى تحقيق الضمان الاجتماعي فهو يستند في جوهره على التكافل الاجتماعي فهو إلزامي وإجباري على فئة معينة (أصحاب الأعمال) لصالح فئة أخرى هم (العمال) تتحمل الدول فيه جزء من الأعباء طبعاً هناك قوانين تحدد أحواله و شروطه.

الفرع الثالث: التقسيم على أساس الإدارة العلمية للتأمين:

بالإعتماد على هذا المعيار ينقسم التأمين إلى:¹

أولاً: تأمينات الحياة

هو بمثابة اتفاق يعقد بين المؤمن و المؤمن له هذا الأخير يتعهد بدفع مبالغ مالية معينة ومحددة تكون قد جمعت مسبقاً في شكل (اشتراكات شهرية) أو كدفعة أجمالية واحدة ومن ثم توزيعها على المؤمن له حالة بقائه على قيد الحياة أو حالة وفاته لورثته وهو بمثابة نظام اقتصادي اجتماعي وتكافلي بين أعضائه المشتركين عن طريق تجميع المخاطر ومن ثم توزيعها وفق نظام علمي سليم.

ثانياً: التأمين العام

يوفر تغطية مرنة لجميع التأمينات التجارية ضد الكثير من المخاطر التي تتعرض لها يشمل التأمين البحري والبري والجوي ماعدا التأمين على الحياة.

المطلب الثالث : عقود التأمين في شركات التأمين

تعد عقود التأمين نوع من أنواع الاتفاقات القانونية التي تحرر بحروف بارزة وتمضى بين طرفين المؤمن والمؤمن له لمدة زمنية محددة، يكون شامل للبيانات الخاصة بالطرفين ضد الخطر المؤمن عليه مع قيمة مبلغ والأقساط الملزم دفعها على الشيء المؤمن عليه.

الفرع الأول: شركات التأمين

هناك العديد من المفاهيم لشركات التأمين نذكر منها:.

¹ - طبائية، سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي؛ دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

- تعرف شركة التأمين على أنها " منشآت مالية تقو بأعمال التأمين ضد المخاطر لصالح الغير في أشكال مختلفة"¹.
- "هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مزدوجاً، فهي تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها مقابل عوائد"².
- تعرف على أنها منشأة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح، حيث تقوم هذه المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.³

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن شركات التأمين هي مؤسسات مالية تلعب دور الوساطة حيث تقوم مهامها على أساس تقديم تعويضات مالية لعملائها حال تعرضهم للضرر مقابل هذا كله أقساط دورية يدفعها العملاء، كما تقوم باستثمار جزء من الأموال لديها من أجل تحقيق عوائد.

الفرع الثاني: ماهية عقد التأمين

تنشأ علاقة رسمية ومستمرة بين المؤمن والمؤمن له يحكمها وينظمها الجانب القانوني الذي هو جوهر هاته العلاقة والغرض منها هو الحفاظ على حقوق جميع الأطراف.

- عقد التأمين هو بمثابة الوعاء الذي يجمع طرفي التأمين (المؤمن والمؤمن له) وفيه تحدد مسؤوليات كل طرف ففيه يلزم المؤمن بدفع مبلغ من المال يسمى مبلغ التأمين على مخاطر حدوثها مؤكدة أو غير مؤكدة نظير مبلغ ثابت يدفعه المؤمن له وهو أقساط التأمين وبالتالي فهو عقد قانوني وتبادلي فمن خلاله جميع الأطراف تحمي حقوقها.
- ويعرف على أنه "نظام تعاقدية يقوم على أساس المعاوضة غايته التعاون على ترميم أضرار المخاطر الطارئة بواسطة هيئات منظمة تزاوّل عقودها بصورة فنية قائمة على أسس وقواعد إحصائية"⁴.

¹ -مدحت، محمد اسماعيل، محاسبة البنوك التجارية و شركات التأمين، دار الأمل للنشر و التوزيع، الاردن، 2010، ص284.

² - هندي، منير إبراهيم ، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع مشاة المعارف، الإسكندرية، مصر ، 1999، ص 372.

³ - أحمد نور ، احمد بسيوني شحاتة، محاسبة المئات المالية، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان، 1986، ص 86.

⁴ - أبي الفضل هاني بن فتحي الحديدي المالكي الاسكندري، التأمين أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية منها، ط1، دمشق، سوريا : دار العصماء، 2012، ص30.

- ويعرف أيضا على أنه " : عقد بموجبه يلتزم المؤمن أو الدولة بدفع الخطر المتفق عليه في العقد عند تحققه للمؤمن له بالطريقة التي يتم الإتفاق عليها مقابل التزام المؤمن له بدفع الأقساط المبينة في العقد.¹
 - وحسب قانون التأمين الجزائري يعرف عقد التأمين هو اتفاق بين شخصين وأكثر يهدف إلى إنشاء علاقة قانونية وينصب على موضوع محل او محتمل وقوع الخطر يلتزم بمقتضاه المؤمن له بدفع قسط أو اشتراك مقابل إلتزام المؤمن بأداء مبلغ من المال وقت وقوع الخطر المؤمن منه.²
- من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن عقد التأمين هو عقد إتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرق الأول وهو المؤمن بدفع مبلغ من المال للطرف الثاني وهو المؤمن له حالة وقوع الخسارة الناتجة عن الضرر نظير اشتراكات أو أقساط قد دفعت من قبل المؤمن له.

المبحث الثاني: ربحية شركات التأمين ومؤشراتها

تعتبر الربحية عن مؤشر الكفاءة لدى المنشأة ويعد تحليلها من المعايير المهمة، فهي تعني بإجمالي الدخل المحقق و إجمالي الإنفاق و الإستثمارات فهي من أحد المصادر المهمة في توليد رأس المال وهدف أساسي و ضروري لإستمرار نشاط المنشأة وغاية يتطلع إليها المساهمون ويعتبر قياسها مهما لمعرفة مدى فاعلية السياسة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية في أي منشأة ويساعد قياسها في صنع القرار الإداري في التوسع على المدى الطويل، كما تسمح للمالكين من معرفة قيمة استثماراتهم كقدرة الحصول على العائد، فمؤشرات الربحية تعتبر أفضل وأدق مقياس و أكثره مصداقية في التحكم في مستوى الكفاءة ولها دور هام في عملية تقييم الأداء العام لأعمال المنشأة فهي بمثابة مفهوم نسبي يشير إلى إذا ما كانت الأرباح متدهورة أو ثابتة أم محسنة و إلى أي مدى يمكن تحسينها.

المطلب الأول: الربحية في شركات التأمين

عرفت بأنها "العلاقة بين الأرباح التي تحققتها الشركة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح³. أيضاً عرفت بأنها العامل الذي يقيس قدرة الشركة على إفراز فائض بالنسبة إلى المبلغ المستثمر خلال فترة زمنية معينة⁴، وعرفت الربحية أيضا بأنها أداة مهمة لقياس كفاءة إدارة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد على الأموال المستثمرة في أنشطتها¹.

¹ - أحمد محمد لطفي أحمد، نظرية التأمين المشكلات العملية والحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر ، 2007، ص 18.

² - حديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 34.

³ - الشنطي، وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 21.

⁴ - Couvreur Jean-Paul , *Gestion financière*, (1premiere édition), Paris, France, 1982.

ومن تلك المفاهيم وعلى ضوء ماسبق من التعريفات يعرف الباحث الربحية على أنّها: مقدرة الشركة على تحقيق عوائد وفق مواردها المتاحة باقل تكاليف ممكنة، خلال فترة زمنية معينة، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً إلا زاد في رضى المستثمرين والمدراء والدائنين عن أداء الشركة.

المطلب الثاني: مؤشرات ربحية شركات التأمين

إن لمؤشرات الربحية الأهمية الأكبر في تقييم أداء العمل في الشركات المالية كونها أفضل مقياس في الحكم على مستوى الكفاءة المالية ومعرفة مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، إذ يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدموا القوائم المالية في الوحدات الإقتصادية، وتعتبر جميع نسب الربحية كنسب سببية لأن التغيير في الربحية سيحصل عاجلاً أم آجلاً وتحديد ما إذا كانت الربحية تتزايد أم تتناقص فهي تهتم بتوضيح العوائد المالية الناتجة عن العمليات الاستثمارية، كما أنّها تعكس مدى مقدرة الشركة على توليد الأرباح من اصول أو مبيعات المشروع في المستويات المرجوة من الأداء وتعتبر ناتج السياسات والقرارات الصادرة من الإدارة التي قامت باتخاذها².

الفرع الأول: العائد على مجموع الاصول

يعرف هذا المقياس أيضاً بإسم معدل العائد على الأصول، يعبر عن العلاقة ما بين كل من الربح المحاسبي وحجم المال المتاح للشركة التي تقوم بإستعماله، والجدير بالذكر إن هذا المقياس هو من أهم المقاييس التي تستخدم لمعرفة قدرة إدارة الشركة على تحقيق العوائد على كافة الأموال المتاحة من جميع مصادرها، فعليه يتم تحديد مدى نجاح الشركة في تحقيق الأرباح بصرف النظر عن الوسيلة التي يتم تمويل الأصول بها، وعليه يتم الفصل ما بين الآثار الناتجة من ممارسة الأنشطة التشغيلية والإستثمارية عن الآثار الناتجة من ممارسة الأنشطة التمويلية على الربحية، ويتم احتساب معدل العائد على الاصول من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة³:

$$\text{العائد على مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

¹ - الغافود، مختار عبد السلام، أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في مدينة زليتن: دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع زليتن، مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية، كلية التربية، زليتن ليبيا، (24)، 2019، ص 156.

² -حنان ظاهر حنان، وسوف أحمد، محددات الربحية في شركات التأمين، دراسة دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سوريا (38)، 2016، ص03.

³ - Reilly, Frank K. & Brown, Keith C., *Analysis Of Investment & Management Of Portfolios*, 10th.ed, SOUTH-WESTERN, Printed in Canada, 2012 p

الفرع الثاني : العائد على حقوق الملكية

ويقصد بهذا المقياس هو معدل ما تمتلكه الشركة من أموال للمالكين وما تحقق من عوائد من خلال الاستثمار بها، فكلما زاد هذا المعدل دل ذلك على أن الإدارة تعمل بشكل كفؤ، ويتم احتساب المعدل من خلال قسمة صاف الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ويعمل معدل العائد على حقوق الملكية على قياس ربحية كل دولار تم استثماره من قبل المالكين للمشروع، كما ويعكس كل ما تقوم به الشركة من أنشطة وأعمال تشغيلية وتمويلية، وعليه تتأثر بالرفع المالي وكمية الدين التي يتكون منها رأس المال ومعدل العائد على الأصول.

تقيس هذه النسبة العائد على مجموع استثمارات المالكين وحصة أسهم الشركة من أرباح الشركة، ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية¹:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

الفرع الثالث: الربح إلى الخصوم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأرباح المتحققة الخاصة بالتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية في الشركة لمجموع المطلوبات وتساعد الإدارة في رفع الكفاءة العامة للإدارة من خلال توليد الأرباح على ضوء الأصول المتاحة لها، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على مزيد من الكفاءة أي كان ذلك أفضل للشركة².

$$\text{نسبة الربح إلى الخصوم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضريبة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100\%$$

الفرع الرابع: هامش الربح (الربح إلى المبيعات)

تمثل النسبة التي تبين ارتباط الربح بالمبيعات والتي تعكس قوة نشاط المبيعات على تحصيل الأرباح، فنسبة (حافة مجمل الربح) يتم احتسابها من خلال قسمة مجمل الربح على صافي المبيعات، تستخدم لقياس قدرة الشركة على مجابهة الظروف العسيرة التي قد تحدث بسبب نزول الأسعار السوقية للمنتجات أو بسبب زيادة النفقات الخاصة بتصنيع المنتج، أو الهبوط في كمية وحجم المبيعات، ولتقييم أداء الشركة بصورة شاملة.

¹ - عبد الهادي، محمد سعيد، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل - التحليل المالي، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 1999، ص200.

² محمد وآخرون، التحليل المالي؛ مدخل صناعة القرار، (ط2)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2000، ص51.

يتم استخدام نسبة حافة صافي الربح والتي تنتج من حاصل قسمة صافي الربح بعد الضريبة على صافي المبيعات، وتقوم المنشأة بأخذ النسبة الناتج بعين الإعتبار لأنها تولي للإيرادات والمصروفات الأخرى الاهتمام الكبير والتي قد تكون سببا في خروج الشركة عن نطاق نشاطها العادي والطبيعي¹:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100\%$$

المبحث الثالث: المحددات النظرية لربحية شركات التأمين

تعدد المحددات التي تؤثر على الربحية في شركات التأمين، وبناء على الدراسات السابقة التي تم تجميعها والمعوضة في الفصل الموالي، فتم تصنيف هذه المحددات نظريا إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، ومن خلال هذا المبحث سنعرض كل منها على النحو التالي :

المطلب الأول: محددات الربحية الداخلية

تعبر المحددات الداخلية عن مجموعة العوامل التي تتشكل من المحيط الداخلي للمنشأة، وتكون تحت سيطرتها، وبالتالي يمكن التحكم فيها، وعادة ما تنشأ نتيجة تفاعل بين بعض العناصر الداخلية للمنشأة، وتكون ذو آثار ايجابية أو سلبية على ربحية المنشأة.

الفرع الأول: السيولة

السيولة مصطلح شائع في المنظمات والأسواق المالية فهي من المواضيع المهمة والحساسة لما لها من أهمية بالغة في القرارات المالية التي تتخذها المنشآت فهي تحدد الإستقلالية والسلامة المالية للمنشأة وهي بمثابة نقطة قوة أو ضعف لها، حيث أن أي نقص في الاموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء سوف سيؤثر في تحقيق وإنجاز الأهداف المسطرة وبالتالي على نشاط المنشأة عموما، وغالبا ما تشير السيولة في المنشأة إلى قدرتها على استخدام أصولها للوفاء بالتزاماتها الحالية أو قصيرة الأجل يعني الأموال التي يمكن الوصول إليها بسهولة.

¹ - العارضي جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية،: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص67.

أولاً - مفهوم السيولة

- السيولة هي مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية وأصول سهلة التحويل إلى نقدية (أصول شبه نقدية) وبين الالتزامات المستحقة المطلوب الوفاء بها¹.
- السيولة هي مقدرة المنشأة على توفير النقد اللازم لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة في مواعيدها دون تحمل خسائر².
- السيولة هي توفير الاموال الكافية لاحتياجات الوحدة الاقتصادية في كافة الأوقات والقدرة على سداد الالتزامات التي عليها³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السيولة تلعب دور مهم في اغتنام الفرص دون التسبب في قابلية تحويل الأصول، فهي غالباً ماتعني سرعة الحصول على الأموال متى احتجت إليها خاصة حالة حدوث أشياء غير متوقعة أو أي نكسة مالية قد تحدث.

ثانياً - نسب السيولة

غالباً ما يلجأ مدراء الشركات إلى عمليات تدقيق وتشخيص لتحديد الوضع المالي للوحدات الاقتصادية فيها ومن ثم تحديد الأداء المالي للإطمئنان على استثمارات الشركة وتعتبر نسب السيولة من أقدم النسب استعمالاً إذ يعتمد عليها المحللون والمستثمرون وأصحاب الشركات للحكم على الأداء المالي للشركة لتحديد القدرة على سداد التزامات الدين الحالية دون زيادة في رأس المال الخارجي، وكذا قدرة الشركة على دفع التزامات الدين وهامش أمانها والتأكد على ان كل استثماراتها بعيدة عن العسر المالي؛

ويمكن سرد أهم نسب السيولة التي تأخذها إدارة الشركة فيما يلي:

1- نسبة التداول

حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على سداد التزاماتها المستحقة في أجالها من خلال أصولها المتداولة فهي تعتبر مقياساً لحالة الأمان لدى الأموال المستثمرة في الشركة ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ - فريشي محمد الجموعي، أهمية السيولة وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 09 2009 ص265

² - الشبيب دريد، مبادئ الإدارة المالية، عمان، الأردن: دار المناهج لنشر والتوزيع، 2009، ص26.

³ - شوقي حسين، التمويل و الإدارة المالية، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 1980، ص120.

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الاصول المتداولة من تغطية الخصوم المتداولة فهي أفضل مؤشر لهامش الأمان للشركة وقوة وضعها المالي بالنسبة للموردين والبنوك، وكذلك تبين عن مدى تغطية الموارد المتاحة في الأجل القصير لإلتزامات الشركة القصيرة الأجل دون الحاجة لتسييل أصولها الثابتة أو الحصول على قروض.

2- نسبة السيولة السريعة:

تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من نسبة التداول فهي تهدف إلى قياس قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل دون الإعتماد على البضاعة باعتبار هذا الأخير اقل عناصر الموجودات سيولة، ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية¹:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة - البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3- نسبة النقدية:

تهدف هذه النسبة إلى معرفة قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل فهي تقيس الاصول النقدية في الشركة نسبةً إلى إلتزاماتها فهي بذلك تعطي نظرة معتدلة على قدرة الشركة على تغطية إلتزاماتها دون الحاجة إلى بيع أو تصفية الأصول الأخرى ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية²:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الاصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الفرع الثاني: الرافعة المالية

يتشكل الهيكل المالي لأي الشركة بخليط من مصادر التمويل من الديون وحقوق الملكية وغالباً ماترتبط المخاطر المالية بقرارات التمويل لذلك يتحمل المدراء الماليون للشركات المسؤولية في تحديد أفضل مزيج لهذه التوليفة، وبشكل عام تعد الرافعة المالية جزء لا يتجزأ من هذا المزيج فغالباً ما تلجأ لها معظم الشركات و المستثمرون لسد حاجياتها للإقتراض بكلف ثابتة واستثمار هذه القروض في عمليات الشركة بهدف الزيادة في عائد الاستثمار و زيادة أرباح التشغيل وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

¹ - النعمي عدنان تايه، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة: دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص91.

² - محمد، منير شاكر، وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، (ط2)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص74.

وتعد الرافعة المالية من أهم العوامل المؤثرة على الهيكل المالي للشركة، فلا بد من المحافظة على درجة التوازن بين المخاطر المرتبطة بزيادة حجم الدين ودرجة الانتفاع به من جهة أخرى لذلك على الشركة في جميع الأحوال دراسة كفاءتها التشغيلية والتمويلية قبل الخوض في الرفع المالي لأنه في الأساس ليس هناك ما يضمن أن الرافعة المالية دائماً ستؤدي إلى نتائج إيجابية بسبب متغيرات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذلك على إدارة الشركة حسن استخدام لمفهوم الرافعة وذلك من خلال الموازنة بين حقوق الملكية والمديونية وهذا ما سيمكن الشركة من استغلال الأموال المقترضة بمعدلات أعلى من تكلفتها وأي سوء في استغلال أموال الشركة المقترضة سيجرها إلى مخاطر كبيرة وبالتالي يكون التأثير بالسلب على نتائج الأعمال.

أولاً - مفهوم الرافعة المالية

- تعرف الرافعة على أنها استخدام أموال الغير في التمويل بهدف زيادة أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب وهو عبارة عن نسبة القروض إلى مجموع الخصوم¹.
- تعرف أيضاً على أنها اعتماد الشركة على الإقتراض من المؤسسات المصرفية والمالية في سد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة².
- وتُعرف الرافعة المالية بأنها مدى استخدام الشركة للدين والذي يترتب عليه تكاليف ثابتة ملزمة للشركة بدفع الأصل مع الفوائد المترتبة عليه³.

ومما سبق يمكن أن نعرف الرافعة المالية بأنها المحرك لنشاط الشركة وذلك باستخدام المال المقترض كمصدر لتمويل استثماراتها خاصة حالة حصول تذبذبات في التدفقات النقدية، فهي غالباً ما تقوم على أساس تحسين الربح بتحقيق أعلى العوائد المحتملة للاستثمار من خلال استخدام الديون بأقل التكاليف وكل ذلك يعتمد على القرارات المالية للمنشأة.

ثانياً - نسب الرافعة المالية

تعد نسب الرافعة المالية من أهم النسب ضمن الوظيفة المالية للشركة وتعرف كذلك بنسب الديون فهي تبين مدى اعتماد الشركة في استثماراتها وتمويل أصولها على الديون فهي بذلك تهتم بمعرفة مستوى القروض

¹ - النجار جميل حسن، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، دراسة اختبارية، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر غزة فلسطين، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 286.

² - العلي أحمد، أثر الرفع المالي على السيولة والربحية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث دمشق سوريا، المجلد 04، العدد 1، 2018، ص 187.

³ - Gibson, Charles H. **Financial Reporting and Analysis**, (11th edition). Mason, USA: South-Western Cengage Learning, 2009, p 355.

الرأسمالية في تشكيل هيكل رأس المال وكلفة الفوائد المرتبطة بالأموال المقترضة من الشركة وتعد من أهم مؤشرات قياس المخاطر المالية، حيث تمكن الشركة من معرفة مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها خاصة طويلة الاجل.

1- نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

وتعرف كذلك بنسبة الملكية وتقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على تغطية تكلفة الفوائد الملزمة من الاستدانة الخارجية وتشير هذه النسبة أيضاً للعلاقة بين التمويل الخارجي عن طريق الغير وتلك التي تم تمويلها عن طريق ملاك المشروع ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية:¹

$$\text{نسبة الديون في حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة وقصيرة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times 100\%$$

ويعبر انخفاض هذه النسبة عن انخفاض حجم التمويل عن طريق الديون وهو مؤشراً إيجابياً يعبر عن مدى قدرة الشركة على خدمة ديونها وبالتالي تشكل حماية أفضل للدائنين أما ارتفاع مؤشرها فيعبر عن زيادة احتمالات عدم مقدرة الشركة على تغطية ديونها وبالتالي زيادة المخاطر على المقرضين والمستثمرين.

2- نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الاصول:

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على الأموال المقترضة في تمويل أصولها، ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية:²

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

وتُعدُّ هذه النسبة مؤشراً على تمويل أصول الشركة من المصادر الخارجية حيث في ارتفاعها، يكون مؤشراً سلبياً بسبب التكاليف الإضافية التي قد تتحملها الشركة لخدمة الدين، وانخفاضها يدل على انخفاض الأعباء الثابتة التي قد تتحملها المنشأة.

تعد الرافعة المالية من أكثر المفاهيم التي أولت اهتمام كبير لدى الشركات كما تسمى الرافعة أيضاً بالمتاجرة بالملكية، وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الشركة من تمويل أصولها من قبل الدائنين من أجل الحصول

¹ - طاقة محمد، حسن حسين عجلان، اقتصاديات العمل، (ط1)، عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2008، ص 257.

² - المرجع نفسه، ص 256.

على أكبر عائد ممكن للمالكين وكلما انخفضت هذه النسبة كانت أفضل من وجهة نظر المقرضين ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الفرع الثالث: حجم الشركة

يلعب الحجم دور مهم لدى إدارة الشركات إذ يساعدها في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات والأرباح وبأقل كلفة ممكنة فهو من العوامل المهمة لدى الشركة وتختلف أشكال وأحجام الشركات كونها كبيرة الحجم أو متوسطة أو صغيرة وغالبا ما يرجع التصنيف إلى الشكل القانوني لها؛

فدائما من الصعوبة بمكان تصنيف أحجام الشركات وتعميم ذلك على الكل وذلك يرجع إلى عامل المحيط الذي تعمل فيها هذه الشركات، فهناك ظروف اقتصادية واجتماعية لها أثر كبير وكلما كان حجم الشركة كبير كانت لها أكبر كفاءة ممكنة وفرص أكبر في تنوع مصادر دخلها لهذا يعتبر عامل الحجم مهم بالنسبة للأداء المالي للشركة، كما يعد كبر حجم الشركة أحد العوامل المهمة التي تزيد من فرص الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل مشاريعها وعملياتها الإنتاجية والتسويقية وهذا ما يمنحها مرونة عالية في ذلك، وبالتالي تحقيق مؤشرات نمو عالية غالبا ما تمكنها من المحافظة على وضعيتها في السوق وتحسين قدرتها التنافسية في مجال نشاطها.

عادة ما تستفيد الشركة من حجمها الكبير في عمليات البحث و التطوير، بالإضافة إلى زيادة إمكانية اقتناء أحدث التقنيات المتطورة، بالرغم من أن هناك دراسات وأبحاث عديدة أشارت إلى أنه يمكن أن يكون للحجم أثر وجانب سلبي بالنسبة للشركة، بحكم أنها ستكون أكثر تعقيدا من مثيلاتها صغيرة الحجم، مما يؤدي إلى التأثير على أدائها المالي.

تعددت الأفكار والآراء حول موضوع مؤشرات الربحية وعلاقته بمقاييس حجم الشركة، حيث هناك من يربط بين مؤشرات الربحية العالية وحجم الشركة هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك من يرى بأن حجم الشركة الكبيرة يؤثر على الكفاءة والأداء، مما يؤدي إلى عدم استغلال كل الفرص المتاحة أمام الشركة.

ووفق التعريف أعلاه يمكن قياس حجم المنظمة باستخدام عدة مؤشرات، كقيمة رأس المال ومجموع الاصول وحجم المبيعات وعدد العاملين في الشركة، ويمكن الإشارة في هذا الخصوص أنه في هذه الدراسة تم

اعتماد مجموع الاصول كمؤشر لقياس حجم الشركة، وذلك من خلال أخذ اللوغاريتم لمجموع اصول الشركات محل عينة الدراسة.

الفرع الرابع: حجم رأس المال

يشير رأس المال إلى الموارد المالية التي تساعد الشركة في تمويل عملياتها مثل النقد والمعدات والتجهيزات وغيرها من الموارد الاخرى، وهذه هي الأصول التي تسمح للشركات بإنتاج السلع أوالخدمات فمن منظور اقتصاديات رأس المال المالي، يعد رأس المال جزءاً رئيسياً من إدارة الأعمال وتنمية الاقتصاد، فغالبا ما تتمحور جل مشاكل المنشآت المالية حول الجمع والاحتفاظ برأس المال الكافي لنشاطها إذ يعتبر رأس مال من العناصر المهمة في الشركة لأنه وهو الدليل على القوة المالية لها، وغالبا ما يحافظ على الجانب المالي للشركة في حالة تعرضها للخسائر أو مخاطر الافلاس بالإضافة لأنه يساهم في توفير السيولة، وبالتالي الوصول للملاءة وحماية أموال المؤمنين من الخسائر المحتملة والغير متوقعة فهو دائما ما يعكس صورة إيجابية على هامش الأمان للمؤسسة ومن المهم دائما التمييز بين المال ورأس المال، فرأس المال هو أداة فعالة في الإنتاجية وخلق فرص العمل ويستخدم في توليد الدخل، وبناء الثروة فهو يعتبر أكثر دواما من المال.

وردت العديد من التعاريف الخاصة برأس المال نورد البعض منها.

يعرف رأس المال على أنه مجموع قيم الأسهم التي يتم الإكتتاب بها وتشكل مجموع قيمة اصول الشركة الثابتة و المتداولة¹.

وهو عبارة عن مجموع ما يقدمه من طرف المساهمون سواء حصص نقدية أو عينية والتي تم تحديد قيمتها عند التأسيس حيث تبقى هذه القيمة ثابتة دون تغيير سواء زادت أو نقصت قيمة المقدمات التي ساهم بها كل مؤسس²، كذلك عرف بأنه المبالغ والأصول التي يقدمها المساهمون بغية استثمارها لغرض تحقيق نشاط تجاري³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مصطلح رأس المال يدل على القوة الشرائية أو الثروة المالية المدخرة، والتي عادة ما يتستخدمها الشركات و الأفراد للاستثمار أو لبدء أو تطوير أي عمل تجاري وعادة مايتكون رأس المال المادي من السلع المادية مثل معدات الآلات أو المعدات والمباني التي يتم استخدامها بشكل دائم.

¹ - ملحم باسم محمد ، الطراونة بسام محمد، الشركات التجارية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص 413.

² - أحمد محرز، تمويل أسهم العمال في الشركات المساهمة و القطاع العام، دراسة مقارنة، منشأة المعارف الاسكندرية، 2003، ص 5.

³ - إلياس ناصيف، الكامل في القانون التجاري، ج2 الشركات التجارية، منشورات البحر المتوسط، بيروت، لبنان، 1983، ص 30.

المطلب الثاني: محددات الربحية الخارجية

هي مجموعة من العوامل التي تتشكل نتيجة البيئة الخارجية للشركة، حيث تتعدى إطار سيطرة إدارة الشركة عليها، وبالتالي تجد صعوبة للتحكم فيها، مما يتطلب على إدارة الشركة التكيف مع هذه العوامل، ويكون لها نظريا آثار متفاوتة بالسلب والإيجاب على ربحيتها، وفيما يلي عرض للمحددات الخارجية لربحية شركات التأمين.

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي

يقيس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مدى سرعة نمو الاقتصادي لأي دولة ويكون ذلك من خلال مقارنة الناتج المحلي الإجمالي لفترة زمنية معينة بالنسبة للفترة التي سبقتها، فهو يقيس الناتج الاقتصادي للأمة، وطالما كان هدفا تسعى إليه جميع الدول من أجل رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع والوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام فمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو أهم مؤشر للصحة الاقتصادية وأفضل وسيلة لقياس النمو الاقتصادي في أي دولة، فهو يتغير خلال المراحل الأربع من دورة الأعمال: الذروة، والانكماش، الانخفاض، والتوسع، ففي حالة التوسع يكون معدل نمو الناتج المحلي إيجابيا، فتنمو الأعمال والوظائف والدخل الشخصي للفرد، وفي حالة الانكماش فسوف تتوقف الشركات عن الاستثمار وتقلص الوظائف ويكون لدى المستهلكين أموال أقل لإنفاقها، أما إذا تحول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض، فإن اقتصاد البلاد سيكون في حالة ركود، وعند الوصول إلى الذروة ويتوقف النمو الاقتصادي.

فالنمو الاقتصادي هو عبارة حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي¹،

- يعرف الناتج المحلي بأنه محصلة لنتائج اقتصادية بصفة عامة بما يحقق زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بنسب تفوق الزيادة في النمو السكاني².
- وقد تم تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"³.

¹ - طلحة، محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة (1970-1917)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008. ص48.

² - الدعمة، إبراهيم مراد، التنمية البشرية، النمو الاقتصادي، بيروت لبنان: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2002، ص09.

³ - عبد الكريم البشير، حميد حديد، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1966 - 2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا الجزائر المجلد 14 العدد 14، 2015، ص148.

ومما سبق يمكن أن نعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مؤشر اقتصادي يرمز إلى إجمالي القيمة النقدية و السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في داخل أي دولة خلال فترة زمنية معينة فهو غالب ما يعبر عن الصحة الاقتصادية لأي بلد.

الفرع الثاني: التضخم

يعد التضخم من الموضوعات التي لا زال الجدل قائما حولها في كل دول العالم لقد سيطرت مشكلة التضخم المزمنة على اهتمام الباحثين والاقتصاديين فهو من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع الدول و تقف عائق امام تقدمها وتحقيق أهدافها فهو من الظواهر القديمة الجديدة التي تشكل تحديا كبيرا لما لها من آثار على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فالتضخم أصبح رهين الأزمات الاقتصادية العالمية، وهو جزء منها فهو مرتبط بتوقف النمو وبالبطالة وعدم الاستقرار و الفساد.

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة في أي دولة فهو اصبح ظاهرة عالمية لصيقة بالإقتصاديات الدول سواء النامية منها أو المتقدمة وبمعدلات مختلفة، وهذا إن دل إنما يدل على فشل السياسات الإقتصادية المتبعة للحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

فالتضخم هو مقياس كمي للمعدل الذي يرتفع عنده متوسط مستوى سعر سلة من السلع والخدمات المختارة في الاقتصاد على مدى فترة التضخم، فهو مثل الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، هو مقياس مهم لحالة إقتصاد أي دولة و يعتقد معظم الإقتصاديين والمفكرين أن القليل من التضخم ضروري في الاقتصاد المتنامي.

هناك عدة تعاريف لظاهرة التضخم تعددت واختلفت باختلاف آراء المفكرين وباختلاف الفترات الزمنية التي ظهرت بها ومنها:

- يعرف التضخم بأنه ذلك الجزء من التزايد في الأسعار الناتج عن تدخل الحكومة في النقود¹.
- أما **hawtrey** يعرف التضخم بأنه اصدار كمية كبيرة من العملة تزيد عن الحجم المادي للسلع والخدمات².
- كما يعرف التضخم بأنه فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة³.

¹ - الحلاق سعيد سامي، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص182.

² - طلحة، محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة (1970-1917)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 16.

³ - عناية، حسين غازي التضخم المالي، باتنة، الجزائر: دار الشهاب، 1986، ص9.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التضخم بأنه عبارة ظاهرة متعددة الجوانب تنتج عن عدة عوامل ذات أسباب تراكمية منها اقتصادية، سياسية، طبيعية غالباً ما يعبر عنها بالإرتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار السلع والخدمات ناتجة عن اختلال في الهيكل الإقتصادي بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية وغالباً ما يعبر عنه بالإرتفاع العام للأسعار .

الفرع الثالث: البطالة

تعتبر البطالة من أبرز المشاكل التي تؤرق المجتمعات والاقتصادية العالمية ظهرت وزادت حدتها مع النمو الديموغرافي الكبير في ظل شح الموارد والتطور التكنولوجي، وهي من المفاهيم التي أخذت حيزاً كبيراً لدى الباحثين في أسبابها وطرق مواجهتها فغالباً ما يُطلق مصطلح البطالة على الأشخاص الذين يعيشون بلا عمل أي المتعطّلون عن العمل ومن منظور بعض المحللون على أنها ناتجة على نقص في فرص العمل المتاحة فهي تعدّ المشكل الرئيسي للفقر وزيادة إعداده فقد أصبحت أحد أبرز العراقيل التي تواجه النظام العالمي الجديد، وهي غالباً ما تفسر على أنها نتيجة اضطراب في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل فهي بمثابة هدر وتعطيل للموارد البشرية.

فهي تؤثر على القطاع الاقتصادي المحلي ومن ثم تؤثر سلباً بارتفاعها على مستوى الإنتاج المحلي و خاصة إذا كانت الدولة تعاني من شح في الموارد الاقتصادية فارتفاعها المستمر والكبير يضعف اقتصاديات الدول ومن ثم الوصول إلى الإضطراب حتى على المستوى السياسي .

وتعد البطالة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وغالباً ما تستخدم كمقياس لصحة اقتصاد الدول و يُقاس عادةً معدل البطالة، بقسمة عدد العاطلين عن العمل على العدد الإجمالي للأيدي العاملة؛ حيث:

- تعرف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها المرء قادر على العمل وراغب فيه ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين لذلك¹.
- وتعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم "أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجر السائدة والباحثين عنه والذين لا يجدونه"².
- تعرف البطالة أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون ويملكون القدرات الذهنية والجسمانية للقيام بذلك¹.

¹ - العسيري عالية محمد، تصور مقترح من منظور التربية الإسلامية لمواجهة مشكلة البطالة والآثار المترتبة عليها في ضوء احتياجات سوق العمل السعودي. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، (177)، 2، 2018، ص 546.

² - تركية، بماء الدين، البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج و الحل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سوريا المجلد 36 العدد 4، 2014، ص15.

ووفقا للتعريف السابقة يمكن تعريف البطالة بأنها أحد أهم مؤشرات الإقتصادية لأي بلد يكمن مدلولها في الأفراد القادرة الراغبة والساعين للحصول عن الوظيفة لكن دون جدوى، وذلك لمحدودية إمكانية الدولة لتشغيل هذه اليد العاملة وتشمل حتى العاملون لكن ليسوا في الوظيفة المناسبة نظرا لمؤهلاتهم العلمية و البدنية.

خلاصة الفصل

عرف قطاع التأمين تطورا كبيرا في جميع دول العالم لما له من أهمية كبرى في الحياة المعاصرة سواء من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية فهو في جوهره قائم على التنظيم، ويسعى دائما إلى التقليل من المخاطر وتوزيع الخسائر الحاصلة التي تلحق بالفرد أو المجتمع، فهو وسيلة لتحقيق الأمان و الضمان لمن يلحق به الضرر.

تعددت أنواع التأمين وتقسيماته حسب الظروف التي يتطلبها، وأساسه قائم على عقد قانوني الذي في الغالب أطرافه تنشأ من المؤمن الذي يتعهد بدفع التعويضات حالة وقوع الخطر للطرف الثاني المؤمن له الذي يكون قد دفع أقساطا مسبقا مقابل الحصول على وثيقة التأمين، وكل هذا يتم تحت سلطة منظمات قانونية تسمى شركات التأمين، وهي كغيرها من المنشآت المالية تسعى إلى تحقيق الأرباح والمحافظة على الاستمرارية من اجل البقاء في بيئة يطغى عليها الجانب التنافسي.

من خلال الأدبيات النظرية للتأمين تم التطرق أيضا لمفاهيم الربحية وأهميتها، كما تم تحديد معايير ومؤشرات قياسها وأهم العوامل المؤثرة فيها نظريا، والتي تم تقسيمها إلى عوامل داخلية أو عوامل الاقتصاد الجزئي والتي تمثلت في السيولة و الرافعة المالية وحجم الشركة وحجم رأس المال، والعوامل الخارجية أو عوامل الاقتصاد الكلي والتي تمثلت في البطالة و التضخم والنتاج المحلي الإجمالي، وتعتبر ربحية شركات التأمين الهدف الأساسي التي تسعى إليه أي منظمة وهي سياسة الوصول لأهداف الشركة.

¹ - نيسري عبد الرحمن، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، ط2، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 205.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

قبل الشروع في مناقشة الدراسات السابقة من المهم الإشارة للمحددات المعتمدة في الدراسة، فبعد التطرق لجميع الدراسات السابقة التي تم الحصول عليها، حاولنا حصر جميع العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين، وبناءً على هذا قمنا بتقسيم هذه العوامل إلى عوامل خارجية تعكس متغيرات الاقتصاد الكلي، والعوامل الداخلية وتعكس متغيرات الاقتصاد الجزئي.

تجدر الإشارة أن الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة تتنوع من حيث مداها الزماني والمكاني، فمن حيث الزمان فهي دراسات حديثة محصورة تقريباً من سنة 2013 إلى سنة 2021، أما من حيث المكان فهي متنوعة حيث تشمل مختلف الدول النامية والمتقدمة، كما تتنوع الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة أيضاً من حيث اللغة حيث تنوعت ما بين اللغة العربية والإنجليزية.

و ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وتم اعتماد معيار لغة البحث لتصنيف الدراسات السابقة، يتناول المبحث الأول الدراسات باللغة العربية المتعلقة بالموضوع والتي تمت على مستوى الدول العربية (جزائرية، سورية، مصرية)، وشملت اثنا عشرة دراسة وهي مهمة جداً في تحديد العوامل المعتمدة في الدراسة باعتبار تشابه بعض خصائص متغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فيتعلق بالدراسات باللغة الأجنبية والتي تمت في عدة دول (أوروبية، عربية، آسيوية وأمريكية)، حيث شملت أكثر من ثمانية عشر دراسة، وهي الأخرى لا تقل أهمية باعتبار الدراسة التي نحن بصددتها شملت المحددات الداخلية والخارجية، ومن المهم دراسة هذه المتغيرات لمعرفة الفروقات بينها وبين الدراسة الحالية من جهة وبين المتغيرات المدروسة وربحية شركات التأمين من جهة أخرى، أما المبحث الثالث فيتعلق بمقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية:

تم تحديد الدراسات السابقة باللغة العربية بإثني عشر دراسة في حدود ما تم التوصل إليه، وتناولت الموضوع من حيث محدداته الداخلية والخارجية، وفيما يلي عرض هذه الدراسات حسب معيار الحدثة أي من الأحدث إلى الأقدم دراسة.

- دراسة (قطماوي، الحميدي، حزوري، 2021) بعنوان: "العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في سورية، دراسة حالة"، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة جامعة حماة. سوريا، المجلد 2 العدد (04).

سعت هذه الدراسة إلى اختبار أهم العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية حيث غطت عينة الدراسة الشركة الوطنية للتأمين NIC خلال الفترة الزمنية (2008-2019)، ومن خلال هذه الدراسة تم قياس أثر كل من (حجم الشركة، الملاءة المالية، حجم الأخطار في المحفظة التأمينية، معدل الاحتفاظ) على الربحية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، ولتحقيق أهداف الدراسة جرى استخدام تحليل الإنحدار المبسط والمتعدد بالاعتماد على برنامج SPSS لتحليل أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة؛

وخلصت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للملاءة المالية، حجم الأخطار في المحفظة التأمينية، معدل الاحتفاظ على ربحية شركات التأمين السورية مقاساً بالعائد على الأصول أما حجم الشركة فكان له أثر سلبي على الربحية، وذلك يرجع إلى عدم قدرة شركات التأمين على استغلال أصولها حالة كبر حجمها على النحو الجيد في توليد الأرباح، و أوصى الباحث بضرورة توظيف هاته الأصول من خلال خلق وتنويع في الإستثمارات لتوليد أكثر الأرباح.

- دراسة (بيطار، حسن، 2020)، بعنوان "العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية" وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية، سوريا، المجلد 2، العدد (07)؛

سعت هذه الدراسة إلى اختبار بعض المتغيرات وأثرها على الربحية لشركات التأمين العاملة في سورية حيث غطت عينة الدراسة (12) شركة تأمين عاملة بسورية خلال الفترة الزمنية من (2009-2018)، ومن خلال هذه الدراسة جرى قياس أثر كل من (إجمالي الأقساط المكتتبة إجمالي الإستثمارات، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، عمر الشركة، نسبة الاحتفاظ، نسبة الخسارة، صافي الإحتياطيات الفنية إلى صافي الاقساط) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ولتحقيق أهداف الدراسة جرى استخدام اسلوب PANEL DATA لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة؛

وخلص الباحث إلى أن هناك أثر إيجابي لإجمالي الأقساط المكتتبة، وإجمالي الاستثمارات، معدل التضخم على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية أما الناتج المحلي الإجمالي وعمر الشركة فكان لهما أثر سلبي على الأداء المالي في كلا النموذجين في حين لم يظهر أي تأثير لكل من نسبة الإحتفاظ، نسبة الخسارة، صافي الإحتياطيات الفنية إلى صافي الأقساط على الأداء المالي مقاساً بالنموذجين (ROA) و (ROE)، وأوصى الباحث بضرورة استثمار السيولة المتحصلة في شركات التأمين محل الدراسة في مجالات تدر عليها عائد مناسب وذلك لزيادة معدلات الربحية.

- دراسة (عبد الحميد، 2020) بعنوان: "محددات التأثير على ربحية قطاع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، دراسة تطبيقية على قطاع التأمين بالسوق المصري"، وهي عبارة عن مقال منشور بالمجلة العلمية للبحوث التجارية. مصر، المجلد 1 العدد (01).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مجموعة من المحددات على ربحية شركات التأمين على الحياة العاملة في السوق المصري حيث تكوّنت عيّنة الدراسة من ثلاث (03) شركات تأمين، وللفترة الزمنية (2014-2018) ومن أجل قياس أثر المتغيرات المستقلة (صافي الأقساط المكتسبة، التغير في قيمة الاحتياط الحسابي، ربح النشاط الاستثماري، إيرادات أخرى، عمولات عملية إعادة التأمين، صافي المطالبات المدفوعة، تكاليف الإكتتاب المصروفات العمومية والإدارية) على الربحية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، استخدم الباحث أسلوب التحليل العاملي لتقدير أثر متغيرات الدراسة؛

وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية ل (صافي الأقساط المكتسبة، التغير في قيمة الإحتياط الحسابي، ربح النشاط الإستثماري، إيرادات أخرى) مع الربحية، في حين جاءت العلاقة عكسية لكل من (عمولات عملية إعادة التأمين صافي المطالبات المدفوعة تكاليف الإكتتاب المصروفات العمومية والإدارية) مع ربحية شركات التأمين على الحياة بمصر؛ و أوصت الدراسة بإجراء العديد من الدراسات تكفل إدراج محددات جديدة أخرى من شأنها أن تؤثر على ربحية شركات التأمين على الحياة بمصر.

- دراسة (لنصاري، بوعزيز، بن بيا 2020)، بعنوان: العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي بماليزيا (2012-2019) عبارة عن مقال منشور بمجلة التكامل الاقتصادي. ادرار المجلد 03 العدد (08).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الداخلية (السيولة، الرافعة المالية، معدل الخسارة، حجم الشركة) على ربحية شركات التأمين الكافلي في ماليزيا هذه الاخيرة مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، حيث اختار الباحث في هذه الدراسة عيّنة من (09) شركات تأمين تنشط في ماليزيا، وللفترة الزمنية (2012-2019) ومن أجل قياس أثر هذه العوامل على العائد على حقوق الملكية (ROE)، استخدم الباحث نموذج **PANEL DATA**؛

وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود آثار عكسية للرافعة المالية ومعدل الخسارة على الربحية، فيما بينت الدراسة عن وجود أثر ايجابي ومعنوي لحجم الشركة على الربحية وعدم وجود أي أثر للسيولة على ربحية شركات التأمين التكافلي في ماليزيا، وأوصت الدراسة بأخذ متغيرات أخرى بجانب المتغيرات المدروسة لمعرفة مدى تأثيرها على ربحية شركات التأمين التكافلي في ماليزيا.

- دراسة (رمضان وفهمي، 2020) بعنوان: "أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية" دراسة تطبيقية"، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة البحوث المالية والتجارية، مصر، جانفي، الجلد 01 العدد(21)،

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية على الربحية في شركات التأمين المصرية، وكانت عينة الدراسة قد تكوّنت من (39) شركة وزعت على قطاعي التأمين العام والخاص العاملة بنشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات وأيضا الأشخاص والأموال في سوق التأمين المصري خلال الفترة الزمنية (2013- 2018)، ولتحقيق أهداف الدراسة ومعرفة أثر متغيراتها على ربحية شركات التأمين المصرية جرى استخدام برنامج Microsoft Excel 2010 وبرنامج SPSS Statistics 20؛

حيث توصلت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين الكفاءة الإدارية والربحية بكافة شركات التأمين عينة الدراسة، وكانت آثار السيولة على الربحية سلبية في حين كانت هناك علاقة طردية موجبة بين الملاءة المالية (وفقا للتغير في حجم الأقساط الصافية) على ربحية كل الشركات عينة الدراسة، في حين جاءت العلاقة سالبة بين الملاءة المالية (وفقا للمخصصات الفنية) وربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات المصرية، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الاستثمارات في شركات التأمين المصرية بغرض تحقيق معدلات مرتفعة للعائد على الاستثمار.

- دراسة (كنجو وياسين وعدي، 2018) بعنوان: " أثر السيولة وكفاية رأس المال ومعدل المديونية في ربحية شركات التأمين الخاصة في سورية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين NIC"، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة جامعة حماة، سوريا، العدد (01)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين السورية، حيث اختار الباحث في هذه الدراسة عينة من واحدة وهي الشركة الوطنية لتأمين سورية وللفترة الزمنية (2009-2016)، وباستخدام أسلوب الإنحدار البسيط والإنحدار المتعدد وبالاعتماد على برنامج SPSS، تم قياس أثر بعض المتغيرات المتعلقة بالسيولة، معدل المديونية، وكفاية رأس المال، على الربحية (ROA)؛

وأظهرت الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية لنسبة كفاية رأس المال على العائد على الموجودات في حين كانت العلاقة عكسية بين السيولة والمديونية على العائد على الموجودات، و أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي التأميني وتشجيع البحوث العلمية في مجال التأمينات.

- دراسة (محمود، دريباتي، يوسف، 2018) بعنوان: "تحليل محددات ربحية شركات التأمين: دراسة مقارنة بين شركات التأمين الخاصة العاملة في السوق السورية"، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، العدد (2)

سعت هذه الدراسة إلى اختبار وتحليل بعض المتغيرات وأثرها على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية في دراسة مقارنة للشركات السورية حيث غطت عينة الدراسة (12) شركة تأمين عاملة بسورية خلال الفترة الزمنية من (2008-2014) ومن خلال هذه الدراسة جرى قياس علاقة كل من (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، وعمر الشركة و الخطر) والربحية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، ولتحقيق أهداف الدراسة جرى استخدام PANEL DATA لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة؛

وخلصت دراسة الباحث إلى أن هناك اثر إيجابي ومعنوي لعمر الشركة في كلتا المقارنتين في حين لم يظهر أي تأثير لحجم الشركة على الربحية، أما معدل الخطر فكان له تأثير سلبي في المقارنتين فيما تفاوتت تأثير الرافعة المالية و السيولة على الربحية في المقارنتين.

- دراسة (الصاعدي، 2018) بعنوان: "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي، دراسة تطبيقية"، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، السعودية العدد (02)

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين السعودية، وقد شملت عينة الدراسة شركات التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودي البالغ عددها (31) شركة، للفترة الزمنية (2017)، واستعمل الباحث الإستبانة والأساليب الإحصائية كبرنامج الحزم الإحصائية SPSS؛

وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أي أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) على الربحية مقاساً بـ (ROA) (ROE) و، كما لا يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية على العوامل الخارجية مجتمعة (البيئة القانونية، البيئة التنافسية، البيئة الاقتصادية) على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA) (ROE) و؛ وأوصت الدراسة بالتركيز على مقاييس مالية أخرى قد يكون لها تأثير على الأداء المالي لشركات التأمين السعودية.

- دراسة (محمود ودريباتي ويوسف، 2017) بعنوان: "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي في سورية"، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 39

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي في سوريا، حيث تشكّلت عينة هذه الدراسة من (02) شركة تأمين تكافلي، وللفترة الزمنية (2008-2014)، و تم قياس أثر كل من متغيرات (الرافعة المالية، عمر الشركة، حجم الشركة، السيولة والخطر) على ربحية شركات التأمين لتكافلي مقاسا بالعائد على الموجودات وباستخدام PANEL DATA؛

وقد أظهرت الدراسة وجود آثار إيجابية للرفعة المالية وعمر الشركة والسيولة على الربحية في حين أن معدل الخطر كان له تأثير سلبي على الربحية، أما حجم الشركة فلم يكن له أي تأثير معنوي على الربحية، و أوصت الدراسة بالتركيز على السيولة نظراً لآثارها الإيجابية على الربحية.

- دراسة (زاوي، 2017) بعنوان: "العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر"، وهي عبارة عن مقال منشور بالمجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ورقلة العدد 05

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة) على ربحية شركات التأمين في الجزائر مقاساً بالعائد على الأصول، حيث إختار الباحث في هذه الدراسة عيّنة من (06) شركات تأمين تنشط في الجزائر، وللفترة الزمنية (2005-2015) ومن أجل قياس أثر العوامل الداخلية على العائد على الموجودات (ROA)، استخدم الباحث نموذج الأثر العشوائي (RANDOM EFFECT)؛

وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي آثار معنوية للرافعة وحجم الشركة على الربحية، فيما بيّنت الدراسة عن وجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، و أوصت الدراسة بضرورة التركيز على للسيولة واستثمارها بما ينعكس إيجاباً على أداء شركات التأمين في الجزائر.

- دراسة (ظاهر وسوف، 2016) بعنوان: "محددات الربحية في شركات التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في سورية"، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سوريا المجلد 03 العدد (38)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر (الأزمة السياسية، والإستثمارات، والرافعة المالية، وحجم الشركة والسيولة) على الربحية في شركات التأمين السورية، وقد شملت عينة الدراسة (08) شركات تأمين عاملة في سوق التأمين السوري خلال الفترة الزمنية (2009 - 2013)، ولتحقيق أهداف الدراسة ومعرفة أثر متغيرات الدراسة على الربحية جرى استخدام نموذج الانحدار التجميعي بالإعتماد على برنامج 7 EVIWS؛

حيث أظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر ايجابي لكل من الأزمة السياسية والإستثمارات على الربحية، في حين كانت آثار الرافعة المالية على الربحية سلبية، أما الحجم والسيولة لم يظهر لهما أي تأثير على ربحية شركات

التأمين في سورية، وأوصت الدراسة بالتركيز على نسبة الرافعة المالية للإستفادة من هذه الأموال لتكون لصالح الشركة.

- دراسة (الحنيطي والنيف، 2016) بعنوان: "محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية، دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية"، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الاردن، العدد (31)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية شركات التأمين، حيث إختار الباحث في هذه الدراسة عيّنة مكوّنة من (02) شركة تأمين إسلامية عاملة بالأردن، وللفترة الزمنية (2008-2013)، وباستخدام أسلوب انحدار البيانات المقطعية وبرنامج Eviews تم قياس أثر بعض المتغيرات المتعلقة بالتضخم، النموالاقتصادي، الرافعة المالية، حجم الشركة، مخاطر السيولة، ومعدل الخسارة؛

وأظهرت الدراسة وجود آثار إيجابية وبدلالة احصائية للتضخم وحجم الشركة والرافعة المالية ومعدل الخسارة على الربحية مقاساً (ROA)، في حين لم يكن هناك أي آثار لمعدل النمو الاقتصادي و مخاطر الخسارة على ربحية شركات التأمين الإسلامية الأردنية، و أوصت الدراسة ضرورة تعزيز القدرات المالية الذاتية والفنية و الإدارية لشركات التأمين الإسلامية.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

بعد الإطلاع والبحث على ما توفر من الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، تم تحديد ثمانية عشر دراسة أجنبية في حدود ما تم التوصل إليه، وتتم هذه الدراسات بالمواضيع المتعلقة بمحددات ربحية شركات التأمين الداخلية والخارجية والتي أجريت في دول متعددة المتقدمة والنامية، وتم سردها حسب معيار الحدائة أي من الأحداث إلى الأقدم دراسة، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات على النحو التالي:

- دراسة (AL-Mutairi, Naser, 2021) بعنوان: "Determinants of corporate performance: Empirical evidence from the insurance companies listed on Abu Dhabi securities exchange (ADX) Science Accounting 7

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد العوامل التي تؤثر على أداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وشملت المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة السيولة والنفقات العامة والإدارية والمخاطر والحجم والملموسة والعمر والمتغيرالتابع (الأداء المالي) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) لشركات

التأمين في الإمارات، أما عينة الدّراسة فكانت على (17) شركة للفترة (2013- 2019)؛ ولتحقيق أهداف الدّراسة تم استخدام تحليل الانحدار؛

حيث توصلت الدّراسة إلى أن السيولة وعمر الشركة لهم أثر إيجابي على الربحية في حين كان

للمتغيرات المتبقية المستخدمة في هذه الدراسة ارتباطاً سلبياً غير ذي دلالة مع ربحية شركات التأمين، و أوصت الدراسة المستثمرين بالتركيز على عمر الشركة قبل صياغة قراراتهم الاستثمارية.

• دراسة (elsayed 2020) بعنوان: **Factors " The Effect of Company Specific on the Profitability of Property & Casualty Insurance of industry in Egypt is an article Published in Journal of Financial and business research 4**

هدفت هذه الدراسة هو تحديد العوامل التي تؤثر على الأداء المالي لسوق التأمين في مصر، حيث بحثت هذه الدراسة في آثار المحددات: الرافعة المالية، وملموسة الأصول، والسيولة، وحجم الشركة، ومخاطر الاكتتاب، وهامش الملاءة على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وكانت عينة الدراسة على 22 شركة تأمين على الحياة وللفترة الزمنية من 2008 إلى 2017؛ وتوضح النتائج تم باستخدام تقنية الانحدار المتعدد؛

بحيث توصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية، وملموسية الأصول، والسيولة، وحجم الشركة، ومخاطر الاكتتاب، وهامش الملاءة لهم أثر على الأداء المالي بشركات التأمين المصرية في كلا النموذجين (ROE) و (ROA) حيث جاء تأثير مخاطر الاكتتاب ضئيل على العائد على الاصول في حين كان له أثر كبير على العائد على حقوق الملكية.

• دراسة (Islam&layth,Oweida,2020) بعنوان: **The Determinants of Profitability of Insurance Companies in Palestine is an article Pulished inAn-Najah University Journal for Research (2)**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العوامل التي تؤثر على ربحية شركات التأمين في فلسطين، حيث تشكلت عينة الدراسة من (07) شركات تأمين ناشطة في سوق التأمين الفلسطيني خلال الفترة الزمني الزمنية (2006- 2018)، ولتحقيق أهداف الدّراسة تم باستخدام تحليل PANEL DATA لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة (الحجم، النمو، السيولة، حصة السيارات، نسبة المطالبات المتراكمة، الرافعة المالية) على المتغير التابع الربحية مقاسا بالعائد على الأصول (ROA)؛

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الحجم والنمو والسيولة يؤثران بشكل إيجابي وكبير على ربحية شركة التأمين، في حين أن حصة السيارات، لها تأثير سلبي كبير على ربحية شركة التأمين، أما العوامل الأخرى بما في نسبة المطالبات المتراكمة، الرافعة المالية ليس لها تأثير كبير على ربحية شركات التأمين الفلسطينية، كما أوصت الدراسة شركات التأمين بضرورة تنويع محفظتها التأمينية بعيداً عن التأمين على السيارات والإحتفاظ بمستويات سيولة أعلى لتعزيز الربحية؛ علاوة على ذلك، يوصى ببعض شركات التأمين للإندماج مع شركات أخرى لزيادة الحجم.

• دراسة (Nazish&Danish, 2019) بعنوان **Factors Affecting Financial Performance of life Insurance Sector In Pakistan is an article Published in International Journal of Social and Administrative Sciences, June, No2**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين على الحياة في باكستان حيث تناول الباحث في هذه الورقة البحثية العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي (السيولة، صافي الأقساط، نمو الأقساط، مخاطر الإكتتاب، والديون إلى حقوق الملكية، الرافعة المالية، والملموسية، رأس المال، فائض رأس المال، حصة السوق، والنتائج المحلي الإجمالي، التضخم) حيث أخذت هذه المتغيرات كمعامل مستقلة والأداء المالي كعامل تابع (مقاساً بالعائد على الأصول)، أما عينة الدراسة فشملت (09) شركات تأمين على الحياة في سوق التأمين الباكستاني وللفترة الزمنية من (2008-2017)، ولتحقيق أهداف الدراسة وتوضيح العلاقة بين متغيراتها تم استخدام نموذج الإنحدار وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)؛

وأظهرت النتائج التي توصل إليها الباحث أنّ هناك تأثير سلبي وغير مهم بين الأداء المالي والملموسية وحصة السوق وصافي الأقساط والرافعة المالية والنتائج المحلي الإجمالي، في حين هناك علاقة إيجابية إلى حد كبير بين (السيولة ومخاطر الإكتتاب والديون لحقوق الملكية و رأس المال وفائض رأس المال والتضخم) على الأداء المالي لشركات التأمين على الحياة في باكستان، وأوصى الباحث المساهمين والمستثمرين و أيضاً المؤمن عليه الإستفادة من نتائج البحث لمعرفة سلامة الملاءة المالية وملاءمتها لهم.

• دراسة (Said&budiman&Aty,2019) بعنوان **Determinants of Profitability of General Insurance Companies In Indonesia** is an article Published In interntional journal of innovative research &development, Jul, vol8

صممت هذه الدراسة لتقييم العوامل التي تؤثر على ربحية شركات التأمين العاملة في أندونيسيا المرخصة في هيئة الخدمات المالية (OJK) وقيمت هذه الدراسة أثر كل من (الرافعة لمالية، والسيولة، وحجم الشركة، ومخاطر الإكتتاب، والملموسية) على ربحية شركات التأمين في أندونيسيا، أما عينة الدراسة فكانت على (69) شركة على مدى (6) سنوات للفترة (2012 - 2017)؛ ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث نموذج الأثر العشوائي (RANDOM EFFECT) وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)؛

حيث توصلت الدّراسة إلى أن حجم الشركة له أثر إيجابي كبير على الربحية فيما كان للرافعة المالية ومخاطر الاكتتاب أثر سلبي كبير على الربحية في حين لم يكن للملموسية والسيولة أي أثر على العائد على الأصول؛ و أوصت الدّراسة بالحفاظ على مستويات الرفع المالي ومخاطر الاكتتاب وتقليلهما ومحاولة الرفع من حجم الشركة لما له تأثير إيجابي على ربحية شركات التأمين في أندونيسيا.

• دراسة (Batool & Sahi 2019) بعنوان : " Determinants Of Financial Performance Of Insurance Companies Of USA and UK during Global financial Crisis (2007-2016) is an article Published in International Journal of Accounting Research, January , No: 194

صممت هذه الدّراسة لتحليل العوامل التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في أمريكا و بريطانيا وفي نفس الوقت كانت مقارنة لصناعة التأمين في البلدين خلال الأزمة المالية العالمية، وقيمت هذه الدّراسة أثر كل من العوامل الداخلية (حجم الشركة، والسيولة، والرافعة المالية، ودوران الأصول) والعوامل الخارجية (الناتج المحلي الإجمالي وتكلفة الطبع والإشهار ومعدل الفائدة والعقود الآجلة لغرب تكساس) على المتغير التابع الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، أما عينة الدّراسة فكانت على (24) شركة تأمين مدرجة ضمن بورصة نيروبي على مدى (10) سنوات للفترة (2007 - 2016)؛ ولتحقيق أهداف الدّراسة تم باستخدام البيانات الجدولية (Panel Data)؛

حيث توصلت الدّراسة إلى أن عوامل (حجم الشركة، السيولة، والرافعة المالية ودوران الأصول والناتج المحلي الإجمالي والعقود الآجلة) هي العوامل التي كان لها تأثير كبير وإيجابي على الأداء المالي لشركات التأمين في أمريكا أما الإشهار و أسعار لفائدة كان أثرها سلبي على الأداء المالي وأما في بريطانيا فكان لعوامل (الحجم و السيولة والناتج المحلي الإجمالي و الإشهار والعقود الآجلة أثر إيجابي على الأداء المالي في حين الرافعة المالية و دوران الأصول و سعر الفائدة فكان أثرها سلبي على الأداء المالي؛ التأمين في أمريكا كان فعال مقارنة ببريطانيا طبعاً هذه النتائج مفيدة لصناعات التأمين و صناعات السياسة و المستثمرين في اتخاذ قرارات تحسين الأداء.

• دراسة (Guendouz & Ouassaf, 2018) بعنوان : " Determinants of Saudi Takaful Insurance companies Profitability is an article published in Accounting and Financial Studies Journal, mai, Vol 22

هدفت هذه الدّراسة إلى التحقق من العوامل المحددة لربحية شركات التأمين التكافلي في النظام الاسلامي بالسعودية، وكانت عينة الدّراسة قد تكوّنت من (06) شركات تأمين خلال الفترة الزمنية (2010-2016) ولتحقيق أهداف الدّراسة استخدم الباحث نموذج الأثر العشوائي (Random Effect) ونموذج الأثر الثابت (Fixed Effect) وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتوضيح مدى العلاقة القائمة بين المتغير التابع

(الربحية) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) والمتغيرات المستقلة (العمر، ومعدل نمو الأقساط المكتوبة، وحجم الشركة، ومعدل الاحتفاظ، ونسبة الخسارة، مستوى المخاطرة)؛

وأظهرت نتائج الدراسة أنه بصرف النظر عن نسبة الخسارة و معدل الإحتفاظ التي كانت علاقتها سلبية مع الربحية، جاءت العلاقة إيجابية بين كل من (الحجم وعمر الشركة ومعدل نمو الأقساط المكتوبة ونسبة الخسارة) مع ربحية شركات التأمين التكافلي بالمملكة.

• دراسة (Noraini&Izzaamirah&Normaisarah,2018). بعنوان **acroeconomic factor Affcting Performance of Insurance Companies in Malaysia is an article Published in Academy of Accounting and Financial Studies Journal, vol.22**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الخارجية المحددة لربحية شركات التأمين المدرجة ببورصة ماليزيا وكانت عينة الدراسة قد تكوّنت من (06) شركات تأمين خلال الفترة الزمنية (1996-2015)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لفحص درجة العلاقة القائمة بين المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي GDP) ومعل الفائدة IR، والتضخم هذا الاخير تم قياسه بؤشر اسعار المستهلك (CPI)؛

وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الناتج المحلي الإجمالي واسعار الفائدة لها تأثير إيجابي كبير على ربحية شركات التأمين بماليزيا، في حين لم يظهر أي تأثير لمؤشر أسعار المستهلك على الربحية، وأوصت الباحث بإجراء المزيد من الدراسات لفحص علاقة النسب المالية بالعامل الاقتصادي.

• دراسة (Mohamed&Islam, 2017) بعنوان: **Effect Of The Micro And Macro Factors on the Performance of The Listed Jordanian Insurance Companies is an article Pubished in International Journal of Business and Social Science, Feb, Vol. 8, No**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد عوامل الإقتصاد الجزئي والكلبي التي تؤثر على أداء شركات التأمين العاملة في الأردن حيث كانت عينة الدراسة تتكون من (24) شركة تأمين وللفترة الزمنية (2008 - 2014) ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، مخاطر قيد الاكتتاب، السيولة، الرافعة المالية، الحصة السوقية، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم) على المتغير التابع (الربحية) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)؛

وأظهرت نتائج هذه الورقة البحثية عن وجود آثار عكسية لـ (مخاطر قيد الإكتتاب والسيولة والرافعة المالية) على الربحية في حين جاءت الآثار إيجابية بين (حجم الشركة، الحصة السوقية، والنتائج المحلي الإجمالي) والربحية، أما التضخم فلم يكن له أي تأثير على الربحية، كما أوصت الدراسة بضرورة الإندماج بين الشركات المهتدة بالخسارة من أجل زيادة حصتها في السوق.

• دراسة (Teklit&Jasmindeep,2017) بعنوان: **Determinants Of Insurance Companies Profitability Analysis Of Insurance Sector in Ethiopia is an article Published in International Journal of Research in Finance and Marketing, april, Vol. 7**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على ربحية شركات التأمين العاملة في إثيوبيا، حيث كانت عينة الدراسة تتكون من (17) شركة تأمين وللفترة الزمنية (2005 - 2015) ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect) لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، السيولة، الرافعة المالية، كفاية رأس المال، نسبة الخسارة، الحصة السوقية، التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) على المتغير التابع (الربحية) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)؛

وأظهرت نتائج هذه الدراسة عن وجود آثار ايجابية وكبيرة لـ (السيولة وحجم الشركة و كفاية راس المال ومعدل نمو الناتج المحلي) على الربحية في حين جاء الأثر ضعيل وضعيف لـ (الرافعة المالية، نسبة الخسارة ، الحصة السوقية، التضخم) على الربحية، كما أوصت الدراسة بضرورة صياغة سياسات و استراتيجيات جديدة تهدف إلى تحسين الربحية في شركات التأمين الإثيوبية.

• دراسة (Malahim&ALKhatib,2017) بعنوان: **Analyzing The Financial Performance For Jordan Islamic Insurance Companies is an article Published in Journal of Finance and Accounting, Vol.7**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة بيئة الأعمال الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين الإسلامية العاملة في الأردن، وتناول الباحث في دراسته تأثير كل من معدلات العوامل الداخلية (الحجم، نسبة حقوق الملكية، نسبة الديون) على الربحية مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) ومعدلات البيئة الخارجية (الناتج المحلي الإجمالي و التضخم والبطالة) على الربحية مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث شملت عينة الدراسة (02) شركات تأمين وللفترة الزمنية (2008-2015)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الانحدار المتعدد؛

وأظهرت نتائج الدراسة أن عوامل (نسبة الديون و التضخم وحجم الشركة) هي العوامل التي لها أثر إيجابي وكبير على الأداء المالي لشركات التأمين الإسلامية بالأردن اما عوامل (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، نسبة حقوق الملكية) فكان أثرها سلبي على الأداء المالي، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة أصول الشركات الإسلامية وتحسين العائد على الأصول لتحقيق مستويات عالية من الاداء.

• دراسة (Daare,2016) بعنوان " **Determinants of Non-Life Companies Insurance Profitability:An Empirical Study In India is an article Published in International Journal of Innovative Research and Advanced Studies, December, 3(13).**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين العاملة في الهند باستثناء شركات التأمين على الحياة، تكونت عينة الدراسة من (08) شركات خلال الفترة الزمنية (2006-2016) ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث معاملاً الانحدار المتعدد لتبيان آثار العوامل المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، نمو القسط، وكفاية رأس المال، الخسارة، عمر الشركة، حجم الشركة، والسيولة) على الربحية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)؛

وأظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي لـ (الناتج المحلي الإجمالي، السيولة، الخسارة، عمر الشركة، حجم الشركة) على الربحية في حين جاءت متغيرات (كفاية رأس المال والتضخم ونمو القسط) آثارها سلبية على الربحية، كما توصلت الدراسة إلى أن متغيرات (التضخم والسيولة وحجم الشركة) هي المتغيرات الأكثر تأثيراً على الربحية، وأوصت الدراسة بضرورة التسيير الجيد لـ (الأصول و الخصوم) المتداولة للحفاظ على السيولة الأمثل.

• دراسة (Kripa&Ajasllari,2016) بعنوان: " **Factors Affecting Profitability The of Insurance Companies In Albania is an article Published in European Journal of Multidisciplinary Studies, April, (1)**

سعت هذه الدراسة لتبيان العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين العاملة في ألبانيا وتناولت الدراسة تأثير كل من عوامل (الأصول الثابتة، حجم الشركة، السيولة، معدل النمو، حجم رأس المال، الخصوم) على الربحية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) حيث تكونت عينة الدراسة من (07) شركات تأمين وللمدة الزمنية (2008-2013)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الانحدار المتعدد؛

وأظهرت نتائج الدراسة أن (معدل النمو، الخصوم، السيولة، الأصول الثابتة) هي العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين بألبانيا أما الخصوم والسيولة والأصول الثابتة جاءت علاقتها سلبية مع الربحية، في حين معدل النمو يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع الربحية في حين لم يظهر أي أثر لحجم الشركة وحجم رأس المال على الربحية.

• دراسة (Demis, 2016) بعنوان: **Macroeconomic and firm specific Determinants of profitability of Insurance industry in Ethiopia is an article published in Global Journal of management and business research ;C Finance 7(16)**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الداخلية و الخارجية التي تؤثر على ربحية شركات التأمين الصناعي العاملة في إثيوبيا حيث تم أخذ الشركات التي أنشئت قبل سنة 2008، فكانت عينة الدراسة من (09) شركات من أصل 17 شركة تأمين وللفترة الزمنية (2004-2014)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار والإرتباط لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة (عمر الشركة، حجم الشركة، مخاطر قيد الاكتتاب، السيولة، الرافعة المالية، معدل النمو، نسبة التقنية، الملاءة المالية، ملموسية الاصول، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم) على المتغير التابع (الربحية) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)؛

وأظهرت نتائج الدراسة عن وجود آثار عكسية لـ (مخاطر قيد الإكتتاب، الجانب التقني والرافعة المالية التضخم) على الربحية، في حين جاءت الآثار إيجابية بين (معدل النمو، عمر الشركة، الملاءة المالية، والناتج المحلي الاجمالي) على الربحية، أما السيولة ملموسية الأصول وحجم الشركة فلم يكن لهم أي تأثير على الربحية، وأوصت الدراسة بضرورة التقليل من الرفع المالي والتراكم المستخدم للتزود بالتقنيات مع الأخذ بعين الاعتبار من مخاطر الإكتتاب بشكل جدي.

• دراسة (Tarek, 2015) بعنوان: **The Determinants of Profitabilty of Egyptian Insurance Companies Listed In Egyptian Stock Exchange is an article published in Scientific Journal of Finance,september Vol. (3)**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المحددات التي تؤثر بشكل رئيسي على الربحية في شركات التأمين المصرية المسجلة في السوق المالي المصري، حيث تكوّنت عينة الدراسة من شركتين للتأمين (02) خلال الفترة الزمنية (1995/1996-2013/2014)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الانحدار الخطي وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة (السيولة، عمر الشركة، حجم الشركة، الرافعة المالية، كفاية رأس المال، نسبة الخسارة، معدل التضخم) على المتغير التابع (الربحية) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)؛

وأظهرت نتائج هذه الدراسة عن وجود تأثير عكسي لـ (التضخم وعمر الشركة) على ربحية شركات التأمين المصرية، في حين كان هناك أثر إيجابي وكبيرة للسيولة وحجم الشركة وكفاية رأس المال على الربحية بينما نسبة الرافعة و الخسارة لم يكن لهما أي أثر على ربحية شركات التأمين المصرية.

• دراسة (Kaya,2015) بعنوان: **The Effects Of Firm-Specific Factors On the Profitabilty of Non-Life Insurance Companies In Turkey is an article publshed in International Journal of Financial Studies, October,**

سعت هذه الدّراسة إلى اختبار أثر بعض العوامل على ربحية شركات التأمين (غير الحياة) العاملة في تركيا حيث غطت عينة الدّراسة (24) شركة تأمين عاملة بتركيا خلال الفترة الزمنية (2006-2013)، ومن خلال هذه الدّراسة جرى قياس أثر كل من (نسبة السيولة، عمر الشركة، معدل نمو الاقساط، حجم الشركة، ونسبة الخسارة) على الربحية مقاساً بمؤشرين نسبة الربحية الفنية ونسبة ربحية المبيعات؛، ولتحقيق أهداف الدّراسة استخدم الباحث نموذج الأثر العشوائي (Random Effec) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدّراسة؛

وخلصت دراسة الباحث إلى أنّ هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين (حجم الشركة ومعدل نمو الأقساط) والربحية في حين بينت الدراسة عن وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين (نسبة الخسارة والسيولة وعمر الشركة) والربحية، وأوصت الدّراسة بضرورة تحقيق التوازن بين مخاطر السيولة والربحية في شركات التأمين التركية.

• دراسة (Derbali, 2014) بعنوان: **Determinants of performance of Tunisia Insurance companies Case of life insurance is an article published in International Journal of Innovation and Applied Studies ,may, Vol. 6**

هدفت هذه الدّراسة إلى تبيان العوامل المحددة للأداء المالي لشركات التأمين العاملة في تونس، وكانت عينة الدّراسة تتكون من (08) شركات خلال الفترة الزمنية (2005-2012)، ولتحقيق أهداف الدّراسة تم استخدام معامِل الإبحار المتعدد لتوضيح آثار متغيرات الدّراسة (حجم الشركة، الرافعة المالية، الملموسية، المخاطر، معدل نمو الأقساط، وعمر الشركة والسيولة) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA)؛

وأظهرت نتائج الدّراسة عن وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية ل (حجم الشركة، عمر الشركة، ونمو الاقساط) على الأداء المالي في حين لم يسجل أي أثر ل (الرافعة المالية و الملموسية والسيولة و المخاطر) على الأداء المالي لشركات التأمين في تونس.

• دراسة (Boadi&Antwi&Lartey, 2013) بعنوان: **Determinants of Insurance profitabilityFirms In Ghana is an article published in International Journal of Business and Social Research, March, 3(3)**

سعت هذه الدّراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين العاملة بغانا، وكانت عينة الدّراسة تتكون من (16) شركة تأمين خلال الفترة الزمنية (2005-2010)، ولتحقيق أهداف الدّراسة استخدم

الباحث البيانات الجدولية (Panel Data) وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، كما استخدم البعد الطولي للوقت لتقدير الآثار بين المتغير التابع (الربحية) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) والمتغيرات المستقلة (الخطر، حجم الشركة، الرافعة المالية الملموسية، السيولة، معدل النمو)؛

وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ هناك أثر إيجابي لكل من (الخطر، الحجم، الرافعة المالية، السيولة ومعدل النمو) على الربحية في حين أن الملموسية كان لها أثر عكسي على الربحية، وأوصى الباحث بدراسة المتغيرات المستعملة في الدراسة على العائد على حقوق المساهمين (ROE)، لتقييم أثارها على ربحية شركات التأمين العاملة بغانا.

المبحث الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

يتم من خلال هذا المبحث إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين والدراسة الحالية.

- مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بناء على العوامل الداخلية

يمكن إبراز ملخص المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تناولت دراسة أثر العوامل الداخلية فقط على ربحية شركات التأمين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بناء على العوامل الداخلية

صاحب الدراسة	عنوان الدراسة	العوامل المدروسة	أدوات الدراسة	نتائج الدراسة	ما يميزها عن الدراسة الحالية
1- الدراسات التي تناولت العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية					
Boadi&Antwi&Lartey (2013)	Determinants of Insurance profitability Firms In Ghana	الخطر، حجم الشركة، الرافعة المالية، الملموسية، السيولة، معدل النمو	Panel Data	كان الحجم، الرافعة المالية، السيولة ومعدل النمو آثار إيجابية، بينما الملموسية كان أثارها عكسي على الربحية	ركزت هذه الدراسة على العوامل الداخلية (06) التي من الممكن أن يكون لها آثار على ربحية شركات التأمين عكس الدراسة الحالية التي تناولت 04 عوامل داخلية، حيث كان للسيولة و حجم الشركة وحجم رأس المال أثر سلبي

أما الرافعة لم يكن لها أي أثر.					
ركزت هذه الدراسة على عدة عوامل داخلية (08) بخلاف الدراسة الحالية التي تناولت 4 داخلية. اختلاف في أثر عاملي الحجم و السيولة وتشابه في نتيجة أثر الرافعة المالية	عمر الشركة، ومعدل نمو الأقساط كان لهما أثر إيجابي، بينما الرافعة المالية و الملموسية والسيولة والمخاطر لم يكن أثر	معامل الانحدار المتعدد	حجم الشركة، الرافعة المالية، الملموسية، المخاطر، معدل نمو الأقساط، وعمر الشركة والسيولة	Determinants of performance of Tunisia Insurance companies Case of life insurance	Derbali (2014)
التشابه في السيولة وحجم الشركة، أما الأثر فكان متطابقا بين الدراستين في حالة السيولة فقط (سلبيا)	حجم الشركة ومعدل نمو الأقساط آثار ايجابية أما (نسبة الخسارة والسيولة وعمر الشركة آثار سلبية	الأثر العشوائي	نسبة السيولة، عمر الشركة، معدل نمو الاقساط، حجم الشركة، ونسبة الخسارة)	The Effects Of Firm-Specific Factors O the Profitabilty of Non-Life Insurance Companies In Turkey	Kaya (2015)
التشابه في عوامل السيولة وحجم الشركة وحجم رأس المال، أما النتائج فكانت متطابقة بالنسبة للسيولة فقط	الخصوم والسيولة و الأصول الثابتة علاقة سلبية مع الربحية معدل النمو، حجم الشركة وحجم رأس المال ايجابية	الإنحدار المتعدد	الأصول الثابتة، حجم الشركة، السيولة، معدل النمو، حجم رأس المال، الخصوم	Factors Affecting The Profitability of Insurance Companies In Albania	Kripa&Ajasl (2016)lari
نفس العوامل مع اضافة حجم رأس المال في الدراسة الحالية، وكان هناك تطابق في أثر السيولة والرافعة واختلاف في نتيجة أثر الحجم على الربحية.	لايوج أثر للرافعة ، و الحجم على الربحية أما السيولة فكان لها أثر سلمي على الربحية	نموذج الأثر العشوائي	السيولة،الرافعة المالية،حجم الشركة	العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر	زاوي محمد 2017

محمود و دريباتي ويوسف (2017)	دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي في سورية	الرافعة المالية، عمر الشركة، حجم السيولة والخطر	Panel Data	لرفعة المالية وعمر الشركة والسيولة أثر ايجابي، معدل الخطر سلبي-حجم الشركة لا يوجد له تأثير	نفس العوامل الداخلية مع إضافة عامل حجم رأس المال في الدراسة الحالية، ما اختلف في نتائج أثر العوامل على الربحية بين الدراستين
محمود ودريباتي ويوسف (2018)	تحليل محددات ربحية شركات التأمين: دراسة مقارنة بين شركات التأمين الخاصة العاملة في السوق السورية. 2014-2008	(السيولة والرافعة المالية، حجم الشركة، وعمر الشركة و الخطر	Panel Data	هناك ايجابي لعمر الشركة- لم يظهر أي تأثير لحجم الشركة على الربحية، معدل الخطر تأثير سلبي، تفاوتة تأثير الرافعة المالية و السيولة على الربحية	نفس العوامل الداخلية مع إضافة عامل حجم رأس المال في الدراسة الحالية، مع اختلاف في نتائج أثر العوامل على الربحية بين الدراستين
كنجو وياسين وعدي (2018)	أثر السيولة وكفاية راس المال ومعدل المديونية في ربحية شركات التأمين الخاصة في سورية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين NIC	السيولة، معدل المديونية، وكفاية رأس المال	SPSS	علاقة ايجابية لكفاية رأس المال مع الربحية وعلاقة السيولة والمديونية علاقة عكسية على الربحية	الاختلاف في العوامل المدروسة ماعدا السيولة، والتي نتائج أثرها على الربحية كانت متطابقة بين الدراستين (سلبية)
Guendouz & Ouassaf , (2018)	Determinants of Saudi Takaful Insurance companies Profitability	العمر، معدل نمو الأقساط المكتوبة، وحجم الشركة، ومعدل الاحتفاظ، نسبة الخسارة، مستوى المخاطرة	الأثر العشوائي و الأثر الثابت	الحجم وعمر الشركة ومعدل نمو الأقساط المكتوبة ونسبة الخسارة اثار ايجابية مع الربحية- نسبة الخسارة و معدل الاحتفاظ سلبية مع الربحية	الاختلاف في العوامل المدروسة ماعدا الحجم، والتي نتائج أثرها على الربحية كانت مختلفة بين الدراستين (سلبية في الدراسة الحالية)
Said & budiman &	Determinants of	الرافعة المالية،	الأثر	الرافعة المالية ومخاطر	التطابق في ثلاث عوامل و

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الاختلاف في حجم المال المستخدم في الدراسة الحالية، وكانت اختلاف كلي في النتائج	الاكتتاب أثر سلمي مع الربحية و الحجم له أثر إيجابي أما السيولة والملموسية لم يكن لها أثر مع الربحية	العشوائي	والسيولة، وحجم الشركة، ومخاطر الإكتتاب، والملموسية	Profitability of General Insurance Companies In Indonesia	(2019)Aty
--	---	----------	--	--	-----------

.../...

الإختلاف في العوامل الداخلية ما عدا السيولة، و التي كانت نتائجها سلبية على الربحية في كلتا الدراستين	اثر السيولة والملاءة سلمي مع الربحية ، أما الكفاءة الإدارية ايجابية مع الربحية	SPSS	السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية	أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية "دراسة تطبيقية"	رمضان وفهمي (2020)
التشابه في العوامل ماعدا حجم الرأس المال المدروس في الدراسة الحالية، وكلها كان لها أثر على الربحية ماعدا الرافعة المالية في الدراسة الحالية	كل المتغيرات كان لها أثر على الربحية	تقنية الانحدار المتعدد	الرافعة المالية، وملموسة الأصول والسيولة، وحجم الشركة، ومخاطر الإكتتاب، وهامش الملاءة	The Effect of Company Specific Factors on the Profitability of Property & Casualty Insurance industry in Egypt	Elsayed (2020)
التطابق في ثلاث عوامل ماعدا حجم رأس المال المدروس في الدراسة الحالية، مع الاختلاف في النتائج بين الدراستين	الحجم والنمو والسيولة إيجابي على الربحية - حصة السيارات لها تأثير سلمي - المتغيرات الأخرى ليس لها اثر	panel data	الحجم، النمو، السيولة، حصة السيارات، نسبة المطالبات المتراكمة، الرافعة المالية	The Determinants of Profitability of Insurance Companies in Palestine	Islam&layth, Oweidat (2020)
اختلاف كلي في العوامل المستخدمة في كلتا الدراستين	كان لعوامل: صافي الاقساط المكتسبة، التغير في قيمة الاحتياط الحسابي، ربح النشاط الاستثماري، إيرادات	التحليل العاملي	صافي الأقساط المكتسبة، التغير في قيمة الاحتياط الحسابي، ربح النشاط الاستثماري إيرادات أخرى، عمولات	محددات التأثير على ربحية قطاع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال دراسة تطبيقية على قطاع التأمين	عبد الحميد (2020)

	أخرى، علاقة طردية مع الربحية، أما عوامل: عمولات عملية إعادة التأمين، صافي المطالبات المدفوعة، تكاليف الإكتتاب، المصروفات العمومية والإدارية كانت لها عكسية مع الربحية		عملية إعادة التأمين ، صافي المطالبات المدفوعة تكاليف الاككتتاب، المصروفات العمومية والإدارية	بالسوق المصري	
التطابق في ثلاث عوامل ماعدا حجم رأس المال المدروس في الدراسة الحالية، مع الاختلاف في النتائج بين الدراستين	عكسية للرافعة المالية ومعدل الخسارة على الربحية - وجود أثر إيجابي لحجم الشركة على الربحية وعدم وجود أي أثر للسيولة	panel data	السيولة، الرافعة المالية معدل الخسارة، حجم الشركة	العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي بماليزيا (2019-2012)	لنصاري، بوعزيز، بن بيا (2020)
التشابه في حجم الشركة فقط مع اختلاف في النتائج بين الدراستين	كان لحجم الشركة أثر سلبي على الربحية اما المتغيرات الاخرى فكان اثرها ايجابي مع الربحية	Spss	حجم الشركة، الملاءة المالية، حجم الأخطار في المحفظة التأمينية، معدل الاحتفاظ	العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في سورية دراسة حالة	قطماوي، الحميد ي، حزوري (2021)
التشابه في عاملي السيولة وحجم الشركة، حيث كانت هناك تطابق في أثر حجم الشركة على الربحية (سلي)	السيولة وعمر الشركة أثر إيجابي على الأداء في حين كان للمتغيرات الأخرى اثر سلبي على الربحية	تحليل الانحدار	السيولة والنفقات العامة والإدارية والمخاطر والحجم والملموسة والعمر	Determinants of corporate performance: Empirical evidence from the insurance companies listed on Abu Dhabi securities exchange (ADX)	AL-Mutairi, Naser (2021)

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن هناك تباين في نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، رغم التوافق النسبي في اختيار العوامل والمحددات المدروس تأثيرها على ربحية شركات التأمين، حيث نجد أن الدراسة الحالية تناولت أربع (04) عوامل داخلية منها ثلاثة (حجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة) تناولتها عدة دراسات ضمن مجموعة أخرى من العوامل حسب كل دراسة على حدا، كدراسة (Boadi، 2013)، و (Antwi&Lartey، 2014)، و (Derbali، 2014)، و (زاوي محمد، 2017) و (محمود ودريباتي ويوسف، 2017) و (2018)، و (Said&budiman&Aty، 2019)، و (Elsayed، 2020)، و (Oweidat&Ilayt Islam، 2020) و (لنصاري، بوعزيز، بن بيا، 2020)، في حين أن دراسة (Ajasllari Kripa، 2016) تناولت عامل حجم رأس المال بدل الرافعة المالية، أما التي تتفق مع الدراسة الحالية في عاملي (السيولة، وحجم الشركة) فهي دراسة (Kaya، 2015) و (AL-Mutairi، Naser، 2021)، أما الدراسات التي تتفق مع الدراسة الحالية في عامل وحيد (السيولة) في دراسة (رمضان وفهمي، 2020) ودراسة (كنجو وياسين وعدي، 2018)، وعامل (حجم الشركة) في دراسة (قطماوي، الحميدي، حزوري، 2021) و (Guendouz & Ouassaf، 2018)، ورغم هذا التشابه النسبي في دراسة هذه العوامل الداخلية إلا أن النتائج كانت متباينة إلى حد ما و الذي قد يكون الى اختلاف أدوات الدراسة أو خصوصية بيانات عينة الدراسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الدراسة لم تتناول ولا عامل من بين العوامل التي تناولتها دراسة (عبد الحميد، 2020) ك: صافي الأقساط المكتسبة، التغيير في قيمة الاحتياط الحسابي، ربح النشاط الاستثماري، صافي المطالبات المدفوعة، تكاليف الإكتتاب المصروفات العمومية...

- مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بناء على العوامل الخارجية

يمكن إبراز ملخص المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تناولت دراسة أثر العوامل الخارجية فقط على ربحية شركات التأمين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بناء على العوامل الخارجية

صاحب الدراسة	عنوان الدراسة	العوامل المدروسة	أدوات الدراسة	نتائج الدراسة	ما يميزها عن الدراسة الحالية
الدراسات التي تناولت العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية					
Noraini&.Iz zaamirah& Normaisara (2018) h	Macroeconomic Factors Affecting Performance Of Insurance Companies In Malaysia	الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة، والتضخم	الإنحدار الخطي المتعدد	لا يوجد أثر للتضخم - الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة لها تأثير إيجابي	التشابه في عاملي الناتج المحلي الإجمالي و التضخم، وكان هناك تطابق في النتائج

من خلال الجدول أعلاه والدراسات السابقة يتضح بأن هناك دراسة وحيدة تناولت العوامل الخارجية دون العوامل الداخلية وهي (Noraini&Izzaamirah&Normaisarah,2018)، حيث تناولت عاملي التضخم والناتج المحلي الإجمالي من بين ثلاثة عوامل التي تناولتهم الدراسة الحالية، ورغم الاختلاف في بيئة النشاط وطبيعة بيانات عينة الدراسة إلى النتائج كانت متطابقة بين الدراستين مما يعطي مؤشرات ايجابية لجدوى هذه الدراسة في البيئة المحلية.

- مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بناء على العوامل الداخلية والعوامل الخارجية معا

يمكن إبراز ملخص المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تناولت دراسة أثر العوامل الداخلية وكذا العوامل الخارجية معا على ربحية شركات التأمين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بناء على العوامل الداخلية والخارجية

معا

صاحب الدراسة	عنوان الدراسة	العوامل المدروسة	أدوات الدراسة	نتائج الدراسة	ما يميزها عن الدراسة الحالية
1- الدراسات التي تناولت العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية					
Tarek (2015)	The Determinants of Profitability of Egyptian Insurance Companies Listed In Egyptian Stock Exchange	السيولة، عمر الشركة، الرافعة المالية، كفاية رأس المال، نسبة الخسارة، معدل التضخم	طريقة المربعات الصغرى	(التضخم وعمر الشركة) أثر عكسي، السيولة وحجم الشركة وكفاية راس المال أثر ايجابي اما الرافعة والخسارة لم يكن لهم أثر على الربحية	التشابه في العوامل الداخلية: السيولة، حجم الشركة، الرافعة المالية، أما الخارجية فالتشابه في التضخم فقط، وكان هناك اختلاف في النتائج ماعدا الرافعة المالية
Demis (2016)	Macroeconomic and firm specific Determinants of profitability of Insurance industry in Ethiopia	عمر الشركة، حجم الشركة، مخاطر قيد الاكتتاب، السيولة، الرافعة المالية، معدل النمو، نسبة	تحليل الانحدار والارتباط	مخاطر قيد الاكتتاب، الجانب التقني و الرافعة المالية التضخم آثار عكسية مع الربحية اما معدل النمو، عمر الشركة، الملاءة المالية،	التشابه في العوامل الداخلية عدا حجم رأس المال، كما أن هناك تشابه في العوامل الخارجية التضخم و الناتج المحلي، حيث كان هناك تشابه في أثر الناتج المحلي

فقط أما باقي العوامل فهناك اختلاف.	والنتائج المحلي الإجمالي آثار إيجابية السيولة و ملموسية الأصول وحجم الشركة لم يكن لهم أثر		التقنية، الملاءة المالية، ملموسية الأصول، الناتج المحلي الإجمالي التضخم		
التشابه في عاملي: الحجم و السيولة، وفي العوامل الخارجية التضخم و الناتج المحلي، حيث كان هناك تشابه في أثر الناتج المحلي فقط أما باقي العوامل فهناك اختلاف.	الناتج المحلي الإجمالي، السيولة، الخسارة، عمر الشركة، حجم الشركة (كفاية رأس المال و التضخم ونمو القسط آثار سلبية	الانحدار المتعدد	نمو القسط وكفاية رأس المال الخسارة، عمر الشركة، حجم الشركة، والسيولة وكذا الناتج المحلي و التضخم	Determinants of Non-Life Companies Insurance Profitability: An Empirical Study In India	Daare (2016)
كان هناك تشابه في العوامل الداخلية الرافعة و الحجم أما الخارجية فكان هناك اختلاف، مع اختلاف في النتائج كل العوامل	التضخم وحجم الشركة والرافعة المالية ومعدل الخسارة ايجابي على الربحية-معدل النمو و الخسارة لم يكن أثر على الربحية	Eviews	الرافعة المالية، حجم الشركة، مخاطر السيولة ومعدل الخسارة، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم	محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية	الحنيطي والنيف (2016)
التشابه في العوامل الداخلية الرافعة والحجم و السيولة، و الاختلاف في العوامل الخارجية، حيث كان هناك اختلاف كلي في النتائج	الأزمة السياسية و الاستثمارات أثر إيجابي على الربحية - الحجم والسيولة لا يوجد أثر- الرافعة أثر سلبي على الربحية	Eviws	والرافعة المالية وحجم الشركة والسيولة، الاستثمارات، الازمة الساسية	محددات الربحية في شركات التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في سورية.	ظاهر وسوف (2016)
التشابه الجزئي في العوامل الداخلية الرافعة والحجم و السيولة، و في العوامل الخارجية: التضخم و الناتج المحلي، حيث كان هناك اختلاف كلي في النتائج	السيولة، حجم الشركة وكفاية رأس المال ومعدل النمو الناتج المحلي أثر إيجابي - الرافعة المالية، نسبة الخسارة، الحصص السوقية، التضخم أثر	الأثر الثابت	حجم الشركة، السيولة، الرافعة المالية، كفاية رأس المال، نسبة الخسارة- الحصص السوقية/الناتج المحلي و التضخم	Determinants Of Insurance Companies Profitability Analysis Of Insurance Sector in Ethiopia	Teklit&Jas mindeep -20182017 (2018-2017)

	ضعيف				
التشابه الجزئي في العوامل الداخلية الرافعة والحجم و السيولة، و في العوامل الخارجية: التضخم و الناتج المحلي، حيث كان هناك تطابق في نتائج أثر السيولة و الناتج المحلي فقط	مخاطر قيد الاكتتاب والسيولة و الرافعة المالية آثار عكسية أما حجم الشركة، الحصة السوقية والناتج المحلي الاجمالي أثر إيجابي -التضخم لم يكن له أثر	طريقة المربعات الصغرى	حجم الشركة، مخاطر قيدالاكتتاب، السيولة الرافعة المالية،الحصة السوقية والناتج المحلي الاجمالي أثر إيجابي،التضخم	Effect Of The Micro And Macro Factors on the Performance of The Listed Jordanian Insurance Companies	Mohamed & Islam (2017)
التشابه الجزئي في العوامل الداخلية الحجم، و التشابه التام في العوامل الخارجية : التضخم و البطالة و الناتج المحلي، حيث كان هناك اختلاف كلي في النتائج	نسبة الديون و التضخم وحجم الشركة أثر إيجابي أما الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة ،نسبة حقوق الملكية أثر سلبي	الإحذار المتعدد	الحجم، نسبة حقوق الملكية، نسبة الديون، الناتج المحلي الإجمالي والتضخم و البطالة	Analyzing The Financial Performance For Jordan Islamic Insurance Companies	Malahim& ALKhatib (2017)
تناولت الدراسة السابقة عوامل كيفية عكس الدراسة الحالية	لا يوجد أثر للعوامل الداخلية و الخارجية	SPSS الاستبانة	التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية، البيئة القانونية، البيئة التنافسية، البيئة الإقتصادية	الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي دراسة تطبيقية	الصاعدي (2018)
كان هناك تشابه في السيولة و الرافعة بالنسبة للعوامل الداخلية و الاختلاف في نتائج أثرهما، وأما بالنسبة للخارجية فالتشابه في الناتج المحلي فقط حتى في النتيجة	كان للعوامل : حجم الشركة، والسيولة، والرافعة المالية، ودوران الأصول الناتج المحلي الإجمالي و العقود الآجلة؛ كان لها تأثير إيجابي في أمريكا أما الاشهار فكان سلبيا، أما في بريطانيا : حجم الشركة،والسيولة، الناتج المحلي الإجمالي،	Panel Data	حجم الشركة، والسيولة، والرافعة المالية، ودوران الأصول الناتج المحلي الإجمالي وتكلفة الطبع والإشهار ومعدل الفائدة و العقود الآجلة لغرب تكساس	Determinants Of Financial Performance Of Insurance Companies Of USA and UK Global during financial Crisis (2007-2016)	Batool & Sahi (2019)

	والاشهار، و العقود الآجلة كان لها تأثير إيجابي على الأداء، في حين كان للرافعة، ودوران الأصول وسعر الفائدة أثر سلبي.				
كان هناك تشابه في العوامل الداخلية السيولة و الرافعة و أما الخارجية فكان التشابه في الناتج المحلي و التضخم، مع الاختلاف الكلي في النتائج المتوصل إليها في الدراستين	علاقة إيجابية السيولة ومخاطر الإكتتاب والديون لحقوق الملكية و رأس المال وفائض رأس المال والتضخم مع الربحية و أثر سلبي و الملموسية، وحصصة السوق، وصافي الأقساط والرافعة المالية والناتج المحلي الإجمالي على الربحية	طريقة المربعات الصغرى العادية OLS	السيولة، صافي الأقساط، نمو الأقساط، مخاطر الإكتتاب، والديون إلى حقوق الملكية الرافعة المالية، و الملموسية، رأس المال، فائض رأس المال، حصصة السوق، التضخم- الناتج المحلي الإجمالي	Factors Affecting Financial Performance of life Insurance Sector In Pakistan	Nazish & Danish, (2019)
كان هناك تشابه في العوامل الخارجية: في التضخم و الناتج المحلي، لكن النتائج مختلفة بين الدراستين	التضخم إيجابي، و الناتج المحلي سلبي	Panel Data	إجمالي الأقساط المكتتبه-إجمالي الإستثمارات -عمر الشركة نسبة الاحتفاظ، نسبة الخسارة، صافي الإحتياطيات الفنية، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي	العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية	بيطار، حسن (2020)

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن هناك تباين في نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، رغم التوافق النسبي في اختيار العوامل والمحددات سواء الداخلية أو الخارجية المدروس تأثيرها على ربحية شركات التأمين، حيث نجد أن الدراسة الحالية تناولت أربع (04) عوامل داخلية (حجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة، حجم رأس

المال) تم تناول بعضها أو غيرها في الدراسات السابقة ضمن مجموعة أخرى من العوامل حسب كل دراسة على حدة، وتناولت كذلك الدراسة الحالية ثلاث (03) عوامل خارجية (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة) تم تناولها كلياً أو جزئياً أو غيرها تماماً في الدراسات السابقة، فبعض الدراسات مثلًا تناولت عدة عوامل داخلية بالإضافة لثلاث عوامل داخلية (حجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة) كعمر الشركة، وكفاية رأس المال ونسبة الخسارة، معدل النمو وملموسية الأصول، الملاءة المالية، نسبة حقوق الملكية...، وعاملين (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي) من بين العوامل الخارجية التي كانت محل الدراسة الحالية، كدراسة (Demis، 2016) و (2016)، (Daare) و (الحنيطي والنيف، 2016) و (Teklit&Jasmindeep، 2017)، وفي معظمها كان هناك اختلاف في النتائج حول أثر هذه العوامل على ربحية شركات التأمين في الجزائر ربما إلا في عامل واحد أو اثنين أين تشابهت النتيجة، أما دراسة (Nazish& Danish، 2019) التي تطابقت معها في عاملين داخليين ومثلها خارجيين وكانت نتائجها مختلفة تماماً عن الدراسة الحالية، وهناك من الدراسات من توافقت مع الدراسة الحالية في عامل خارجي وحيد كدراسة (Tarek، 2015) في عامل التضخم، ودراسة (Batool & Sahi، 2019) في عامل الناتج المحلي الإجمالي أين كانت النتيجة متشابهة في الأثر على الربحية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مغايرة تماماً لما ورد في الدراسات السابقة كتكلفة الطبع والإشهار ومعدل الفائدة والعقود الآجلة، ودراسة (ظاهر وسوف، 2016) التي ركزت على عامل خارجي وحيد لم تتناوله الدراسة الحالية وهو عامل الأزمات السياسية وكانت نتائجها مخالفة لنتائج الدراسة الحالية حتى فيما يتعلق بالعوامل الداخلية الثلاث (حجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة)؛

أما دراسة (بيطار، حسين 2020) التي اختلفت معها في العوامل الداخلية كلياً ولكن تطابقتا في عاملين خارجيين، وكذا ودراسة (Malahim&ALKhatib، 2017) عدا عامل الحجم، ولكن تطابقت معها في العوامل الخارجية الثلاث باعتبار عامل البطالة وهي الوحيدة التي تناولته، ولكن نتائجها مختلفة تماماً عن الدراسة الحالية، في حين توجد دراسة وحيدة تختلف تماماً مع الدراسة الحالية في كل العوامل سواء الداخلية أو الخارجية وهي (الصاعدي، 2018) حيث تناولت كل من التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية، البيئة القانونية، البيئة التنافسية، البيئة الاقتصادية، وهي عوامل تعتبر كيفية لكن قد يكون تأثيرها على ربحية شركات التأمين بشكل أكثر من العوامل الكمية، وكل هذا الاختلاف في العوامل والنتائج يبرز أهمية الدراسة الحالية في تغطية جملة من العوامل المتنوعة التي تسمح بإجراء مقارنة منطقية و موضوعية بين عديد الدراسات التطبيقية في هذا السياق

- على العموم ما يميز هذه الدراسة

من خلال ماسبق يتضح بأن هذه الدراسة تعد من بين الدراسات القلائل في العالم العربي التي تناولت في أبعادها كل من المحددات الداخلية ممثلة في السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة وحجم رأس المال والخارجية ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة، وأثرها على الربحية مقاسا بالعائد على الأصول، حيث تمت دراسة العلاقة بناء على تقييم نسبة كل من المتغيرات محل الدراسة و أثرها على الربحية، فبالرغم من أن الدراسات السابقة تناولت مجموعة من المحددات لكن هذه المتغيرات لم يتطرق إليها مجتمعة في تلك الدراسات، كما أن هذه الدراسة طبقت في بيئة مختلفة و التشريعات المنظمة لها مختلفة إلى حد بعيد ماعدا في دراسة محمد زاوي (2017) التي تناولت المحددات الداخلية مع اختلاف فترة الدراسة الميدانية، وما يلفت الإنتباه أيضا ويزيد من أهمية الدراسة الحالية هو قلة الدراسات الجزائرية خاصة التي تعالج موضوع الربحية في شركات التأمين، وكذلك تركيز هذه الدراسة على فترة زمنية معينة بالإضافة إلى دعم الدراسة بتحليل إحصائي نوعي في تحليل الدراسة، مع الاختلاف الجلي في النتائج المتوصل إليها مقارنة بالدراسات الأخرى.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل الركيزة الأساسية في بناء الدراسة، ومن خلال الدراسات السابقة تم تحديد العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين، وتم اعتماد هذه العوامل على أساس تصنيفها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية دون إهمال أي عامل من العوامل المطروحة في الدراسات السابقة، كما تمت مقارنة هذه الدراسات بالدراسة الحالية من حيث المتغيرات الأكثر تأثيرا على ربحية شركات التأمين، ومن حيث مدى قبول هذه العوامل في ظل خصوصية البيئة الجزائرية.

تم عرض الدراسات السابقة بشكل يسهل متابعتها من جهة وإدراك لمفهوم العوامل المعتمدة في الدراسة من جهة أخرى، ثم مناقشتها بهدف الإستقرار على العوامل محل الدراسة، ومن خلال الفصول الموالية نحاول تطبيق هذه المحددات ميدانيا، وبالتالي معرفة العوامل الأكثر تأثير على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات الربحية في شركات التأمين بالجزائر

تمهيد:

يهتم هذا الفصل بدراسة العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين ميدانيا، من خلال بناء نموذج رياضي يفسر متغيرات الدراسة بدقة، لاختبار صحة فرضيات الدراسة، وتهدف من هذا النموذج معرفة مستوى تأثير مختلف العوامل الداخلية والخارجية على ربحية شركات التأمين في الجزائر، مما يسهل من إمكانية طرح بدائل لتعزيز هذه الربحية.

تعتبر ربحية شركات التأمين عن المتغير التابع للدراسة، ويعتبر ذو أهمية بالغة لاختبار تأثير مختلف العوامل التي تم مناقشتها نظريا، وقبل ذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع سوق التأمين في الجزائر ومراحل تطوره من الفترة الاستعمارية إلى يومنا هذا والهيئات الإدارية المشرفة على هذا القطاع التي تسهر على تنظيمه وتطويره.

وللقيام بدراسة ربحية شركات التأمين يتطلب وضع إطار منهجي يتناسب مع الدراسة التطبيقية، حيث تم اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام كل من إختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون عند المستوى وعند الفرق الأول، واختبارات قبلية كاختبار الارتباط المتعدد لتبيان معامل الارتباط بين متغيرات النموذج المستقلة واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ووصولاً لتحديد معادلة خط الإنحدار لمعرفة مستوى تأثير مختلف العوامل الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: قطاع التأمين في الجزائر (تقديم مجتمع الدراسة)

لقد شهد نظام التأمين في الجزائر عدة تحولات من فترة الإستعمار إلى يومنا هذا ففي بداية الأمر كان يسير بما املاه الاندماج السياسي و الإجتماعي للبلاد، حيث كان التأمين خاضعا للتشريعات و النظم الفرنسية التي كانت تحكمه وتسيره وهي نفسها التشريعات التي تبنتها البلاد فترة بداية الاستقلال، بعد ذلك عمل المشرع الجزائري على سن قوانين جزائرية من أجل إنشاء نظام تأميني يتماشى مع سياسة الدولة وذلك بوضع قواعد وأسس تحكمه وتنظمه فألزمت رقابة مشددة على النظام التأميني باحتكارها له فترة الإقتصاد الموجه، ومع تغير نمط الإقتصاد العالمي والتوجه إلى اقتصاد السوق و المنافسة ألغى الإحتكار و وضعت عدة إصلاحات لنظام التأمين بما يتماشى مع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد.

المطلب الأول: مراحل قطاع التأمين في الجزائر

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية الواعدة في الجزائر، فقد مرّ بعدة تحولات وجملة من الإصلاحات من وقت الاستعمار الى يومنا هذا، وازداد تطورا وانتشر في السنوات الأخيرة، لما له من دور في الحياة

المعاصرة ولحاجة الفرد والمجتمع للأمن والإستقرار النفسي، لذا عمدت السلطات الجزائرية إلى إنشاء نظام تأميني يتماشى والتنمية الاقتصادية للبلاد، ومن خلال هذا المطلب نقوم بعرض وتحليل ما سبق ذكره وفق ما يلي:

الفرع الأول: الفترة الاستعمارية 1830-1962

ظهر التأمين في الجزائر خلال هذه الحقبة بما كانت تمليه القوانين المسنة من قبل المشرع الفرنسي فكان مرتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي، ففي هذه المرحلة شهدت سيطرة شركات التأمين الفرنسية على القطاع فكانت تصب في صالح المستعمر أكثر منها للجزائر، وهذا ماساعدها على تحويل كل المداخل لصالحها من أخطار النشاط الزراعي والمناجم والتأمين على الحياة وحوادث المرور، ففي سنة 1861 أنشئت أول تعاونية للتأمين ضد الحريق للمعمرين المزارعين كما شهدت هذه الحقبة تأسيس الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في قطاع الزراعة سنة 1907 وجمع كل من الدول المستعمرة (لمغرب العربي) تونس و الجزائر و المغرب وأهم قانون صدر خلال هذه الفترة كان بتاريخ 1930/07/13 في مجال التأمين البري خدمة للفلاحين المعمرين.¹

الفرع الثاني: المرحلة الإنتقالية فترة 1962-1979

رغم استرجاع الجزائر لسيادتها السياسية فقد خلف الإستعمار تركت منهارة وتبعية في جميع الميادين وخاصة الاقتصادية والاجتماعية إذا بقيت معظم المنشآت الاقتصادية بما فيها قطاع التأمينات تسير من قبل المعمرين وكانت الرقابة في هذه الفترة شكلية إن لم نقل منعدمة لنقص الإطار الجزائرية وعدم وجود تشريعات رسمية فقد سعت الدولة جاهدة بعد الاستقلال من أجل الحماية والحفاظ على مكاسبها السياسية والاقتصادية، واتخذت عدة إجراءات رقابية في مواجهة الشركات الأجنبية الممارسة لنشاط التأمين في الجزائر والتي وصل عددها في هذه الفترة إلى 270 شركة أجنبية غالبيتها فرنسية، حيث استطاعت هذه الأخيرة من تحويل أرباحها إلى أوطانهم الأصلية وحرمان الخزينة العمومية من المدخرات المكتسبة إلى أن صدر قانون 1963/07/08 الذي ألزم جميع شركات التأمين بالإعتماد من وزارة المالية الجزائرية وفرض عدة إتزمات لممارسة النشاط التأميني، حيث أوجب المشرع الجزائري في المادة 197/63 كل الشركات العاملة في الجزائر إلى إعادة التأمين هذه الإجراءات قلصت من أعداد الشركات الأجنبية، وفي هذه المرحلة صدر قانون 1967/05/27 أين أنشئت الشركة الجزائرية للتأمينات والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وفي سنة 1973 إنشاء صنوق إعادة التأمين.²

¹ - بالي مصعب، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري؛ دراسة قياسية باستخدام نموذج للفترة 2016/1980، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، ص94.

² - فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي تجارب عربية، أطروحة دكتوراه، حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015، ص278.

الفرع الثالث : فترة ما قبل الاصلاحات 1980-1994

إمتازت هذه الفترة بسياسة التأمين والإحتكار على جميع القطاعات الإقتصادية طبقا لنظام الاقتصاد الموجه الذي كانت تنتهجه البلاد فتسمت هذه الحقبة باحتكار الدولة لقطاع التأمينات فعملت على إصدار عدة قوانين التي من شأنها التحكم في القطاع، فمنها قانون رقم 07/80 والمؤرخ في 1980/08/09 هذا القانون الذي وضع بما يتلائم والمرحلة التي تمر بها البلاد من الجانب السياسي والإقتصادي الذي قام بتقنين كامل لنشاطات التأمين وتنظيم العلاقات بين شركات التأمين وكل عمليات التأمين وإنشاء عدد من التأمينات الاجبارية، حيث تم إلزام كل أصحاب المهن الحرة والمؤسسات العقارية العمومية بتأمينات الحريق، وفي سنة 1982 قامت الدولة بإعادة هيكلة جميع الشركات الاقتصادية الوطنية بما فيها شركات التأمين، ومع بداية سنة 1990 اتخذت الحكومة عدة إجراءات من أجل الزيادة في المنافسة بين شركات التأمين كعامل مهم في الرفع من مردودية هاته الشركات حيث سمحت الدولة بتنوع المنتجات التأمينية وإلغاء قاعدة التخصص الذي شهدتها المرحلة الماضية¹، و في 1994/02/22 تم إنشاء الاتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين الذي أفضى على كثير من الإصلاحات.

الفرع الرابع: مرحلة تحرير سوق التأمين من سنة 1995 إلى يومنا هذا

مع مطلع التسعينات وبقصد التمكّن من مسايرة الوضع الاقتصادي الجديد توجّهت الجزائر نحو نظام اقتصاد السوق حيث اتخذت الدولة عدت إجراءات وتدابير بغية تغيير الإطار القانوني لعدة قطاعات من ضمنها قطاع التأمين بما يتماشى والنظام العالمي الحديث حيث عملت على تحرير هذا القطاع وفتح المجال أمام المتعاملين الخواص ففي هذه المرحلة صدر قانون 1995/01/25 الذي جاء في طياته إصلاحات جوهرية، حيث تضمن إلغاء إحتكار الدولة لممارسة التأمين بعد أن بسطت الدولة عليه وتحريره أمام المتعاملين المحليين و الأجانب لممارسة عمليات التأمين ولأول مرة تم فتح مجال المنافسة أمام الشركات التأمين العمومية والخاصة كعامل لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع، كما تم اعتماد وسطاء التأمين على شكل وكلاء بغية تحسين وتوزيع الخدمات التأمينية من أجل تحليل المسائل المرتبطة بالتأمين تم انشاء المجلس الوطني للتأمينات.²

¹ - طبائية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي؛ دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص235.

² - قندوز طارق، دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات نجاعة سوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة 2000-2010، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4 العدد (9)، 2014، ص 191.

المطلب الثاني: هيئات الرقابة على شركات التأمين في الجزائر

لقد أصبحت صناعة التأمين من أهم الآليات التي تعمل على تغطية المخاطر و زيادة الطاقات الانتاجية في المؤسسات الاقتصادية وواحد من أهم الوسائل التي توفر الأمان لفرد والمجتمع و نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية ولحجم الأموال الضخمة التي تحوزها. فحفاظا على هذا كله وحفاظا على مصالح وحقوق المؤمن لهم في ضمانات وتعويزات الأخطار، هذا ما استوجب تدخل الحكومة في الإشراف والرقابة على هذا القطاع فكان لزاما على الجهات الحكومية إخضاع جميع شركات التأمين إلى مجموعة من الأنظمة والقوانين تحت سلطة هيئات مختصة بغية تنظيم وتسيير سوق التأمينات.

الفرع الأول: لجنة الإشراف على التأمينات

هي مثابة إدارة رقابية تعمل على الإشراف المباشر على التأمينات أنشئت بتاريخ 20/02/2006، فمن خلالها تمارس الدولة سلطة الرقابة على نشاط التأمين وتسمى هذه اللجنة إلى تطوير نشاط شركات التأمين و السهر على مدى تطبيق الأحكام التشريعية التي تنظم سوق التأمين و تشكل أعضائها من ممثل عن وزارة المالية وقاضيين وخبير في مجال التأمينات تنعقد تحت إدارة رئيس لها.¹

الفرع الثاني: مديرية التأمينات

هي أحد المديريات التابعة للمديرية العامة للخزينة وهي بمثابة الهيكل المكلف بالتأمينات في وزارة المالية، حيث تشرف هذه المديرية على دراسة طلبات الإعتمادات لشركات التأمين وإعادة التأمين، كما تقوم بدراسة و تنفيذ كل التوصيات التي تهدف إلى تطوير القطاع كما تسعى للوفاء بديون شركات التأمين وإعادة التأمين وتعتبر هي المنفذ لعمليات الرقابة التي تشرف عليها لجنة الإشراف.²

الفرع الثالث: المجلس الوطني للتأمينات

أسس المجلس الوطني للتأمينات بتاريخ 25/1/1995 بموجب أمر 07/95 وهو بمثابة هيئة استشارية تابعة لوزارة المالية يسعى إلى ترقية وتطوير النشاط التأميني ويعتبر أداة من أدوات توجيه السياسة العامة للدولة في قطاع التأمينات، كما يهتم أيضا بالسير الحسن لمختلف شركات التأمين، تحديد الأسعار، تنظيم السوق يجتمع

¹ - بلحدوي بسمة، هيئات الرقابة و الإشراف على التأمين، مجلة العلوم الانسانية المجلد ب العدد (47)، 2017، ص134.

² - قندوز طارق، دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات نجاعة سوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة 2000-2010، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 4 العدد (9)، 2014، ص193.

أعضائه مرة على الأقل في كل سنة بطلب من رئيسه أو غالبية أعضائه يتأسس وزير المالية، جميع الأطراف (شركات التأمين المؤمن لهم و وسطاء التأمين).¹

الفرع الرابع: الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين:

تأسس الاتحاد بتاريخ 1994/02/22 وتم اعتماده في 1994/04/24 وهو يسير وفقا لأحكام المادة 31/90 الخاصة بالجمعيات فهو بمثابة جمعية مهنية، تتكون عضويته من جميع شركات التأمين وإعادة التأمين حيث يهتم بمشاكل المؤمنین، ويسعى دائماً إلى تطوير القطاع، والمساهمة في تحسين مستوى التكوين والكفاءة المهنية للعمال والسعى وراء تحسين نوعية الخدمة المقدمة من شركات التأمين و إعادة التأمين والحفاظ على أخلاقيات ممارسة المهنة.²

المطلب الثالث: سوق التأمين في الجزائر

يتكون سوق التأمين الجزائري من مجموعة من الشركات منها ما هو قائم على تأمينات الاضرار و الاشخاص وحتى على تأمينات القروض حيث تسعى الى تقديم منجتها المختلفة بضمان الاخطار و كل العمليات الاستثمارية الاخرى فهي تقوم بدور فعال ومهم في التركيبة الاقتصادية للبلاد حيث بلغ رقم أعمالها نهاية سنة 2018 أكثر من 142 مليار دينار.

الفرع الأول: شركات التأمين الجزائرية

يبلغ تعداد إجمالي الشركات التأمين العاملة بالجزائر بحوالي 24 شركة تأمين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): شركات التأمين العاملة في الجزائر

الرقم	اسم الشركة	سنة التأسيس	رأسمال الشركة دج	التأمينات المقدمة
الشركات العمومية				
01	الشركة الوطنية للتأمين	1963	20 مليار	جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
02	الشركة الجزائرية للتأمينات	1985	11.49 مليار	جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
03	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	1963	4 مليار	جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
04	شركة تأمين المحروقات	1999	7.8 مليار	جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين

¹ - بالي، مصعب، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري؛ دراسة قياسية باستخدام نموذج للفترة 2016/1980، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مراح ورقلة، الجزائر، 2018، ص 117.

² - بن دخان رتيبة، دراسة الرقابة على التأمين في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية - المجلد الخامس - العدد 01، 2019، ص 63-64.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات الربحية في شركات التأمين بالجزائر

شركات التأمين الخاصة			
01	ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين	1997	2.05 مليار جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
02	الجزائرية للتأمينات	1998	02 مليار جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
03	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين	1998	4.5 مليار جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
04	شركة اليانس للتأمينات	2006	2.2 مليار جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
05	التأمينات العامة المتوسطة	2007	2.74 مليار جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
06	شركة سلامة للتأمين	2006	2 مليار جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
07	شركة كارديف دزاير	2006	20 مليار تأمينات الأشخاص
08	أكسا للتأمينات	2011	3.15 مليار جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
شركات تأمين الأشخاص			
01	شركة أمانة	2011	02 مليار التأمين على الأشخاص
02	شركة التأمين على الحياة تالا	2011	01 مليار التأمين على الأشخاص
03	شركة كرامة للتأمينات	2011	01 مليار التأمين على الأشخاص
04	شركة مصير للحياة	2011	02 مليار التأمين على الأشخاص
05	شركة أكسا للتأمين على الحياة	2011	01 مليار التأمين على الأشخاص
06	شركة التأمين التعاضدي	2012	800 مليون التأمين على الأشخاص
07	الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص	2015	01 مليار التأمين على الأشخاص
الشركات المتخصصة			
01	الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات	1996	02 مليار تأمين الصادرات و المعارض
02	شركة ضمانات القرض العقاري	1997	02 مليار تأمينات على القروض العقارية
التعاضديات			
01	التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية	1964	1 مليار جميع عمليات التأمين ماعدا الأشخاص

الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات الربحية في شركات التأمين بالجزائر

02	الصنوق الوطني للتعاون الفلاحي	1972	758.7 مليون	جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين
01	الشركة المركزية لإعادة التأمين	1973	19 مليار	جميع عمليات إعادة التأمين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات السجل التجاري و المجلس الوطني للتأمينات

الفرع الثاني: منتجات شركات التأمين في الجزائر

تتمثل أهم أصناف المنتجات التأمينية المتداولة في السوق الجزائرية فيما يرد في الجدول التالي:

جدول رقم (05) : أصناف المنتجات التأمينية

الفرع	صنف التأمين	التعيين
تأمينات الاضرار	تأمينات الممتلكات و المسؤولية	الحريق -هلاك الحيوانات و الأخطار - البضائع المنقولة -تأمينات المسؤولية- الكفالة .
	التأمين على الأشخاص والرسملة	التأمين على الأشخاص - الرسملة و التأمين الجماعي.
	التأمينات البحرية	التأمين على السفينة - التأمين على البضائع المشحونة بحرا -المسؤولية المدنية البحرية.
	التأمينات الجوية	تأمين أجسام المراكب الجوية -تأمين المسؤولية الجوية -تأمين البضائع المنقولة جوا.
التأمين على الأخطار المتنوعة	التأمين على الأخطار المتنوعة	التأمين ضد المخاطر المتعددة- تأمين خسائر الإستغلال-التأمين الإختياري للسيارات -تأمين كسر الآلات -التأمين ضد المخاطر المرتبطة بالأنشطة المهنية -التأمين المتعدد المخاطر المتعلق بالسكن - التأمين على أخطار الموقع -التأمين على جميع أخطار التركيب -تأمين أجهزة الإعلام الآلي و الأجهزة الإلكترونية -تأمين الصادرات.
التأمينات الإلزامية	التأمينات البرية	المسؤولية المدنية-التأمين على الحريق-التأمين في مجال البناء المسؤولية المدنية على الصيد -المسؤولية المدنية المتعلقة بالسيارات - الكوارث الطبيعية
	التأمينات البحرية و الجوية	تأمين البضائع المنقولة جوا وبحرا - تغطية المسؤولية المدنية تجاه الأشخاص المنقولين.

المصدر: بالي، مصعب (2018). مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري؛ دراسة قياسية باستخدام نموذج

للفترة 2016/1980. أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. ص:110 115.

الفرع الثالث: تطور حجم الأعمال في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2005-2018:

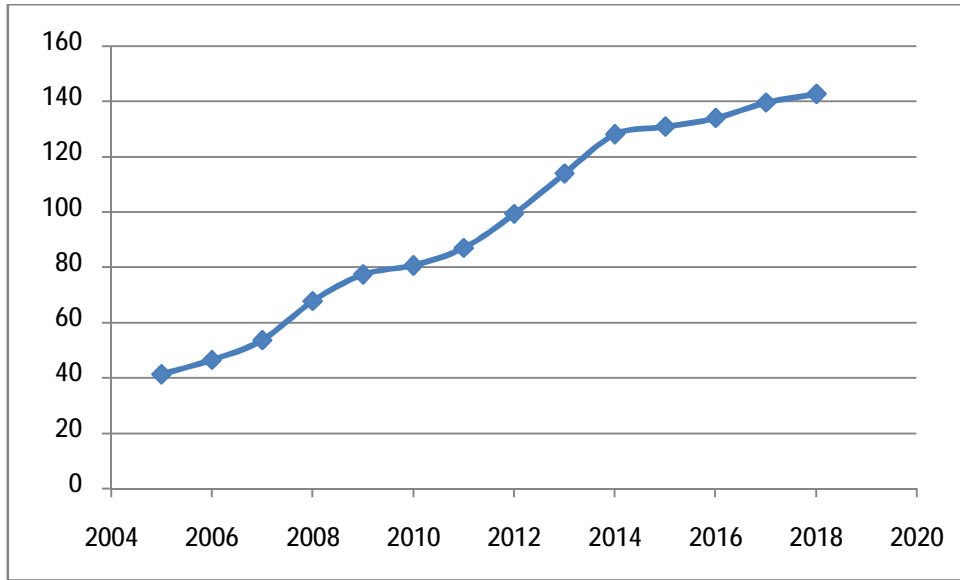
شهدت شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2018 تطوراً في حجم أعمالها، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): تطور حجم الأعمال في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2005-2018
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رقم الاعمال	41.4	46.5	53.7	867.	4.77	80.7	87
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الاعمال	99.3	113.9	128.03	130.82	133.9	139.5	142.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجلس الوطني للتأمينات

الشكل رقم (01) : تطور حجم الأعمال في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2005-2018



المصدر : من إعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول رقم (06)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن حجم الأعمال في شركات التأمين يعرف تزايد مستمر من سنة 2005 إلى غاية 2018، فقبل سنة 2009 شهد حجم الأعمال تطور متزايدة من سنة إلى أخرى حتى بلغت الزيادة حدود 10 مليار دينار جزائري سنة 2009 بعدما كان في حدود 5 مليار دينار جزائري سنة 2006، ثم

انخفضت هذه الزيادة بعد سنة 2009، لتشهد المرحلة المحصورة بين 2009 و2014 تطور تدريجي لمعدلات نمو حجم الأعمال من سنة لأخرى لتصل في حدود 15 مليار دينار جزائري سنة 2014 بعدما كانت 3 مليار دينار جزائري سنة 2010، أما المرحلة المحصورة من 2014 إلى 2017 فتعتبر الأقل مرحلة من حيث تطور حجم الأعمال حيث بلغت الزيادة في حدود 6 مليار دينار جزائري بعدما كانت في حدود 2 مليار دينار جزائري، والملاحظ من المراحل السابقة لتطور حجم الأعمال في شركات التأمين أن هذا التطور طبيعياً، كون حجم أعمال شركات التأمين مرتبط بالحركة الاقتصادية السائدة في الجزائر والتي شهدت عدة مراحل بسبب الظروف الاقتصادية والمرتبطة أساساً بأسعار المحروقات.

فمن سنة 2005 إلى 2009 شهدت الجزائر توسعاً في النشاطات الاقتصادية نتيجة ارتفاع ونمو أسعار المحروقات إلى غاية الأزمة المالية أين عرفت أسعار المحروقات تذبذباً لينخفض تطور حجم النشاط الاقتصادي، أما المرحلة من سنة 2009 إلى 2014 فهي الأخرى عرفت ارتفاعاً متواصل لاسعار المحروقات والذي دفع بدوره إلى تحريك باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي انعكست بالإيجاب على شركات التأمين التي سجلت أعلى نسبة تطور في هذه المرحلة، أما المرحلة من سنة 2014 إلى 2019 فتراجعت نسبة تطور حجم الأعمال في شركات التأمين نتيجة انخفاض أسعار المحروقات والتي أثرت على باقي الأنشطة الاقتصادية في الجزائر لينخفض معها نشاط التأمين بإعتبار أن حركة النشاط الاقتصادي مرهون بنشاط المحروقات.

المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة القياسية

قام الباحث من خلال هذا المبحث التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيستخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات المالية التي يتم اختيارها و سبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الإختبارات الإحصائية التي تُخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والإستنتاجات لنستخلص في الأخير لمجموعة من التوصيات.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

للتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها وإختبار فرضيات الدراسة يستوجب على الباحث استخدام مجموعة من الأساليب والإختبارات الإحصائية وفق المنهجية الملائمة لطبيعة هذه الدراسة.

الفرع الأول: منهج الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات المالية المستخدمة في النموذج.

الفرع الثاني: مصادر جمع المعلومات

وتم الرجوع في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الحالية إلى المصادر التالية:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من المركز الوطني للسجل التجاري بالجزائر العاصمة.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

ترتكز دراسة العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر على عدة متغيرات، المستقلة منها تشمل العوامل والمحددات المهمة في البيئة الجزائرية والتي من الممكن أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (الربحية) والتي يمكن استعراضها كمايلي:

أولا: التعريفات الاصطلاحية لمتغيرات الدراسة

1- المتغير التابع: يتمثل في ربحية شركات التأمين

● الربحية:

تعرف الربحية بأنها "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها"¹، وبالتالي هي تعبر صافي نتيجة نهائية لمجموعة من السياسات و القرارات التي اتخذتها المنشأة وتظهر الآثار المجتمعة لجوانب السيولة والدين و الأصول على النتيجة التشغيلية للمنشأة وفي هذه الدراسة سيتم استخدام (صافي

¹ - منذر مرهج، نور لؤي دنورة، أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 39(02)، 2017، ص 425.

الدخل) مقسوماً على إجمالي الأصول اي العائد على الأصول (ROA)، لقياس الربحية لمعرفة قدرة الشركة على استخدام أصولها الاستخدام الأمثل.¹

2- المتغيرات المستقلة: وتشمل في عدة عوامل داخلية وخارجية وهي كمايلي:

أ- العوامل الداخلية: وتشمل مايلي:

• حجم شركة:

يقصد به هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يتم قياس حجم الشركة بإجمالي موجوداتها أو إجمالي ودائعها أو إجمالي مبيعاتها أو إجمالي القيمة الدفترية²، فكلما كبرت الشركة كلما زادت سهولة حصولها على رأس المال الخارجي، وكلما زاد رأس مالها، زاد حجمها، فغالبا ما نرى اهتمام المستثمرين منصب بالشركات التي تقدم عوائد عالية، وفي هذه الدراسة فحجم الشركة قيس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول للشركة³.

• الرافعة المالية:

يقصد بها "درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء كانت قروض ام سندات أم أسهم ممتازة) مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها"⁴، فكلما كانت نسبة الديون مرتفعة كانت الرافعة المالية للشركة مرتفعة أيضاً والرافعة المالية تتم بمقارنة نسبة الديون إلى الأصول الرأسمالية، وفي هذه الدراسة لقياس نسبة الرافعة المالية استخدمت الدراسة نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات⁵.

• السيولة:

السيولة "هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة

¹ -65 Mohamed Khaled Al-Jafari & Hazem Al Samman2, **Determinants of Profitability: Evidence from Industrial Companies Listed on Muscat Securities Market**, Published by Canadian Center of Science and Education Vol. 7, No.11. ISSN 1918-7173 E-ISSN 1918-7181, 2015, page 306.

² - الخطيب، محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، (ط1)، عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص 51.

³ - Almazari, Ahmad Aref. **Impact of Internal Factors on Bank Profitability: Comparative Study between Saudi Arabia and Jordan** Journal of Applied Finance & Banking,, Jav 4(1). ISSN: 1792-6580 , 2014 , page 130

⁴ - هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر، (ط5)، الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث، 2003، ص 614.

⁵ - Alghusin, Nawaf Ahmed Salem. **Do Financial Leverage, Growth and Size Affect Profitability of Jordanian Industrial Firms Listed**. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, April, 5(4), ISSN: 2222-6990, 2015, p390.

في مواعيدها دون تأخير"¹، فهي غالبا ما تعبر عن مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها، وفي هذه الدراسة سيتم قياسها باستخدام إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي الخصوم المتداولة.²

• حجم رأس لمال :

حجم رأس المال هو "القيمة الاسمية للاسهم والحصص في الشركة وهو يشمل كل عناصر التمويل التي تتطلبها المنشأة في نشاطها وتوسعها تضاف إليها مختلف التطورات اللاحقة أثناء سير المؤسسة"³

ب- العوامل الخارجية: وتشمل مايلي:

• البطالة:

يقصد بالبطالة "عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه"⁴، كما يراها العديد من الباحثين على أنها الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة.⁵

• التضخم:

التضخم أنه يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع حيث يتجاوز نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الإقتصادي أو أنه ذلك الجزء من التزايد في الأسعار الناتج عن تدخل الحكومة في النقود.⁶

• الناتج المحلي الإجمالي:

عرفه الإقتصادي الأمريكي دكوزنتس على أنه إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية⁷ أي الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني.

¹ - حمد خلف محمد، ناجي أحمد فريد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (52)، 2017، ص406.

² - Dusica Stevcevska Srbinska, **Liquidity and Profitability Analysis of Non-Financial Entities Listed on** page 40 **the Macedonian Stock Exchange**, journal of Business and Management Horizons Vol. 6, No.2, 2018,

³ - حسياني عبد الحميد صالح بوعلام، الواضح في المحاسبة المالية وفق والمعايير الدولية، ط1، ج2، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص7.

⁴ - العسيري، عالية محمد، تصور مقترح من منظور التربية الإسلامية لمواجهة مشكلة البطالة والآثار المترتبة عليها في ضوء احتياجات سوق العمل السعودي، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر مصر، (177)، 2، 2018، ص546.

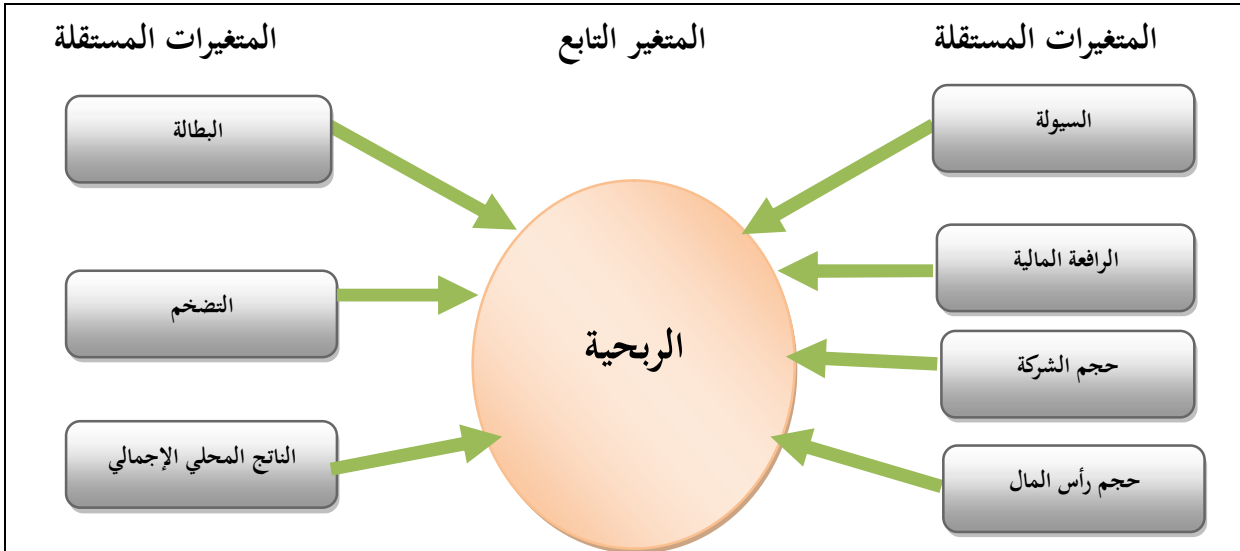
⁵ - طاقة محمد، حسن حسين عجلان، اقتصاديات العمل، (ط1)، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، 141.

⁶ - الحلاق سعيد سامي، النقود والبنوك والمصارف المركزية، عمان، الاردن، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2016، ص182.

⁷ - طلحة، محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة (1970-1917)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص48.

مما سبق يمكن تبيان العلاقة بين المتغيرات التي تعتمد عليها هذه الدراسة: العوامل الداخلية (السيولة، الرافعة المالية، حجم رأس المال، حجم الشركة) والعوامل الخارجية (التضخم، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي) كمتغيرات مستقلة، وربحية شركات التأمين في الجزائر كمتغير تابع، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا: نموذج الدراسة الرياضي

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على نموذج يساعد على توضيح الهدف الأساسي للدراسة، حيث بناء على الدراسات السابقة تم استخدام النموذج التالي:¹

$$\text{Prof}_{it} = \beta_0 + \beta_1 (\text{LIQ})_{i,t} + \beta_2 (\text{coms})_{i,t} + \beta_3 (\text{lev})_{i,t} + \beta_4 (\text{size})_{i,t} + \beta_5 (\text{GDP})_t + \beta_6 (\text{Inflation})_t + \beta_7 (\text{Unemployment})_{i,t} + e_{I,t}$$

- β_0 : مقطع الانحدار

- $\text{Prof}_{I,t}$: الربحية للشركة I عند السنة t .

- $\text{LIQ}_{I,t}$: السيولة للشركة I عند السنة t .

¹- AL Khatib Abdullah Yusri & Malahim Sari Sulaiman, **Analyzing the Financial Performance for Jordan Islamic Insurance Companies**, Research Journal of Finance and Accounting Vol.7, No.24, 2016, page 38

- $coms_{i,t}$: حجم الشركة للشركة i عند السنة t .
- $Lev_{i,t}$: الرافعة المالية للشركة i عند السنة t .
- $size_{i,t}$: حجم رأس مال الشركة للشركة i عند السنة t .
- $GDP_{i,t}$: الناتج المحلي الإجمالي عند السنة t .
- $inf_{i,t}$: نسبة التضخم عند السنة t .
- $unem_{i,t}$: نسبة البطالة عند السنة t .
- $e_{i,t}$: معامل الخطأ العشوائي.
- β_1 : معامل الإنحدار لقياس أثر السيولة على الربحية
- β_2 : معامل الإنحدار لقياس أثر حجم الشركة على الربحية
- β_3 : معامل الإنحدار لقياس أثر الرافعة المالية على الربحية
- β_4 : معامل الإنحدار لقياس أثر حجم رأس المال على الربحية
- β_5 : معامل الإنحدار لقياس أثر الناتج المحلي الإجمالي على الربحية
- β_6 : معامل الإنحدار لقياس أثر التضخم على الربحية
- β_7 : معامل الإنحدار لقياس أثر البطالة على الربحية

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

بعد الحصول على البيانات اللازمة، وإعتمادا على الدراسات السابقة تبرز أهمية استخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة بالإعتماد على برمجية Eviews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات.

الفرع الأول: الأساليب الإحصائية

يمكن توضيح أهم الإختبارات الإحصائية المناسبة بالإعتماد على برمجية Eviews فيما يلي:

أولا: إختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

قام الباحث بإختبار الإستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لإختبار مدى إستقرار السلاسل الزمنية أو عدم إحتوائها على جذر الوحدة.

ثانيا: إختبار إستقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة إختبارات يمكن استخدامها لإختبار صفة الإستقرار في السلسلة،

وسيتم التركيز على إختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الإختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة تتركز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فأن إختبارات جذور الوحدة تتركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

- إختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller 1979، إختبار ديكي فوللر المركب) (Augmented Dickey-Fuller, 1981).

- بيرون فيليبس (Phillips and Perron, 1988).

1. إختبار ديكي فوللر البسيط ديكي فوللر المركب:-

يعتبر إختبار ديكي فوللر من أكثر الإختبارات إستخداما في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الإختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$)، ويلاحظ إن إختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج أبيض أي أنه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود إرتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الإختبار لذا تم تعديله بديكي فوللر المركب أو المعدل.

يقوم إختبار ديكي فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الإرتباط الذاتي الخاصة بإختبار ديكي فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود إرتباط ذاتي لعنصر الخطأ.¹

ويتم إختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF) للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشامل.

- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

2. إختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron, 1988)

يقوم هذا الإختبار على إدخال تصحيح للإرتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا

¹ - الرشيد طارق محمد، المرجع في أساسيات النظرية الاقتصادية، الخرطوم، السودان، 2010.

الإختبار أنه يأخذ في الإعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة إختبارية أكبر من إختبار ADF، حيث أنه يختلف عن DF و ADF في أنه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الإعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

الفرع الثاني: تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

إن مصطلح البيانات الجدولية (Panel Data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data)؛ وفي هذا السياق بيّن (Hsiao, 1986)¹ بأن البيانات الجدولية هي بشكل عام تحليل للبيانات المطولة؛ ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (Panel Data) أنها تأخذ بعين الإعتبار الإختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل إرتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية².

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel Data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i ، والزمن t ³.

الفرع الثالث: الاختبارات المستخدمة في الدراسة

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر (Nelson & Plosser 1982)⁴ دراستهما التي أكدوا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك

¹ -Hsiao.c, **analysis of panel data**, cambridge university press, Cambridge, U.K. Industry, Telecommunication Policy, 26(5-6), 243-268. 1986.

² -Baltagi, B.H, **Econometric analysis of panel data**, (2nd Edition), New York: John Wiley Sons, 2000.

³ -Worrall.L, J, and Pratt.C.T, **Estimation issues associated with time series cross-section analysis in criminology**. Western Criminology Review, 2004.

⁴ - Nelson and Plosser, **trend and random walks in macroeconomic time series**, journal of monetary economics, 10, 1982.

ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل إختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند الثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال إختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الإتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد إختبار الإستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالإستقرار، وعادة لا يتحقق إستقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن إختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسبة لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الإختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

- إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات المالية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة¹، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي (I(1)).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (I(2)) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي (I(0))، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة².

¹ -محمد بن براهيم السحيباني، نظام التداول في سوق طوكيو المالية و السوق المالية السعودية، ندوة السوق المالية السعودية - نظرة مستقبلية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، يوم 13 و 14 نوفمبر 2007.

² - Seddighi and Lawler, **Econometrics: practical pproach**, London,Routledge, 2000 ,pp.396.

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة¹ Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها² Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والإستدلال القياسي، ويوجد هناك عدد من الإختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron³ (PP)(1988). واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية بإستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لايساوي صفر واتجاه خطي للزمن، ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن⁴، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من استقرار البيانات حتى نحصل على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة.

مجتمع الدّراسة:

مجتمع الدّراسة يتكون من كافة شركات التأمين العاملة في الجزائر والبالغ عددها 24 شركة تأمين حسب اخر إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات

عينة الدّراسة:

تكونت عينة الدّراسة من (08) شركات تأمين عاملة في الجزائر وتمثل في: (الشركة الجزائرية للتأمينات، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الوطنية للتأمين، شركة ترأست للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات، الصنوق الوطني للتعاون الفلاحي، شركة اليانس للتأمينات)، التي توفرت قوائمها المالية للفترة من 2005 الى 2018، في حين تم استبعاد الشركات التي لم تتوفر بياناتها المالية خلال هذه المرحلة.

¹ - Nelson and Plosser, *op cit*, pp,139-162.

² - Stock and Watson, **New indexes of coincident and leading economic indicators**, mit press national Bureau of economic research , pp.351-409 , 1989

³ -Phillips and Peron, **Testing for unit root in time series regression biometeriku**,75, ,(1988), pp.335-346.

⁴ -Gujarati, D and Porter, D. **Basic Econometrics**, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill. 2009.

المطلب الثالث: قراءة لنتائج عينة الدراسة

سبق وأن تم التطرق نظريا للعوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين، مما يتطلب تطبيق ذلك ميدانيا لمعرفة مختلف مستويات تأثيرها على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقبل ذلك لا بأس أن نقدم قراءة لمختلف البيانات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة في الجزائر، وتم الحصول على هذه البيانات من المركز الوطني للسجل التجاري بالجزائر العاصمة بإعتبار طبيعة البيانات الجمعة وطنيا، حيث تم استخراج بيانات عينة الدراسة من مختلف القوائم المالية لشركات التأمين في الجزائر، والتي يمكن عرضها على النحو التالي :

جدول رقم (07): نسب متغيرات الدّراسة

السنوات	نسبة السيولة	نسبة الرافعة المالية	حجم الشركة	حجم رأس المال	التضخم	البطالة	الناتج المحلي الاجملي	نسبة الربحية
2005	2.4225	0.6909	10.0389	0.3091	1.38	15.27	7.56	0.4766
2006	1.2006	0.6841	10.0556	0.3158	2.31	12.27	8.50	0.0467
2007	1.1811	0.5608	10.0589	0.4391	3.68	13.79	9.35	0.0541
2008	1.1574	0.6222	10.1137	0.3781	4.86	11.33	11.04	0.0890
2009	1.1910	0.6312	10.1642	0.3687	5.74	10.16	9.97	0.0418
2010	0.9792	0.5743	10.2191	0.4256	3.91	9.96	11.99	0.0323
2011	0.9267	0.5802	10.2392	0.4197	4.52	9.96	14.59	0.0123
2012	0.9432	0.4535	9.7687	0.5464	8.89	10.97	16.21	0.0294
2013	1.3882	0.6261	10.1761	0.3738	3.25	9.82	16.65	0.0441
2014	1.3527	0.6114	10.1797	0.3885	2.92	10.21	17.23	0.0482
2015	1.5185	0.5919	9.8142	0.4016	4.78	11.21	16.71	0.0394
2016	1.2835	0.5797	9.8383	0.3959	6.40	10.20	17.52	0.7092
2017	1.4507	0.6231	9.8546	0.3767	5.95	12	18.88	0.6432
2018	1.4885	0.5393	9.8876	0.3922	4.27	11.89	20.45	0.6563

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المركز الوطني للسجل التجاري (2005-2018)

يتضح من الجدول أعلاه نسب مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية المعتمدة في الدراسة، وكذا نسب الربحية والتي تعكس المتغير التابع، فبالنسبة للمتغيرات الداخلية يتبين من الجدول المذكور أن نسبة السيولة في شركات التأمين المدروسة محصورة بين 0.92 إلى 1.48، وهي متذبذبة بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة عدا سنة 2005 التي بلغت فيها نسبة السيولة 2.42، وبالطبع هذه النسبة تربط الأصول المتداولة بمطالبات الدائنين قصيرة الأجل أي قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة، مما يدل على سلامة المركز المالي خلال سنوات الدراسة عموما، أما بخصوص نسبة الرافعة المالية فهي تشير إلى استخدام الديون لتمويل الأصول أي استخدام الديون بطريقة تجعل العائد على الاستثمار أكبر من الفائدة المرتبطة

به بحيث يكون وضع المستثمر سليم، ومع ذلك فإن وجود مقدار مفرط من الرافعة المالية أمر محفوف بالمخاطر حيث من الممكن الفشل في استخدامه، وعادة يفضل استخدام الرافعة المالية لتوسيع قاعدة أصول الشركة وتوليد عوائد على رأس المال المخاطر به، ومن خلال الجدول يتبين أن هذا المتغير يعرف ثبات في شركات التأمين حيث نجد أن النسبة تتراوح 0.6 تقريبا عدا سنة 2012 بلغت 0.45، أما بالنسبة لمتغير حجم الشركة البالغ فنسبته في حدود 10 تقريبا ويبدو أن هذه النسبة معقولة باعتبار هذا المتغير عادة ما يتميز بالاستقرار، أما حجم رأس المال فهو كذلك يتميز بالإستقرار كونه يتحدد من خلال رأس المال والإحتياجات وغيرها من العناصر التي تعرف ثبات نسبي في الشركة، ونسبته تتراوح ما بين 0.3 إلى 0.5 في مختلف شركات التأمين المعنية بالدراسة.

يعكس الجدول أعلاه أيضا المتغيرات الخارجية المعتمدة في الدراسة وهي التضخم والبطالة والناجح المحلي الإجمالي، فبالنسبة للتضخم والذي يعبر عن تأثر المستوى العام للأسعار فهو المتغير الأكثر تذبذبا من 1 إلى 8 تقريبا، ويفسر هذا التذبذب بطبيعة الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا وغير متنوع، لذلك يتأثر كثيرا بأسعار المحروقات، أما متغير البطالة فهي مستقرة نوعا ما في حدود 10 إلى 12، أما الناجح المحلي الإجمالي فعرف معدلات متزايدة عموما حيث بلغت سنة 2005 ما مقدره 7 لتصل إلى 20 في سنة 2018.

ويتبين من الجدول أيضا نسب الربحية باعتبارها المتغير التابع، حيث يعطى اهتمام كبير للربحية طالما أن بقاء الشركات في ممارسة نشاطها يرتبط بمقدرتها على تحقيق الأرباح، وترتبط الربحية بالعائد الذي تحققه الشركة ومبيعاتها أو أصولها أو حقوق الملكية بها، وفي شركات التأمين المدروسة تعتبر متذبذبة كثيرا حيث نجدها محصورة ما بين 0.04 و 0.7 ويرجع ذلك إلى طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة في البلد خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها

يهتم هذا المبحث بتحليل ومناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بالعوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين بالجزائر، ولأجل ذلك تم القيام بجملة من الإختبارات لبناء نموذج رياضي يفسر متغيرات الدراسة بدقة، لإختبار صحة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

الفرع الأول: اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم إستخدام كل من إختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية، حيث أن عدم إستقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من

خلال النتائج في الجدول (08) إن معظم المتغيرات مستقرة عند المستوى حسب إختبار PP وغير مستقرة حسب إختبار ADF، لذلك لا بد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الإختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الإختبارين (ديكي فولر المطور وفيليس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية و التي كانت أقل من 5% لكلا الإختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

ويمكن تبيان نتائج إختبار فيليس بيرون (Fisher-PP) وإختبار ديكي فولر المطور (ADF-Fisher Chi-square) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (08) نتائج إختبارات الدراسات

إختبار فيليس بيرون (Fisher-PP) وإختبار ديكي فولر المطور (ADF-Fisher Chi-square)

النتيجة	PP- Chi- Fisher prb. squer	ADF-Fisher- Chi-squer prb.		المتغير
غير مستقرة حسب ADF	0.0018	0.4937	المستوى	السيولة LIQ
مستقرة	0.0000	0.0000	الفرق الأول	
مستقرة	0.0275	0.0195	المستوى	حجم رأس المال SIZC
مستقرة	0.0018	0.0123	المستوى	الرافعة المالية LEV
غير مستقرة حسب ADF	0.0151	0.6628	المستوى	حجم الشركة COMS
مستقرة	0.0000	0.0087	الفرق الأول	
مستقرة	0.0000	0.0000	المستوى	التضخم INF
غير مستقرة	0.9997	0.9988	المستوى	الناتج المحلي GDP
مستقرة	0.0001	0.0188	الفرق الأول	
غير مستقرة حسب ADF	0.0000	0.4553	المستوى	البطالة UNEM
مستقرة	0.0000	0.0000	الفرق الأول	
غير مستقرة	0.1110	0.5311	المستوى	الربحية PROF
مستقرة	0.0000	0.0006	الفرق الأول	

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية 8 Eviews

يتبين من خلال هذه الجدول أعلاه أن مختلف محددات الربحية في شركات التأمين في الجزائر مستقرة عند مستويات مختلفة، فمحدد السيولة وحجم الشركة والنتاج المحلي الاجمالي والبطالة مستقر عند مستوى الفرق الأول، بينما حجم رأس المال و الرافعة المالية و التضخم مستقر عند مستوى 0.000 إلى 0.02 تقريبا عند كل من اختباري ADF و PP ، بينما المتغير التابع المتمثل في الربحية فإنه مستقر عند مستوى الفرق الأول لكل من الإختبارين المذكورين، وهذا مايدل على استقرار السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة.

الفرع الثاني: الاختبارات القبلية

من أجل تحديد الإرتباط بين متغيرات الدراسة يتم الاعتماد على اختبار الإرتباط المتعدد وكذا إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء.

أولاً: إختبار الارتباط المتعدد

قبل إجراء الإنحدار لا بد من التأكد من عدم وجود إرتباط عالي بين المتغيرات المستقلة بين الجدول (09) نتائج الإرتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين من النتائج عدم وجود إرتباط عالي بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (09): نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

	LIQ	LEV	SIZC	COMS	INF	GDP	UNEM
LIQ	1	0.042	-0.025	-0.59	-0.11	-0.017	0.15
LEV		1	-0.01	-0.07	0.036	0.11	0.08
SIZC			1	-0.30	0.25	0.13	-0.10
COMS				1	-0.10	-0.09	-0.04
INF					1	0.44	-0.41
GDP						1	-0.48
UNEM							1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 8.EVIEWS

يوضح الجدول أعلاه درجة ارتباط مختلف المحددات المعتمدة في الدراسة على ربحية شركات التأمين، يتبين أن الارتباط بين مختلف المتغيرات عموماً قوي ويختلف بين موجب وسالب كونه محصور بين 0.5 و -0.5 تقريبا في ما بين هذه المحددات، حيث نجد أن السيولة ترتبط ارتباط سلبى قوي بكل من حجم رأس المال وحجم الشركة والتضخم والنتاج المحلي، وارتباط موجب قوي بين السيولة و كل من الرافعة المالية و البطالة، بينما درجة ارتباط

الرافعة المالية بكل من حجم رأس المال وحجم الشركة تعتبر سالبة، في حين ارتباط الرافعة المالية بكل من التضخم والناتج المحلي والبطالة فتعتبر موجبة، أما بالنسبة لحجم رأس المال فدرجة ارتباطه بحجم الشركة والبطالة فتعتبر سالبة في حين درجة ارتباط حجم رأس المال بالتضخم والناتج المحلي فهي موجبة، و بالنسبة لحجم الشركة فعلاقتها بكل من التضخم و الناتج المحلي و البطالة فكلها في علاقة ارتباط سالبة، بينما علاقة التضخم بالناتج المحلي موجبة في حين علاقته بالبطالة سالبة، بينما الناتج المحلي بالبطالة فتعتبر علاقة ارتباط سالبة.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

يتبين من نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء في جدول (3)، ومن خلال الإختبارات (Bresusch-Pagan LM, Pesaran Scaled LM, Pesaran CD) ومن خلال قيمة المعنوية لهذه الإختبارات (0.1151، 0.1572، 0.3971) والتي كانت جميعها أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء، ونرفض الفرضية البديلة بوجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم (10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted			
Residuals			
Periods included: 14			
Cross-sections included: 8			
Total panel (unbalanced) observations: 109			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	46.58654	28	0.1151
Pesaran scaled LM	1.414686		0.1572
Pesaran CD	-0.846892		0.3971

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 8

المطلب الثاني: تحليل نتائج اختبار الفرضيات

تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة يتم بناء على نتائج نموذج الدراسة كمايلي:

الفرع الأول: نموذج الدراسة:

هو النموذج الذي من خلاله يتم تحويل متغيرات الدراسة إلى لغة رياضية فهو يعكس الظاهرة التي تكون

قيد الدراسة إلى مجموعة من العلاقات الرياضية؛

حيث كان نموذج هذه الدراسة كمايلي:

$$\text{prof}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{liq}_{it} + \beta_2 \text{sizc}_{it} + \beta_3 \text{lev}_{it} + \beta_4 \text{coms}_{it} + \beta_5 \text{inf}_{it} + \beta_6 \text{gdp}_{it} + \beta_7 \text{unem}_{it} + e_{I,t}$$

حيث:

prof_{it} : القروض غير العاملة

liq_{it} : السيولة

sizc_{it} : حجم رأس المال

lev_{it} : الرافعة المالية

coms_{it} : حجم الشركة

inf_{it} : التضخم

gdp_{it} : الناتج المحلي

unem_{it} : البطالة

β_0 : مقطع الانحدار

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7$: معاملات الانحدار لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات العدمية الآتية:

- $H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- $H_{0.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- $H_{0.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- $H_{0.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لحجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- $H_{0.5}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- $H_{0.6}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للبطالة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- $H_{0.7}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للنتائج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

ويمكن تبيان نتائج تقدير النموذج كما يلي:

جدول رقم (11): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PROF				
Date: 03/28/21 Time: 12:14				
Sample: 2005 2018				
Periods included: 14				
Cross-sections included: 8				
Total panel (unbalanced) observations: 109				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLIQ	-0.236672	0.016155	-14.64988	0.0000
LSIZC	-0.043562	0.019838	-2.195876	0.0304

LLEV	-0.019782	0.033454	-0.591315	0.5556
LCOMS	-0.408246	0.077190	-5.288871	0.0000
LINF	0.003786	0.022218	0.170380	0.8650
LGDP	0.086773	0.033540	2.587103	0.0111
LUNEM	0.310855	0.058302	5.331809	0.0000
R-squared	0.752469	Mean dependent var		0.499927
Adjusted R-squared	0.737908	S.D. dependent var		1.377560
S.E. of regression	0.705350	Sum squared resid		50.74689

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 8

يبين الجدول أعلاه درجة تأثير مختلف المحددات على ربحية شركات التأمين في الجزائر ، و الملاحظ من خلال الجدول أن كل من السيولة و حجم الشركة و البطالة تعتبر فروقات هذه المحددات دالة احصائيا بمقدار 0.000 مما يدل على أن درجة تأثيرها على ربحية شركات التأمين معتبرة وهي في علاقة عكسية في كل من السيولة و حجم الشركة بمعامل 0.23 و 0.40 على التوالي، في حين محدد البطالة فهو في علاقة موجبة بمعامل قدره 0.31؛

بينما باقي المحددات فتختلف درجة تأثيرها على الربحية، حيث نجد تأثير حجم رأس المال ذو تأثير سلبي ضعيف بمعامل قدره 0.04، أما الرافعة المالية فشبه منعدم بتأثير سلبي قدره 0.01، ونفس الشأن بالنسبة للتضخم فهو بتأثير ايجابي ضعيف جدا و بمعامل قدره 0.003، بينما تأثير الناتج المحلي الإجمالي فهو بتأثير ايجابي غير دال احصائيا بمعامل 0.08.

الفرع الثالث: تفسير نتائج اختبار الفرضيات

من خلال نتائج تقدير النتائج في الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.000)، كما بلغت قيمة معامل التأثير (-0.236)، أي إذا زادت السيولة بمقدار 1% تتغير ربحية شركات التأمين في الجزائر بمقدار (-0.236) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الأولى $H_{0.1}$ التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، هذا ما يعكس

تجميد جزء من اموال الشركة دون توظيفه في نشاطها و هو مايتطلب التفكير في بديل لإستثمار هذه الأموال كألية التأمين التكافلي في توظيف الاموال المستثمرة.

● عدم وجود أثر للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.55 أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية الثانية $H_{0.2}$ التي تنص على أنه : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر ورفض الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للرفعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر، هذه النتيجة تدعم التحليل السابق بحيث اللجوء إلى الإستدانة لا يؤثر على ربحية شركات التأمين، هذا مايعكس طبيعة التمويل لدى شركات التأمين في البيئة الجزائرية.

● وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، اذ بلغت قيمة معامل التأثير (-0.408)، أي إذا زاد حجم الشركة بمقدار 1% تتغير ربحية شركات التأمين في الجزائر بمقدار (-0.408) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الثالثة $H_{0.3}$ التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، هذا مايبين محدودية نشاط التأمين في الجزائر بحيث لا يمكن التوسع في شركات التأمين للحصول على أرباح إضافية و هو مايعكس ايضا الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري.

● وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر، إذ بلغت قيمة معامل التأثير (-0.043)، إي إذا زاد حجم رأس المال بمقدار 1% تتغير ربحية شركات التأمين في الجزائر بمقدار (-0.043) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الرابعة $H_{0.4}$ التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لحجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لحجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر، هذه النتيجة أيضا تدعم نتيجة توظيف السيولة في شركات التأمين فهناك جمود للاموال في هذه الشركات.

● عدم وجود أثر للتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.865 أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية الخامسة $H_{0.5}$ التي تنص على أنه : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر ورفض الفرضية

البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر، هذه النتيجة تدعم النتائج السابقة بسبب طبيعة الثقافة التأمينية في الجزائر وبالتالي محدودية هذا النشاط في ظل غياب المنافسة في سوق التأمين الجزائري.

● وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبطالة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، إذ بلغت قيمة معامل التأثير (0.31) ، أي إذا زادت البطالة بمقدار 1% تتغير ربحية شركات التأمين في الجزائر بمقدار (0.31) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية السادسة $H_{0.6}$ التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للبطالة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للبطالة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، تعكس هذه النتيجة طبيعة الاقتصاد الجزائري بإعتباره اقتصاد ريعيا فإرتفاع نسبة البطالة لا تحد من نشاط التأمين في الجزائر لا بالعكس تبقى الحصص التأمينية، أيضا جل عينة الدراسة كانت شركات حكومية وبالتالي قد تلقى الدعم من الجانب الحكومي بغض النظر عن ارتفاع نسب البطالة في الجزائر.

● وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للنتائج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر، إذ بلغت قيمة معامل التأثير (0.08) ، أي إذا زادت الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% تتغير ربحية شركات التأمين في الجزائر بمقدار (0.08) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية السابعة $H_{0.7}$ التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر، تعتبر هذه النتيجة منطقية بإعتبار أن الزيادة في المستوى المعيشي يزيد في نشاط و قدرة شركات التأمين مما يسمح بزيادة ربحيتها.

- من خلال ماسبق ومن خلال قيمة معامل التحديد $(R^2 = 0.75)$ يتبين أن 0.75 من التغيرات في ربحية شركات التأمين في الجزائر تفسر من العوامل الداخلية (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، حجم رأس المال) والعوامل الخارجية (التضخم، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا يؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للعوامل الداخلية (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، حجم رأس المال) وللعوامل الخارجية (التضخم، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي) على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

يمكن مناقشة نتائج هذه الدراسة بعد تفسيرها نتائجها واختبار فرضيات الدراسة من خلال مايلي:

- فيما يخص أثر العوامل الداخلية والخارجية على ربحية شركات التأمين: فقد توصل الباحث إلى وجود أثر ذي دلالة احصائية لهذه العوامل (السيولة و الرافعة المالية وحجم الشركة وحجم راس المال) و (التضخم و الناتج المحلي الإجمالي و البطالة) على ربحية شركات التأمين في الجزائر وقد اتفقت نسبيا مع بعض الدراسات التي تناولت بعض من هذه العوامل بدرجة متفاوتة كدراسة (Tarek، 2015) التي توصلت الى أنه لا أثر للرافعة المالية على الربحية، ودراسة (Demis، 2016)، ودراسة (Daar، 2016)، و (batool&Sahi، 2019)، فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي الذي كان له أثر ايجابي على الربحية؛

في حين اختلفت الدراسة مع عدة دراسات في النتائج كدراسة (بيطار حسن، 2020) و (Nazish&Danish، 2019) ودراسة (Teklit&Jasmindeep، 2017) و (الحنيطي والنيف، 2016) فيما يتعلق بالنتائج المحلي والتضخم، ودراسة (Malahim&ALKhatib، 2017) فيما يتعلق بالبطالة والتضخم والنتائج المحلي الاجمالي .

- فيما يخص أثر السيولة على ربحية شركات التأمين: فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لعامل السيولة أثر سلبي ذي دلالة معنوية على ربحية شركات التأمين في الجزائر، هذا وان دل انما يدل على وجود خلل في ادارة السيولة وتتفق هذه النتيجة من نتائج أغلب الدراسات السابقة التي تناولت أثر السيولة، حيث توافقت مع دراسة (Kaya، 2015) و (Tarek، 2015) و (Elsayed، 2020) و (AL-Mutairi، Naser، 2021) (رمضان فهمي، 2020)، بالإضافة إلى دراسة أخرى للباحث (زاوي محمد، 2017) رغم الزيادة في عدد سنوات الدراسة (الحدود الزمنية) وعدد الشركات إلا أن نتيجة أثر السيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر بقي سلبيا، وكذا دراسة (الحنيطي والنيف، 2016) التي شملت عينة الدراسة فيها شركات التأمين التكافلي إلا أن أثر السيولة فيها كان سلبيا ومطابق لنتيجة الدراسة الحالية وهذا ما يؤكد موضوعية الدراسة؛

في حين اختلفت نتيجة أثر السيولة مع نتيجة دراسة (Boadi&Antwi&Lartey، 2013) و (محمود ودريباتي ويوسف، 2017) و (لنصاري، بوعزيز، بن بيا، 2020) و (Derbali، 2014) و (2019)، (Budiman & Aty Said&) فكان أثر السيولة ايجابي أو لا أثر لها بتاتا، ويمكن إرجاع ذلك إلى آليات وصيغ توظيف و إدارة السيولة و مايمثلها (كما هو الحال في نظام التأمين التكافلي)

- فيما يتعلق بأثر الرافعة المالية على ربحية شركات التأمين، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه ليس هناك أثر للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر وهذا يعود لطبيعة وهيكل تمويل شركات التأمين في الجزائر، وقد

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة (Tarek، 2015) و (Derbali، 2016) و (زاوي محمد، 2017) و (Islam& layth & Oweidat، 2020)؛ في حين اختلفت مع نتائج دراسات أخرى كان فيها أثر للرافعة المالية مثل (Elsayed، 2020)، حيث نجد أن دراسة (Antwi Boadi&، 2013) و (Lartey &، 2017) و (محمود ودريباتي ويوسف، 2017) و (الحنيطي والنيف، 2016) و (batool&Sahi، 2019) التي كان فيها أثر الرافعة ايجابيا أما دراسة (Demis، 2016) و (Mohamed&Islam، 2017) و (Said&budiman&Aty، 2019) و (ظاهر وسوف، 2016) و (Nazish& Danish، 2019) و (لنصاري، بوعزيز، بن بيا، 2020) والتي كان فيها أثر الرافعة سلبيا على ربحية شركات التأمين، وهذا الاختلاف

قد يكون إلى مستوى التوجه إلى الديون وتركيبه مصادر التمويل وتكلفتها في مختلف الشركات في بيئة نشاطها.

- فيما يتعلق بأثر حجم الشركة على ربحية شركات التأمين، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه هناك أثر سلبي لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، و (Elsayed) و (قطماوي، الحميدي، حزوري، 2021)، و (AL-Mutairi, Naser، 2021)؛

في حين اختلفت مع نتائج دراسات أخرى كان فيها الأثر إيجابيا على ربحية شركات التأمين، كدراسة (Boadi&Antwi&Lartey، 2013) و (Kaya، 2015) و (Tarek، 2015) و (Daare، 2016) و (Kripa&Ajasllari، 2016) و (الحنيطي والنيف، 2016) و (Teklit&Jasmindeep، 2017) و (Mohamed & Islam، 2017) و (Malahim&ALKhatib، 2017) و (Guendouz &، 2018) و (Ouwassaf &، 2019) و (Said&budiman&Aty، 2019) و (batool&Sahi، 2019) و (Islam&، 2020) و (Oweidat layth) و (لنصاري، بوعزيز، بن بيا، 2020)، وكذلك دراسات أخرى لم يكن له أثر على ربحية شركات التأمين كدراسة (محمود ودريباتي ويوسف، 2017 و 2018) و (Demis، 2016) و (ظاهر وسوف، 2016).

- فيما يخص أثر حجم رأس المال على ربحية شركات التأمين، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر سلبي لحجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر إلا أن هذا العامل كان غائب في جل الدراسات المذكورة ماعدا دراسة وحيدة وهي (Kripa&Ajasllari، 2016) والذي كانت نتيجة أثره مختلفة تماما مع الدراسة الحالية.

- فيما يخص متغير الاقتصاد الكلي التضخم وأثره على ربحية شركات التأمين، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه ليس هناك أثر للتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة سابقة لـ (Mohamed &Islam، 2017) وكذا (Noraini&.Izzaamira، 2018) و (Normaisarah)؛

في حين اختلفت مع نتائج دراسات أخرى كان فيها الأثر سلبيا على ربحية شركات التأمين، كدراسة و(2015، Tarek) و(2016، Daare) و(2017، Teklit&Jasmindeep) أو إيجابيا في دراسات أخرى كدراسة (الحنيطي والنيف، 2016) و(2017، Malahim&ALKhatib) و (2019، Danish & Nazish) و (بيطار، حسن، 2020).

- فيما يخص متغير الاقتصاد الكلي البطالة وأثره على ربحية شركات التأمين، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وهذا يعكس المؤشرات والمعطيات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة وتؤكد طبيعة الاقتصاد الوطني المبني على الربيع البترولي، كما يمكن تفسير هذه النتيجة انطلاقا من أنه كلما ارتفعت نسبة البطالة تقل الحوادث والأضرار، هذا وقد اختلفت نتيجة الدراسة الحالية عن نتيجة الدراسة الوحيدة من بين الدراسات السابقة التي تناولت عامل البطالة وكانت النتيجة مختلفة تماما وهي دراسة (2017، Malahim&ALKhatib) والتي قد تعود إلى تفسيرات أخرى.

- فيما يخص متغير الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي وأثره على ربحية شركات التأمين، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة (2016، Daare) و(2017، Islam & Mohamed) و(2017، Teklit&Jasmindeep) و(2018، Normaisarah Noraini&) و (2019، batool&Sahi)؛

في حين اختلفت مع نتائج دراسات أخرى كان فيها الأثر سلبيا على ربحية شركات التأمين، كدراسة (2017، Malahim&ALKhatib) و (2019، Nazish & Danish) و (بيطار، حسن، 2020)

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع سوق التأمين في الجزائر ومراحل تطوره من الفترة الإستعمارية إلى يومنا هذا والهيئات الإدارية المشرفة على هذا القطاع التي تسهر على تنظيمه وتطويره بغية تقديم الكثير من أنواع المنتجات التأمينية طبعاً في حدود ماسيحه به القانون الجزائري، وتم اعتماد مؤشر رقم أعمال لقياس تطور هذا القطاع خلال فترة الدراسة.

تطرق هذا الفصل أيضا إلى مدى تأثير ربحية شركات التأمين بالعوامل الداخلية والخارجية، حيث وبعد إجراء الإختبارات الخاصة بالدراسة (إختبار استقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام كل من إختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون عند المستوى وعند الفرق الأول، وإختبار الإرتباط المتعدد لتبيان معامل الإرتباط بين

متغيرات النموذج المستقلة، وإختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء)، تم بناء نموذج رياضي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم من خلاله تحديد مستوى تأثير مختلف العوامل الداخلية والخارجية على ربحية شركات التأمين.

بعد بناء النموذج الرياضي للدراسة وتبيان متغيرات الدراسة بدقة، تم مناقشة فرضيات الدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من السيولة، حجم الشركة، حجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما أظهرت الدراسة من جهة أخرى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من البطالة والنتاج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ في حين أن الرافعة المالية والتضخم لم تظهران أي تأثير ذو دلالة إحصائية على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الختامة

أصبح قطاع التأمين في العقود الأخيرة من القطاعات المهمة والرائدة في الاقتصاد العالمي بشكل عام والإقتصاد الجزائري بشكل خاص، وذلك لأنه يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التطور والازدهار مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وظهر هذا التأثير جلياً في مدى مساهمة هذا القطاع الرائد في نمو الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة، وما واكبه من تطورات وتحديثات أدخلت في مجال التشريع المالي وآليات العمل وأنشطة شركات التأمين، فأصبحت من المؤسسات الرائدة التي تعمل جاهدة في توفير وسائل ومصادر الأمان وحمايةً للموارد والمكتسبات الوطنية في مواجهة المخاطر المحدقة بها، وللحفاظ على هذه المكتسبات الوطنية المتمثلة بمؤسسات التأمين المختلفة أصبح لزاماً الحفاظ على الربحية لشركات التأمين، كثمرة من ثمرات النهج الوطني في تنمية اقتصاد الدولة بما تشمله من قطاعات مختلفة وخاصة قطاع الخدمات المالية، وعليه أصبحت الدراسات الميدانية ضرورة ملحة في الحفاظ على القيمة السوقية لقطاع شركات التأمين والحفاظ على استمرارية وجودها بما يضمن تنامي إيراداتها المالية لتبقى قادرة على استمرارية عملها وإنجاز رسالتها في نواحي الحياة المختلفة.

حيث جاءت هذه الدراسة لتساهم مع بقية الدراسات السابقة في محاولة الوقوف على المحددات الداخلية (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، حجم رأس المال) والخارجية (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة) للربحية (العائد على الأصول) لشركات التأمين في الجزائر، من اجل الوقوف على الإيجابيات منها وتعزيزها وبالمقابل محاولة تفادي النواحي السلبية التي تكون سبباً في إعاقة الأداء الرائد لشركات التأمين في الجزائر.

أولاً- نتائج اختبار الفرضيات

بخصوص نتائج فرضيات الدراسة فيمكن عرضها على النحو التالي :

- تتعلق الفرضية الأولى بتأثير السيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، ومن خلال الدراسة تبين أن قيمة معامل التأثير سالب، أي أن زيادة السيولة تخفض من ربحية شركات التأمين في الجزائر في ظل ثبات العوامل الأخرى، وعلى هذا الأساس يتم رفض صحة الفرضية الأولى؛
- تنص الفرضية الثانية لعدم وجود أثر للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر، في حين بيّنت نتائج الدراسة أن الأثر غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد، بمعنى أن الرافعة المالية لا تؤثر على ربحية شركات التأمين في الجزائر. وعلى هذا الأساس يتم قبول صحة الفرضية الثانية؛
- تنص الفرضية الثالثة لعدم وجود أثر لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، في حين بيّنت الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين حجم الشركة وربحية شركات التأمين في الجزائر، أي أن

زيادة حجم الشركة يؤثر سلبا على ربحية شركات التأمين في الجزائر في ظل ثبات العوامل الأخرى، وعلى هذا الأساس يتم رفض صحة الفرضية الثالثة؛

- تنص الفرضية الرابعة لعدم وجود أثر لحجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر، بينما بينت نتائج الدراسة على وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين حجم رأس المال وربحية شركات التأمين، أي إذا زاد حجم رأس المال فإن ربحية شركات التأمين في الجزائر تنخفض في ظل ثبات العوامل الأخرى، وعلى هذا الأساس يتم رفض صحة الفرضية الرابعة؛

- تتعلق الفرضية الخامسة بعدم وجود أثر للتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر، في حين بينت نتائج الدراسة التطبيقية أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة المدروس للتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر؛ وعلى هذا الأساس يتم قبول صحة الفرضية الخامسة؛

- تنص الفرضية السادسة على عدم وجود تأثير للبطالة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، بينما تبين من خلال الدراسة أن قيمة معامل التأثير موجب، بمعنى أنه إذا زادت البطالة فإن ربحية شركات التأمين في الجزائر تتغير بالإيجاب مع ثبات العوامل الأخرى، وعلى هذا الأساس يتم رفض صحة الفرضية السادسة؛

- تنص الفرضية السابعة على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنتائج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين في الجزائر، ومن خلال الدراسة تبين أن معامل التأثير إيجابي، أي أنه إذا زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي فإن ربحية شركات التأمين في الجزائر ترتفع في ظل ثبات العوامل الأخرى، وعلى هذا الأساس يتم رفض صحة الفرضية السابعة.

ثانيا- نتائج الدراسة

بعد التطرق إلى الجوانب النظرية والتطبيقية لتأثير مختلف العوامل الداخلية والخارجية على ربحية شركات التأمين في الجزائر، بدءا من المحددات النظرية ثم التطبيقية، وإلقاء الضوء على سوق وواقع التأمين في الجزائر، وبعد ذلك تم إجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، يمكن إجمال نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي :

- معظم العوامل المدروسة مستقرة حسب اختبار PP وغير مستقرة حسب اختبار ADF، لذلك لا بد من أخذ الفرق الأول لكافة العوامل ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الإختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) أن القيمة المعنوية أقل من خمسة في المائة لكلا الإختبارين، وبالتالي عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة؛

- تبين نتائج الدراسة إلى عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، كما بينت أيضا عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛
- أظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر سلبي ودال إحصائيا لكل من عامل السيولة وحجم الشركة وحجم رأس المال على ربحية شركات التأمين في الجزائر، بمعنى أن زيادة هذه العوامل من شأنها أن تخفض من ربحية شركات التأمين في الجزائر؛
- توضح نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا لكل من عاملي البطالة والنتائج المحلي الإجمالي على ربحية في شركات التأمين الجزائرية، أي أن زيادة البطالة والنتائج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة ربحية شركات التأمين في الجزائر؛
- بينت نتائج الدراسة عن عدم وجود أثر دال إحصائيا لكل من عاملي الرافعة والتضخم على ربحية شركات التأمين في الجزائر، بمعنى أن أي تغيير في مستويات الرافعة المالية والتضخم لا يؤثر على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

ثالثا - توصيات الدراسة

- بناءً على النتائج المتوصل إليها أعلاه، يمكننا أن نستخلص التوصيات التالية:
- على شركات التأمين في الجزائر الأخذ بعين الاعتبار المحددات المعتمدة في هذه الدراسة والتي لها أثر على ربحيتها، لتفادي حدوث تقلبات فيها في ظل مخاطر النشاط التأميني؛
 - بالإضافة إلى العوامل السابقة يمكن للشركات الاهتمام بالعوامل الأخرى (سواء داخلية أو خارجية) التي من الممكن ان يكون لها تأثير على ربحيتها بتعظيمها و/أو المحافظة عليها.
 - توصي الدراسة إدارات شركات التأمين في الجزائر بالعمل على حسن إدارة السيولة للاستفادة منها في تعظيم ربحيتها، خاصة وان المشكلة التي تعيق شركات التأمين ليست في توفير السيولة وانما كيفية استثمارها، فالسيولة ضرورية في تفادي مخاطر الإفلاس، لذي لا بد من استغلال هاته السيولة بما ينعكس إيجابا على الربحية لا بالسلب؛
 - ينبغي على إدارات شركات التأمين في الجزائر إستغلال الامثل للرافعة المالية بالشكل الذي يفيد الشركة، لان شركات التأمين في الجزائر ليست في منأى من تقلبات ظروف البيئة الجزائرية ، وبالتالي تجنب المخاطر التي من شأنها قد تؤثر على ربحيتها؛

- يجب على إدارات شركات التأمين في الجزائر الاستفادة من اصولها التي تعبر عن حجمها، فكلما زاد حجم الشركة إلا دل ذلك على مدى كفاءتها في تقديم الخدمات ذات جودة وبكلفة أقل، ما من شأنه الانعكاس على ربحيتها.
- التركيز على استغلال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال من أجل تحسين أدائها من خلال السرعة في تقديم الخدمات وتنويعها من أجل جلب أكبر شريحة من الزبائن، مما قد ينعكس ايجابا على حصتها السوقية و ربحيتها.
- العمل على إرساء الثقافة التأمينية لدى المكتتبين سواء الاشخاص المعنويين او الطبيعيين وبالتالي زيادة عدد المكتتبين مما ينعكس بالايجاب على الاقتصاد الوطني .

رابعا- آفاق الدراسة

- أبرزنا في موضوعنا مختلف العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر من خلال جملة من الإختبارات كما تمت الإشارة سابقا، وهناك مجالات في الدراسة تحتاج إلى الاهتمام بهدف تغطية جوانب أخرى في الموضوع أهمها :
- البحث في المحددات و العوامل الأخرى التي تنطوي عليها بيئة الأعمال الجزائرية و التي من شأنها التأثير على ربحية شركات التأمين وكذا الشركات ذات الطابع المالي.
 - البحث في المنتجات التأمينية الإسلامية والعمل على اعتمادها في شركاتنا الجزائرية لتعزيز ربحيتها و لتمويل الاقتصاد الوطني ككل؛
 - انشاء مدارس متخصصة في تكوين خبراء في مجال التأمين لتكوين تسعيرة مبنية على أسس صحيحة.
 - اقتراح نموذج رياضي يبين تأثير العوامل الداخلية والخارجية لربحية كل شركات التأمين الحكومية والخاصة لا سيما في ظل اعتماد مبادئ الإقتصاد الإسلامي.

المراجع و المصادر

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

أ-الكتب:

1. الاسكندري، أبي الفضل هاني بن فتحي الحديدي المالكي، التأمين أنواعه المعاصرة ومايجوز أن يلحق بالعقود الشرعية منها، ط1، دارالعصماء، دمشق، سوريا، 2012.
2. الرشيد طارق محمد، المرجع في أساسيات النظرية الاقتصادية، الخرطوم، السودان، 2010.
3. أحمد لطفي، محمد أحمد، نظرية التأمين المشكلات العملية والحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2007.
4. أحمد محرز، تمويل أسهم العمال في الشركات المساهمة والقطاع العام دراسة مقارنة، منشأة المعارف الاسكندرية، 2003 .
5. أحمد محمد لطفي أحمد، نظريةالتأمين المشكلات العملية والحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر ، 2007.
6. أحمد نورواحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دارالنهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
7. أسامة عزمي سلام، إدارةالخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
8. جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
9. جمال محمد مصطفى، أصول التأمين " عقد الضمان "، دراسة مقارنة للتشريع والفقهاء والقضاء في ضوء الأسس الفنية للتأمين، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1999.
10. حسياني عبد الحميد صالح بوعلام، الواضح في المحاسبة المالية وفق والمعايير الدولية ط1 ج 2 منشورات كليك، الجزائر، 2013.
11. الحلاق سعيد سامي، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
12. الخطيب، محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، (ط1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

13. الدعمة، إبراهيم مراد، التنمية البشرية، النموالاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2002.
14. راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة على ضوء قانون التأمينات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.
15. الشبيب، دريد، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. الشنطي أيمن، زهير الحدوب، عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
17. شوقي حسين، التمويل والادارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980.
18. طاقة محمد، حسن حسين عجلان، اقتصاديات العمل(ط1)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
19. العارضي، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
20. عبدالمهادي، محمد سعيد، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل - التحليل المالي -، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
21. عبدالناصر توفيق العطار، أحكام التأمين في القانون المدني والشريعة الإسلامية، مطبعة السعادة، مصر، القاهرة، 1973.
22. عبوي، منير زيد، إدارة التأمين والمخاطر، ط1، دار الكنوز والمعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
23. عناية، حسين غازي، التضخم المالي، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1986.
24. فلاح، عز الدين، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
25. محمد، منير شاكر وإسماعيل، إسماعيل ونور، عبد الناصر التحليل المالي؛ مدخل صناعة القرار، (ط2)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
26. مدحت، محمد اسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

27. ملحم باسم محمد، الطراونة بسام محمد، الشركات التجارية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
28. النعيمي عدنان تايه، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008
29. نيسري، عبد الرحمان، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، ط2، الدر الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004 .
30. هندي منير إبراهيم. إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع مشاة المعارف، الإسكندرية، مصر ، 1999
31. إلياس ناصيف، الكامل في القانون التجاري، ج2، الشركات التجارية ، منشورات البحر المتوسط، بيروت لبنان، 1983.

ب- الأطروحات:

32. بالي مصعب ، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري؛ دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 2016/1980، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018.
33. بن دخان رتيبة، التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2016.
34. بناي مصطفى، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
35. طبائية سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي؛ دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.
36. طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي بالجزائر الفترة 1970-1917). اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
37. فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي تجارب عربية، أطروحة دكتوراه، حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015.

38. ناصف حسان، دور شركات التأمين في مكافحة الاحتيال دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر طروحة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018
- ج-المجلات:
39. بالي مصعب صديقي مسعود، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد (02)، 2016
40. بلحدوي بسمة . هيئات الرقابة والإشراف على التأمين، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب العدد (47). 2017
41. بلحيمر براهيم، قندوز طارق، المنافسة التأمينية على أساس الوساطة التسويقية دراسة حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد، 07، عدد 02 ، 2018.
42. بن دخان رتيبة، دراسة الرقابة على التأمين في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد (5) 01، 2019.
43. بيطار منى، حسن رفاه، العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سوريا، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، سوريا، العدد 2(07)، 2020.
44. تركية، بهاء الدين، البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج والحل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 36، العدد 4، 2014.
45. حمد خلف محمد، ناجي أحمد فريد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (52)، 2017.
46. حنان ضاهر حنان، وسوف أحمد، محددات الربحية في شركات التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، (38) 03، 2016.
47. رمضان عبد الحكم، عبد السميع إبراهيم، معزوز فهمي، أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية"دراسة تطبيقية". مجلة البحوث المالية والتجارية، مصر، جانفي، (21)، 01، 2018

48. زاوي محمد، العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر(2005-2015)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة ورقلة، العدد 05، 2017
49. الصاعدي، فيصل فهد. تقييم الاداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الاسهم السعودي-دراسة تطبيقية- .مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، السعودية فيفري، (02)، 2018.
50. عبد الكريم البشير، حميد حايد، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1966-2015 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2015.
51. عبد الحميد مصطفى، عبد الحميد محمد، محددات التأثير على ربحية قطاع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، دراسة تطبيقية على قطاع التأمين بالسوق المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية، مصر، (01)1، 2020.
52. العسيري عالية محمد، تصور مقترح من منظور التربية الإسلامية لمواجهة مشكلة البطالة والآثار المترتبة عليها في ضوء احتياجات سوق العمل السعودي، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، المجلد (177)، 2، 2018.
53. العلى أحمد، أثر الرفع المالي على السيولة والربحية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، دمشق سوريا، المجلد 04، العدد 1 2018 .
54. الغافود، مختار عبد السلام، أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في مدينة زليتن: دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع زليتن، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، مجلة كلية التربية، زليتن ليبيا، العدد (24)، 2019.
55. قريش محمد الجموعي، أهمية السيولة وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، العدد 09، 2009.
56. قطماوي بنا، الحميدي نور، حزوري، حسن ، العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في سوريا دراسة حالة، مجلة جامعة حماة، سوريا، (04)2، 2021.
57. قندوز طارق ،دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات نجاعة سوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة 2000-2010، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد4، العدد 9، 2014.

58. كنجو كنجو، ياسين ايام، عدي عائشه زياد، أثر السيولة وكفاية رأس المال ومعدل المديونية في ربحية شركات التأمين الخاصة في سورية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين NIC، مجلة جامعة حماة، سوريا، (01)5.2018.
59. لنصاري عبد القادر، بوعزيز ازهر، بن ييا محمد، العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي، دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي بماليزيا، مجلة التكامل الاقتصادي، أدرار، (08)03، 2020.
60. محمود يوسف، دريبياتي يسيرة، يوسف علي، قطاع التأمين السوري وأثر دخول شركات تأمين خاصة على حجم الطلب التأميني، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (63)، العدد 6، 2014.
61. محمود يوسف دريبياتي، يسيرة يوسف علي، تحليل محددات ربحية شركات التأمين: دراسة مقارنة بين شركات التأمين الخاصة العاملة في السوق السورية. مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد (2) 1، 2018.
62. محمود يوسف، دريبياتي يسيرة، يوسف علي، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 39، العدد 04. 2017.
63. منذر مرهج، نور لؤي دنورة، أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 39(02)، 2017.
64. ميادة رشيد كامل، الاستثمار في شركات التأمين العراقية وأثره على التنمية الاقتصادية، دراسة ميدانية في شركتي التأمين العراقية والوطنية 2011-2014، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 29، 2016.
65. النجار جميل حسن، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين دراسة اختبارية، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 1، 2013.
66. النيف خالد لافي، الحنيطي هناء محمد، محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية، دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، (31) 3.2018.

د - الملتقيات و المؤتمرات العلمية:

67. حمد بن براهيم السحيباني، نظام التداول في سوق طوكيو المالية و السوق المالية السعودية، ندوة السوق المالية السعودية - نظرة مستقبلية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، يوم 13 و 14 نوفمبر، 2007.

A- LES LIVRES

67. Baltagi, B.H, **Econometric analysis of panel data**, (2nd Edition), New York :john wily sons 2000.
68. Couvreur, Jean-Paul .**Gestion financière**, (1^{premiere} édition), Paris, France 1982.
69. Denis Claire Lambert,**Economie des Assurance**, ed Armend Colin, Paris 1996.
70. Gibson, Charles H. **Financial Reporting and Analysis**, (11th edition). Mason, USA: South-Western Cengage Learning 2009.
71. Gujarati, D and Porter, D. **Basic Econometrics**, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill 2009.
72. Phillips and Peron, **Testing for unit root in time series regression biometeriku**,75, 1988,.
73. Picard, Maurice and besson, André,**Les assurance terrestres en droit français, édition**, Paris, France: Librairie générale de droit et de jurisprudence 1964.
74. Reilly, Frank K. & Brown, Keith C., **Analysis Of Investment &Management Of Portfolios, 10th.ed**, SOUTH-WESTERN, Printed in Canada 2012.
75. Seddighi and Lawler, **Econometrics: practical pproach**, London , Routledge 2000.
76. Stock and Watson, **New indexes of coincident and leading economic indicators**, mit press national Bureau of economic research 1989.

B-LES ARTICLES :

- 77.AL Khatib Abdullah Yusri&Malahim Sari Sulaiman,**Analyzing the Financial Performance for Jordan Islamic Insurance Companies**, Research Journal of Finance and Accounting Vol.7,No.24., 2017.
- 78.Abdullah,AL-Mutairi.Hani,Naser.Kamal,Naser.**Determinants of corporate performance: Empirical evidence from the insurance companies listed on Abu Dhabi securities exchange (ADX)** .Contents lists available at Growing Science Accounting 7 (2020) 143–150 .2021
- 79.Alghusin, Nawaf Ahmed Salem .**Do Financial Leverage, Growth and Size Affect Profitability of Jordanian Industrial Firms Listed**. International

- Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, April, 5(4), 2015.
80. Almazari, Ahmad Aref **Impact of Internal Factors on Bank Profitability: Comparative Study between Saudi Arabia and Jordan** Journal of Applied Finance & Banking, Jav 4(1), 2014.
81. Batool A, Sahi A. **Determinants of Financial Performance of Insurance Companies of USA and UK during Global Financial Crisis (2007–2016)**, International Journal of Accounting Research, January, Vol. 7 Iss. 1 No: 194, 2019.
82. Boadi, Eric Kofi, Antwi, Samuel and Lartey, Victor Curtis. **Determinants of Profitability of Insurance firms Ghana**. International Journal of Business and Social Research, March, 3(3), 2013.
83. Daare, Wondwossen Jerene. **Determinants of Non-Life insurance companies profitability: An empirical study in India**. International Journal of Innovative Research and Advanced Studies, December, 3(13). 2016
84. Demis, hailegebreal. **Macroeconomic and firm specific Determinants of profitability of Insurance industry in Ethiopia**. Global Journal of management and business research; C Finance 7(16), 2016.
85. Derbali, Abdelkader. **Determinants of performance of Tunisia Insurance companies Case of life insurance**, International Journal of Innovation and Applied Studies, may, Vol. 6 No. 1 2014.
86. Dusica Stevcevska Srbinska. **Liquidity and Profitability Analysis of Non-Financial Entities Listed on the Macedonian Stock Exchange**, Business and Management Horizons Journal Vol. 6, No. 2, 2018.
87. Elsayed, mahmoud **The Effect of Company Specific Factors on the Profitability of Property & Casualty Insurance industry in Egypt**. Journal of Financial and business research 4(21) October 2020.
88. Hsiao, c, **analysis of panel data**, cambridge university press, Cambridge, U.K. Industry, Telecommunication Policy, 26(5-6), 243-268, 1986.
89. Guendouz, Abdelkrim Ahmed. Ouassaf, saidi. **Determinants of Saudi Takaful Insurance companies Profitability** Academy of Accounting and Financial Studies Journal, mai, Vol 22. 2018
90. Islam, Abdeljawad Layth M. Dwaikat Ghassan A. I. Oweidat. **The Determinants of Profitability of Insurance Companies in Palestine**. An-Najah University Journal for Research; 36(2), 2020.
91. Kaya, Emine Öner **The effects of firm-specific factors on the profitability of non-life insurance companies in turkey**. International Journal of Financial Studies, October, ISSN 2227-7072, 2015

92. Kripa, Dorina and Ajasllari, Dorina. **Factors affecting the profitability of insurance companies in Albania**. European Journal of Multidisciplinary Studies, April, 1(1), 2016.
93. Malahim, Sari Sulaiman & AL Khatib, Abdullah Yusri. **Analyzing The Financial Performance For Jordan Islamic Insurance Companies**. Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 7, No. 24, 2018.
94. Mohamed Khaled Al-Jafari & Hazem Al Samman. **Determinants of Profitability: Evidence from Industrial Companies Listed on Muscat Securities Market**, Published by Canadian Center of Science and Education Vol. 7, No. 11. ISSN 1918-7173 E-ISSN 1918-7181, 2015.
95. Nazish, Ishtiaq. Danish, ahmedsidqui. **Factors Affecting Financial Performance of life Insurance Sector In Pakistan**. International Journal of Social and Administrative Sciences, June, vol. 4, No. 2, 178-199, 2019.
96. Nelson and Plosser, **trend and random walks in macroeconomic time series**, journal of monetary economics, 10, 139-162. 1982.
97. Noraini Ismail, Izzaamirah Ishak, Normaisarah AbdulManaf, Maizaitlaidawati Md Husin. **Macroeconomic Factors Affecting Performance Of Insurance Companies In Malaysia**. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, vol. 22, 2018.
98. Said, Djamaluddin. Budiman. Aty, Herawaty. **Determinants of Profitability of General Insurance Companies in Indonesia**. international journal of innovative research & development, Jul, vol. 8, No. 24940, 2019.
99. Tarek, Abdelhamid Ahmed Taha. **The Determinants of Profitability of Egyptian Insurance Companies Listed In Egyptian Stock Exchange**. Scientific Journal of Finance, September Vol. (3) 2015.
100. Teklit, Atsbeha Berhe & Kaur, Jasmindeep, **Determinants of insurance companies 'profitability Analysis of insurance sector in Ethiopia**. International Journal of Research in Finance and Marketing, April, Vol. 7, 2017
101. W. Alomari, Mohammad A. Azzam, **Islam Effect of the Micro and Macro Factors on the Performance of the Listed Jordanian Insurance Companies**. International Journal of Business and Social Science, Feb, Vol. 8, No. (2) 2017.
102. Worrall L, J, and Pratt. C. T, **Estimation issues associated with time – series cross-section analysis in criminology**. Western Criminology Review 2004.

ثالثا: المواقع الالكترونية ،

103.www.cna.dz

الملاحق

الملحق رقم (01) معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2018-2005

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل	15.27	12.27	13.79	11.33	10.16	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21	10.20	12	11.89

الملحق رقم (02): معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2018-2005

السنة	5200	6200	7200	8200	0920	0201	1201	2201	3201	4201	2015	2016	2017	2018
المعدل	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.95	4.27

الملحق رقم (03): الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2018-2005

الوحدة : بالتريليون

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	7.56	8.50	9.35	11.04	9.97	11.99	14.59	16.21	16.65	17.23	16.71	17.52	18.88	20.45

الملحق رقم (04):نسب الربحية والمحددات الداخلية لشركات التأمين عينة الدراسة

الربحية	حجم الشركة	الرافعة المالية	حجم رأس المال	السيولة	السنوات	الشركة
0,0239	10,3638	0,7030	0,2970	1,4081	2005	CAAR
0,0151	10,4030	0,7279	0,2721	1,2963	2006	
0,0183	10,4450	0,6376	0,3624	1,7371	2007	
0,0260	10,5064	0,6665	0,3335	1,3420	2008	
0,0280	10,5919	0,6016	0,3984	1,5232	2009	
0,0256	10,6256	0,6139	0,3861	1,2115	2010	
0,0149	10,6223	0,5987	0,4013	1,0991	2011	
0,0164	10,6387	0,5991	0,4009	1,1670	2012	
0,0245	10,6725	0,6111	0,3889	1,1198	2013	
0,0174	10,7266	0,6498	0,3502	0,8799	2014	
0,0207	10,7261	0,6350	0,3650	0,9114	2015	
0,0109	10,7414	0,6483	0,3517	1,0789	2016	
0,0145	10,7430	0,6485	0,3514	1,0566	2017	
0,0180	10,7498	0,6530	0,3469	1,0995	2018	
0,0365	10,3404	0,6342	0,3658	1,2684	2005	CAAT
0,0355	10,3537	0,6223	0,3777	1,2769	2006	
0,0330	10,3960	0,6545	0,3455	1,3339	2007	
0,0333	10,4832	0,6853	0,3147	1,2922	2008	
0,0452	10,5591	0,6241	0,3759	0,9919	2009	
0,0378	10,5723	0,5979	0,4021	0,9520	2010	
0,0304	10,6042	0,5961	0,4039	1,0913	2011	
0,0298	10,6391	0,6104	0,3896	1,1194	2012	
0,0299	10,6802	0,6381	0,3619	1,1099	2013	

0,0320	10,6922	0,6251	0,3749	1,1738	2014	
0,0377	10,7392	0,6379	0,3621	1,1943	2015	
0,0405	10,7615	0,6321	0,3679	1,0918	2016	
0,0405	10,7920	0,6322	0,3677	1,0812	2017	
0,0380	10,8242	0,6217	0,7374	1,0702	2018	
0,0313	9,5045	0,6520	0,3480	1,0534	2005	2A
0,0308	9,5157	0,6506	0,3494	1,0562	2006	
0,0304	9,5227	0,6488	0,3512	1,0435	2007	
0,0318	9,5521	0,6587	0,3413	1,0840	2008	
0,0649	9,5634	0,6578	0,3422	1,1729	2009	
0,0647	9,5882	0,4090	0,5910	0,9125	2010	
0,0738	9,6198	0,4322	0,5678	1,0332	2011	
0,0452	9,6619	0,5036	0,4964	1,0027	2012	
0,0514	9,6772	0,5083	0,4917	1,1212	2013	
0,0497	9,6777	0,5099	0,4901	1,0947	2014	
0,0556	9,6630	0,4862	0,5138	1,0913	2015	
0,0428	9,6889	0,0051	0,4907	0,0111	2016	
0,1052	9,7077	0,7322	0,2677	0,0066	2017	
0,0242	9,8239	0,0092	0,0842	0,0089	2018	
0,0258	10,5797	0,5796	0,4204	1,2415	2005	SAA
0,0255	10,5928	0,5806	0,4194	1,2503	2006	
0,0235	10,6302	0,5720	0,4280	1,2641	2007	
0,0254	10,6753	0,5998	0,4002	1,2457	2008	
0,0292	10,7191	0,6024	0,3976	1,3035	2009	
0,0548	10,7588	0,5982	0,4018	0,2816	2010	

0,0403	10,7984	0,6005	0,3995	0,3018	2011	
0,0257	10,8102	0,5934	0,4066	0,3121	2012	
0,0459	10,8468	0,5875	0,4125	0,2733	2013	
0,0456	10,8499	0,5675	0,4325	0,2763	2014	
0,0442	10,8846	0,5740	0,4260	0,3867	2015	
0,0345	10,9564	0,6220	0,3780	0,3612	2016	
0,0340	10,9310	0,5787	0,4213	0,4632	2017	
0,0614	10,9171	0,5480	0,4520	0,4078	2018	
0,0062	9,6053	0,5619	0,4381	1,5817	2005	TRUST
0,0062	9,6204	0,5402	0,4598	1,5220	2006	
0,0063	9,6382	0,5495	0,4505	1,4479	2007	
0,0063	9,6579	0,5502	0,4498	1,4744	2008	
0,0275	9,7362	0,6266	0,3734	1,4612	2009	
0,0062	9,7817	0,5648	0,4352	0,8637	2010	
0,0139	9,8032	0,5700	0,4300	0,8979	2011	
0,0002	9,8652	0,6688	0,3312	0,7504	2012	
0,0227	9,8836	0,6598	0,3402	0,8634	2013	
0,0331	9,8984	0,6382	0,3618	0,8826	2014	
0,0206	9,8626	0,5865	0,4135	1,0612	2015	
0,0304	9,8883	0,5799	0,4201	1,0322	2016	
0,0358	9,9224	0,5758	0,4242	1,3578	2017	
0,0342	9,9601	0,6042	0,3957	1,2820	2018	
0,0868	9,4910	0,6762	0,3238	0,9502	2005	ALLIANC E
0,0882	9,4954	0,6797	0,3203	0,9915	2006	
0,0855	9,5166	0,6757	0,3243	0,9611	2007	

0,0862	9,5382	0,6940	0,3060	0,9947	2008	
0,0878	9,5517	0,7754	0,2246	1,0048	2009	
0,0338	9,7675	0,6233	0,3767	1,4616	2010	
-0,0550	9,8215	0,6673	0,3327	1,0447	2011	
0,0355	9,8166	0,6642	0,3358	1,2307	2012	
0,0517	9,8517	0,6386	0,3614	1,2229	2013	
0,0516	9,8620	0,6468	0,3532	1,2079	2014	
0,0544	9,8787	0,6453	0,3547	1,2053	2015	
5,4906	9,8856	0,9602	0,4015	0,0262	2016	
4,8330	9,9514	0,6375	0,3625	0,0254	2017	
4,9583	9,9696	0,6324	0,3675	0,0095	2018	
0,1407	10,7521	0,9947	0,0053	1,2569	2005	
0,1364	10,7691	0,9483	0,0517	1,2648	2006	
0,2051	10,6150	0,0178	0,9822	0,7129	2007	
0,4820	10,5328	0,6060	0,3940	1,0825	2008	
0,0280	10,5922	0,6082	0,3918	1,1616	2009	
0,0026	10,6256	0,6137	0,3863	1,2115	2010	
0,0260	10,6161	0,5759	0,4241	1,2382	2011	
0,0633	6,6412	-0,6310	1,6310	1,1213	2012	
0,1057	9,6308	0,7533	0,2467	4,4772	2013	
0,1262	9,6229	0,6227	0,3773	4,4154	2014	
0,0539	6,6301	0,5229	0,4251	5,2971	2015	
0,0032	6,6320	0,5213	0,4265	6,6571	2016	
0,0374	6,6280	0,5321	0,4678	6,7644	2017	
0,0073	6,6282	0,5667	0,4333	7,0447	2018	

0,0301	9,6745	0,7256	0,2744	9,5951	2005	CIAR
0,0316	9,6951	0,7238	0,2762	0,9472	2006	
0,0313	9,7080	0,7310	0,2690	0,9487	2007	
0,0211	9,9644	0,5155	0,4845	0,7440	2008	
0,0244	10,0006	0,5540	0,4460	0,9091	2009	
0,0333	10,0332	0,5742	0,4258	0,9393	2010	
0,0262	10,0601	0,6015	0,3985	0,8473	2011	
0,0194	10,0768	0,6202	0,3798	0,8462	2012	
0,0210	10,0714	0,6128	0,3872	0,9185	2013	
0,0300	10,1080	0,6319	0,3681	0,8912	2014	
0,0282	10,1299	0,6474	0,3526	1,0007	2015	
0,0210	10,1530	0,6687	0,3313	0,0098	2016	
0,0457	10,1620	0,6484	0,3515	0,8505	2017	
0,1097	10,2286	0,6792	0,3208	0,9859	2018	

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الرموز و المختصرات
أ-خ	المقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري لمحددات ربحية شركات التأمين
02	تمهيد
02	المبحث الأول: الإطار النظري لربحية شركات التأمين
02	المطلب الأول: التأمين وأهميته الاقتصادية
03	الفرع الأول: التأمين (النشأة والمفهوم)
03	أولاً - نشأة التأمين
04	ثانياً - مفهوم التأمين
05	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للتأمين
05	أولاً - التأمين وسيلة للاستثمار والادخار
05	ثانياً - التأمين وسيلة لتنشيط الإئتمان و التوسع التجاري
06	ثالثاً - التأمين يحقق التوازن بين العرض و الطلب
06	رابعاً - دور التأمين الوقائي
06	خامساً - الحفاظ على عناصر الإنتاج
07	سادساً - التأمين يمتص البطالة
07	سابعاً - الأهمية الاجتماعية
07	المطلب الثاني: أنواع التأمين
07	الفرع الأول: التقسيم حسب موضوع التأمين
08	أولاً - تأمينات الأشخاص
08	ثانياً - تأمين الممتلكات

08	ثالثا-تأمين المسؤولية المدنية
08	الفرع الثاني: التقسيم حسب الشكل القانوني
08	أولا - التأمين التعاوني
08	ثانيا-التأمين التجاري
09	ثالثا-التأمين الحكومي
09	الفرع الثالث: التقسيم على أساس الإدارة العلمية للتأمين
09	أولا - تأمينات الحياة
09	ثانيا-التأمين العام
09	المطلب الثالث: عقود التأمين في شركات التأمين
09	الفرع الأول: شركات التأمين
10	الفرع الثاني: ماهية عقد التأمين
11	المبحث الثاني: ربحية شركات التأمين ومؤشراتها
11	المطلب الأول: الربحية في شركات التأمين
12	المطلب الثاني: مؤشرات الربحية في شركات التأمين
12	الفرع الأول: العائد على الاصول
13	الفرع الثاني: العائد على حقوق الملكية
13	الفرع الثالث: الربح الى الخصوم
13	الفرع الرابع: هامش الربح (الربح إلى المبيعات)
14	المبحث الثالث: المحددات النظرية لربحية شركات التأمين
14	المطلب الأول: محددات الربحية الداخلية
14	الفرع الأول : السيولة
15	أولا - مفهوم السيولة
15	ثانيا-نسب السيولة
15	1-نسبة التداول
16	2- نسبة السيولة السريعة
16	3- نسبة النقدية
17	الفرع الثاني: الرافعة المالية
17	أولا- مفهوم الرافعة المالية
17	ثانيا-نسب الرافعة المالية
18	1-نسبة الديون إلى حقوق الملكية

18	2- نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات
19	الفرع الثالث: حجم الشركة
20	الفرع الرابع: حجم رأس المال
21	المطلب الثاني: محددات الربحية الخارجية
21	الفرع الأول: الناتج المحلي الاجمالي
22	الفرع الثاني: التضخم
23	الفرع الثالث: البطالة
24	خلاصة الفصل
25	الفصل الثاني : الدراسات السابقة
26	تمهيد
26	المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية
32	المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
41	المبحث الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
52	خلاصة الفصل
53	الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات الربحية في شركات التأمين بالجزائر
54	تمهيد
54	المبحث الأول: قطاع التأمين في الجزائر
54	المطلب الأول: مراحل قطاع التأمين في الجزائر
55	الفرع الأول : الفترة الاستعمارية 1830-1962
55	الفرع الثاني : المرحلة الإنتقالية فترة 1962-1979
56	الفرع الثالث: : فترة ما قبل الاصلاحات 1980-1994
56	الفرع الرابع: مرحلة تحرر سوق التأمين من سنة 1995 إلى يومنا هذا
57	المطلب الثاني: هيئات الرقابة على شركات التأمين في الجزائر
57	الفرع الأول: لجنة الإشراف على التأمينات
57	الفرع الثاني: مديرية التأمينات
57	الفرع الثالث : المجلس الوطني للتأمينات
58	الفرع الرابع: الإتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين
58	المطلب الثالث : سوق التأمين في الجزائر
58	الفرع الأول: شركات التأمين الجزائرية
60	الفرع الثاني: منتجات شركات التأمين الجزائرية

61	الفرع الثالث: تطور حجم الأعمال في شركات التأمين الجزائرية
62	المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة القياسية
62	المطلب الأول: طريقة الدراسة
62	الفرع الأول: منهج الدراسة
63	الفرع الثاني: مصادر جمع المعلومات
63	الفرع الثالث: متغيرات الدراسة
63	أولا: التعريفات الاصطلاحية لمتغيرات الدراسة
63	1. المتغير التابع
64	2. المتغيرات المستقلة
66	ثانيا: نموذج الدراسة الرياضي
67	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
67	الفرع الأول: الأساليب الإحصائية
67	أولا: إختبار جذر الوحدة: (Unit Root)
67	ثانيا: اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):
68	1. اختبار ديكي فولر البسيط ديكي فولر المركب:-
68	2. اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988)
69	الفرع الثاني: تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)
69	الفرع الثالث: الاختبارات المستخدمة في الدراسة
71	المطلب الثالث: قراءة لنتائج عينة الدراسة
72	المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها
73	المطلب الأول: تحليل وتفسير نتائج الدراسة
73	الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
75	الفرع الثاني: الإختبارات القبلية
75	أولا: اختبار الارتباط المتعدد
76	ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء
77	المطلب الثاني: تحليل نتائج اختبار الفرضيات
77	الفرع الأول: نموذج الدراسة
77	الفرع الثاني: إختبار فرضيات الدراسة
79	الفرع الثالث: تفسير نتائج اختبار الفرضيات
82	المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

84	خلاصة الفصل
86	الخاتمة
87	خاتمة
91	المصادر والمراجع
102	الملاحق
109	الفهرس